جـامعة يحي فارس بالمـــدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضـــــوع:

التمويل المصغر ودوره في دعم التشغيل في ظل جائحة كورونا (كوفيد –19)

– دراسة تقييمية لوكالة تسيير القرض المصغر ANGEM بالمدية –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبين:

بلحمزي صارة

بوعلامي بلال

إشراف الأستاذة:

د– عراب هريش خديجة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
محمد بن عيشوش	أستاذ محاضر – أ –	جامعة المدية	رئيسا
خديجة عراب هريش	أستاذة محاضرة – ب –	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
شهيرة بعيليش	أستاذة مساعدة – أ –	جامعة المدية	عضوا

السنة الجامعية: 2023/2022

جـامعة يحي فارس بالمـــدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضـــــوع:

التمويل المصغر ودوره في دعم التشغيل في ظل جائحة كورونا (كوفيد –19)

– دراسة تقييمية لوكالة تسيير القرض المصغر ANGEM بالمدية –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبين:

بلحمزي صارة

بوعلامي بلال

إشراف الأستاذة:

د– عراب هريش خديجة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
محمد بن عيشوش	أستاذ محاضر – أ –	جامعة المدية	رئيسا
خديجة عراب هريش	أستاذة محاضرة – ب –	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
شهيرة بعيليش	أستاذة مساعدة – أ –	جامعة المدية	عضوا

السنة الجامعية: 2023/2022


بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــــــر وعرفـــــــــان

باسمك نستعين على أمور الدنيا والدين وبك آمنا وعليك توكلنا وإليك المصير، والصلاة والسلام على من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة، نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، هي كلمة أبت إلا الحضور، هي كلمة شكر وتقدير والثناء لله عز وجل الذي وهبنا القوة والعزيمة وسهل علينا سبل المثابرة والنجاح.

الحمد لله حمدا يليق بوجه كرمه وجلالته على حجم المن والعطاء من صحة وعافية لإتمام هذا العمل المتواضع في أحسن الأحوال ونتمنى أن يكون سندا علميا نافعا لكل من يطلع عليه.

ومصداقا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله " (رواه الترمذي).

واعترفا بالفضل وتقديرا للجميل نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة الفاضلة **"عراب هريش خديجة"** التي أشرفت على هذا العمل منذ البداية والتي لم تبخل علينا بمعلوماتها القيمة ونصائحها وحسن متابعتها التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذا العمل فجزاها الله عنا خير الجزاء.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة، على ما تكبدوه من عناء في قراءة مذكرتنا واغنائها بملاحظاتهم القيمة.

كما لا يفوتنا أن نشكر الأستاذ الدكتور **"خليل عبد القادر"** على مد يد العون والمساعدة طيلة المسار الدراسي، وإلى جميع السادة أساتذة قسم العلوم الاقتصادية على كل مساعدة قدموها لنا بالتواضع وحسن التعامل، نخص بالذكر الأستاذة **"سعيدي فاطمة الزهراء، والأستاذ عامر كمال، والأستاذ بوشريط أسامة"**.

ولا ننسى بالذكر مدير وكالة تسيير القرض المصغر فرع المدية " السيد محمد عبد الرؤوف بن صالح"

وكذا المكلف بالإعلام والمكلفة بالتكوين وجميع موظفي الوكالة على مرافقتهم طيلة فترة التربص.

كما لا تفوتنا الفرصة إلا أن نشكر عمادة وكافة موظفي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الدكتور يحي فارس بالمدية.

كما نتقدم بتشكراتنا الخالصة إلى كل من ساهم في دفع وتيرة هذا العمل ومد يد العون والمساعدة ولو بكلمة طيبة وإلى من كان له الفضل في هذا العمل ولو بدعاء أو كلمة تشجيع.

وأخيرا نتقدم بالشكر إلى كل من تمنى أن يرى عملنا هذا شيئا ملموسا وإلى من سره نجاحنا.

والشكر والفضل لله من قبل ومن بعد.



إهـــــــــــــداء

الحمد لله حمدا كثير وشكرا جزيلا لخالقي ومولاي باسط الدين بالعطايا والنعم ذو الجلال والإكرام،

منبع التوفيق ميسر الأعمال الذي أنار لنا الدروب وسطر لنا الأسباب ما يكفي لقطف

ثمرة الجهد والاجتهاد.

إلى الحبيب المصطفى عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

إلى أسمى مراتب الحب والحنان إلى من وضعت الجنة تحت أقدامها إلى من سهرت من أجلي الليالي

وكان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أنبل وأعظم إنسانة في الوجود إلى" **أمي الحبيبة** "

حفظها الله ورعاها وشفاها وأطال في عمرها.

إلى الذي كان له الفضل في تربيتي وتعليمي وأعطاني النصيحة إلى من سعى لتوفير أحسن ظروف الحياة وأوصلني

إلى ما أنا عليه وأنار دربي بتوجيهاته إلى من أحمل اسمه بكل افتخار" **أبي الغالي**" حفظه الله ورعاه وبارك في عمره.

إلى من شاركوني مرارة الحياة قبل حلاوتها إلى حبيباتي وقرة عيني وسندي إخوتي الأعزاء" **أمينة**"، "**بثينة**"

وإلى أخي "**نوح**" وإلى أخي الصغير "**محمد رسيم**" حفظهم الله ورعاهم وسدد خطاهم.

إلى كل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال وكل من يحمل

لقب "**بلحمزي**" إلى كل عرش بني بو يعقوب بالعمارية أصلي الذي به أفتخر.

إلى كل أساتذتي في جميع الأطوار، وكل من علمني حرفا وأنار لي الطريق نحو الهدف المنشود وبالأخص أستاذتي

التي لم تبخلني بشيء وكانت نعمة المشرفة لي الأساتذة "**عراب هريش خديجة**" حفظها الله.

إلى باقة الزهور التي عشت معهم أعز الذكريات فكانت أحلى أيام قضيناها معا إلى من جمعني بهم منبر العلم والصداقة

صديقاتي أُكن لهم أسمى عبارات المحبة أخص بالذكر "خولة، هاجر".

إلى كل من علمني حرفا من القرآن الكريم الشيخ "**بورقعة عمر**"حفظه الله وأطال في عمره.

إلى كل من عرفتهم طوال مشواري الدراسي من السنة الأولى إبتدائي إلى يومنا هذا وكل من ساعدني من قريب أو من بعيد

إلى جميع زملاء دفعة السنة الثانية ماستر 2023/2022 اقتصاد نقدي وبنكي.

إلى كل من ارتاد مجال التمويل المصغر باحثا أو طالب علم إلى كل محب للمعرفة وساع إليها.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع راجية من المولى عز وجل القبول والنجاح.

وفي الأخير أرجو من الله تعالى

أن يجعل عملي هذا نافعا يستفيد منه جميع الطلبة المقبلين على التخرج.

صـــــــــــارة

إهـــــــــــــــداء

إلى كل من يعمل على جعل العلم وسيلة للحياة وطريقا لرفع

هذه الأمة إلى مصاف الأمم المتقدمة حضارتا وأخلاقا.

أهدي ثمرة نجاحي إلى أعز مخلوقين على قلبي:

" **أمي**" الغالية حفضها الله التي أوقدت في داخلي شعاع الأمل كلما أخذ ينطفئ،

وأحاطتني بحبها ورعايتها.

"**والدي**" العزيز الذي استمد منه دائما العزيمة والإصرار على النجاح حفظهم الله وأطال عمرهم.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي إلى إخوتي و سندي في الحياة

"**إيمان، محمد أمين، وأنس عبد المالك**".

إلى كل زملاء الدراسة بدون استثناء.

إلى جميع أساتذتي الذين رافقوني طيلة مشواري الدراسي.

إلى كل من قدم لي العون ولو بكلمة طيبة.

كما أرفع درجة الشكر إلى الأستاذة المشرفة عراب" **عراب هريش خديجة**" التي

ساعدتنا على إنجاز هذا العمل بكل تواضع منها.

وختاما نسأل الله العلي القدير أن يرزقنا السداد والرشاد والعفاف والغنى وأن يجعلنا

هداة مهتدين، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

بـــــــــــــــــلال

مستخلص

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التمويل المصغر كآلية حديثة لدعم التشغيل والقضاء على البطالة في الجزائر، وذلك من خلال محاولة تقييم التجربة الجزائرية في هذا المجال، مع الإشارة إلى الجهود الحثيثة التي قامت بها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية المدية، سعيا منها إلى دعم المشاريع المصغرة للأشخاص الذين لا يستطيعون اللجوء للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، والتي ساهمت بدورها في مكافحة انتشار جائحة كورونا (كوفيد-19) والتخفيف من عبئها على الاقتصاد الوطني، وباستخدامنا للمنهج الوصفي والتحليلي، خلصنا إلى أن برنامج الدولة عبر جهازها المتمثل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قد ساهم مساهمة فعالة في دعم المشاريع المصغرة في مختلف القطاعات الاقتصادية، أدت إلى استحداث مناصب شغل وبالتالي التقليص من البطالة والفقر، وإدماج عدة فئات كالنساء الماكثات في البيت وفئة ذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم في القطاع الإنتاجي.

الكلمات المفتاحية: التمويل المصغر، القرض المصغر، التشغيل، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

Abstract:

This study aims to highlight the role of microfinance as a modern mechanism to support employment and eliminate unemployment in Algeria by attempting to evaluate the Algerian experience in this field, with reference to the relentless efforts made by the national agency for the management of microcredit in an effort to support micro-projects for people who they cannot resort to banks and other financial institutions, which in turn contributed to combating the spread of the corona pandemic (covid-19),and reducing its burden on the national economy, and by using the analytical approach, we concluded that the state program thorough its apparatus represented in the national agency for the management of microcredit has made an effective contribution in supporting micro-project in various economic sectors, they led to the creation of job position and thus the reduction of unemployment and poverty, and the integration of several groups such as women staying at home and the category of people with special needs and others in the productive sector.

Keywords: micro-finance, micro-loan, operation, the management of micro-credit.

فهرس المحتويات

العنـــوان	رقم الصفحة
كلمة شكر	I.
إهداء	II.
المستخلص باللغتين العربية والإنجليزية	III.
الفهرس	IV.
قائمة الأشكال	V.
قائمة الجداول	VI.
قائمة الملاحق	VII.
قائمة الرموز والمختصرات	VIII.
مقدمة	ب - ز
الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل المصغر	
تمهيد	09
المبحث الأول: ماهية التمويل المصغر	10
المطلب الأول: مفهوم التمويل المصغر	10
المطلب الثاني: نشأة وتطور التمويل المصغر	15
المطلب الثالث: أهمية وأهداف التمويل المصغر	17
المطلب الرابع: مبادئ وأنواع التمويل المصغر	21
المبحث الثاني: التمويل المصغر:العناصر، المناهج والنماذج	23

المطلب الأول: عناصر التمويل المصغر	24
المطلب الثاني: مناهج التمويل المصغر	24
المطلب الثالث: نماذج التمويل المصغر	26
المبحث الثالث: مؤسسات التمويل المصغر، خدماته ومعيقاته	28
المطلب الأول: مؤسسات التمويل المصغر	28
المطلب الثاني: خدمات التمويل المصغر	30
المطلب الثالث: تحديات ومعوقات التمويل المصغر.	33
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني: سياسة التشغيل في مواجهة البطالة	
تمهيد	38
المبحث الأول: ماهية البطالة	39
المطلب الأول: مفهوم البطالة والنظريات المفسرة لها	39
المطلب الثاني: أسباب البطالة وطرق قياسها	48
المطلب الثالث: أنواع البطالة وآثارها	55
المبحث الثاني: ماهية سياسة التشغيل	59
المطلب الأول: مفهوم سياسة التشغيل	59
المطلب الثاني: نظريات سياسة التشغيل	60
المطلب الثالث: مبادئ سياسة التشغيل	63

المبحث الثالث: سياسة التشغيل كسبيل لمواجهة البطالة	64
المطلب الأول: أنواع سياسة التشغيل	64
المطلب الثاني: أبعاد سياسة التشغيل	65
المطلب الثالث: دور سياسة التشغيل في التخفيف من ظاهرة البطالة	65
خلاصة الفصل	68
الفصل الثالث: دراسة تقييمية لوكالة تسيير القرض المصغر ANGEM Médéa	
تمهيد	70
المبحث الأول: التمويل المصغر في الجزائر	71
المطلب الأول: مفهوم التمويل المصغر في الجزائر	71
المطلب الثاني: المؤسسات المقدمة للتمويل المصغر في الجزائر	73
المطلب الثالث: بطاقة فنية عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	78
المبحث الثاني: نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى غاية 2019	83
المطلب الأول: سير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	83
المطلب الثاني: صيغ التمويل المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	90
المطلب الثالث: حصيلة الإقراض للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى غاية **2019**	93
المبحث الثالث: نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال جائحة كورونا (كوفيد - 19)	101
المطلب الأول: مفهوم جائحة كورونا (كوفيد – 19)	101

المطلب الثاني: الحصيلة الإقراضية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال فترة جائحة كورونا (كوفيد – 19)	103
المطلب الثالث: مستقبل التمويل المصغر في الجزائر بعد جائحة كورونا (كوفيد – 19)	115
خلاصة الفصل	119
خاتمة	121
قائمة المراجع	126
الملاحق	134

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
02-01	البطالة وفقا للنظرية الكلاسيكية	43
02-02	دالة عرض العمل عند كينز	45
03-03	الهيكل التنظيمي العام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	81
03-04	الصيغ التمويلية التي تعتمدها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	92
03-05	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط(2005-2019)	94
03-06	توزيع القروض الممنوحة حسب جنس المستفيد (2005-2019)	95
03-07	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل (2005-2019)	96
03-08	حصيلة مناصب الشغل المستحدثة(2005-2019)	97
03-09	توزيع القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية(2005-2019)	99
03-10	حصيلة الخدمات غير المالية المقدمة من طرف الوكالة (2005-2019)	100
03-11	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط(2020-2022)	104
03-12	توزيع القروض الممنوحة حسب جنس المستفيد(2020-2022)	106
03-13	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل (2020-2022)	108
03-14	حصيلة مناصب الشغل المستحدثة (2020-2022)	109
03-15	توزيع القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية (2020-2022)	112
03-16	توزيع القروض الممنوحة حسب الفئات الخاصة منذ نشأة الوكالة إلى 2022	113
03-17	حصيلة الخدمات غير المالية (2020-2022)	115

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	مراحل تطور التمويل المصغر	16
01-02	المناهج المتبعة في التمويل المصغر	25
01-03	أنواع مؤسسات التمويل المصغر	30
03-04	برنامج التمويل والقيمة القصوى المحددة للشراء	82
03-05	أنماط التمويل المقدمة من طرف ANGEM	92
03-06	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط (2005-2019)	93
03-07	توزيع القروض الممنوحة حسب جنس المستفيد (2005-2019)	95
03-08	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل (2005-2019)	96
03-09	حصيلة مناصب الشغل المستحدثة (2005-2019)	97
03-10	توزيع القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية (2005-2019)	98
03-11	حصيلة الخدمات غير المالية المقدمة من طرف الوكالة (2005-2019)	100
03-12	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط (2020-2022)	103
03-13	توزيع القروض الممنوحة حسب جنس المستفيد (2020-2022)	105
03-14	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل (2020-2022)	108
03-15	حصيلة مناصب الشغل المستحدثة (2020-2022)	109
03-16	توزيع القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية (2020-2022)	111
03-17	توزيع القروض الممنوحة حسب الفئات الخاصة منذ نشأة الوكالة إلى 2022	113
03-18	حصيلة الخدمات غير المالية (2020-2022)	114

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	قروض بنكية بدون فوائد من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لإنشاء نشاطاتكم المصغرة التي لا تتجاوز كلفتها 1.000.000 دج.	134
02	سلف بدون فوائد من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قصد شراء مواد أولية لإنشاء واستئناف نشاطاتكم المصغرة لا تتجاوز كلفتها 100.000 دج، وتصل إلى 250.000 دج في الجنوب.	135
03	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تستجيب لاحتياجات النساء عن طريق جملة من الخدمات.	136
04	برنامج دعم وإنشاء شبكة وطنية للمستفيدين من جهاز القرض المصغر.	137
05	كيفية إنشاء نشاطكم الخاص بالعمل في البيت.	138
06	كيفية إنشاء نشاط مصغر بدون فوائد من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.	139

قائمةالرموز والمختصرات

الرمز	الاسم باللغة الأجنبية	الاسم باللغة العربية
ANGEM	Agence National De Gestion Du Microcrédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
ILO	International Labour Organization	منظمة العمل الدولية
UNCDF	United Nations Capital Development Fund	صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال
CGAP	Consultative Group To Assist The Poorest	المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء
ONU	Organism Des Nations Unites	هيئة الأمم المتحدة
ONS	Office National Des statistiques	الديوان الوطني للإحصاء
OCDE	Organization For Economic Co-operation And Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
ANSEJ	Agence National A l'emploi Des Jeunes	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
CNAC	Caise Nationale D'assurance	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
BNA	Banque Nationale d'Algérie	البنك الوطني الجزائري
BDL	Banque De Développements Local	بنك التنمية المحلية
BADR	Banque De L'agriculture Et Du Développements Rural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BEA	Banque étrangère algérienne	البنك الخارجي الجزائري
FGMMG	Fonds Mutuel De garantie Des Mini-prêts	صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة

مقدمـــة

تمهيد

يعد موضوع التمويل المصغر من المواضيع الجديرة بالاهتمام والدراسة في الآونة الأخيرة، لما له من دور هام في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فهو يعتبر من الآليات المستحدثة لتمكين الفئات من ذوي الدخول المتدنية من الاستفادة من التمويل، والمساهمة باستثماراتهم المصغرة في تحقيق التنمية، ويشمل أنشطة تجارية، صناعية، خدمية وزراعية تعتمد على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، فضلا عن مساهمته في تقديم خدمات مالية جوارية تتكيف مع خصوصيات الأفراد المستبعدين من النظام المالي الرسمي، حيث توفر صناعة التمويل المصغر الآخذة في الاتساع سريعا خدمات مالية للفقراء النشطين ومحدودي الدخل الذين يعتبرون من أهم عملاء التمويل المصغر، وذلك من خلال توظيفها في مشروعات صغيرة ومصغرة تساهم في زيادة دخل الأسر وتخفيض معدلات البطالة وخلق طلب واسع من السلع والخدمات الأخرى، خاصة ما يتعلق بخدمات التغذية والتعليم والصحة، ولعل وصول هذه الفئات من المجتمع إلى الخدمات المالية وغير المالية عبر برامج التمويل المصغر يعد من الأدوات الأكثر فعالية في معالجة ظاهرة الفقر، وقد سعت الجزائر مع بداية القرن الحادي والعشرين مواكبة التطور الحاصل في صناعة التمويل المصغر من خلال إدخال العديد من الآليات التمويلية المصغرة، مما ساعد على انتشال الكثير من الأفراد والأسر من دائرة الفقر والبطالة والتهميش المالي وإقحامهم في دائرة الإنتاج، ومن بين الأجهزة التي قامت الدولة بإنشائها في هذا الإطار جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، فهي واحدة من الهيئات المستحدثة التي تقدم دعما ماليا بسيطا وبشروط ميسرة لانجاز مشاريع تنموية مصغرة.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق تحاول هذه الدراسة إبراز الدور الذي قامت به الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في خلق مناصب الشغل و مكافحة ظاهرة البطالة، الأمر الذي يجعل ملامح إشكالية هذه الدراسة تبرز في التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية في خلق مناصب الشغل و القضاء على البطالة في ظل جائحة كورونا؟

وانطلاقا من الإشكالية الرئيسية تنبثق الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما المقصود بالتمويل المصغر؟ وفيما تتجلى أهميته في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ؟

2- ما المقصود بكل من سياسة التشغيل ومشكلة البطالة؟

3- كيف تساهم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية في التقليص من معدلات البطالة؟

فرضيات الدراسة:

بعد صياغة إشكالية الدراسة وطرح الأسئلة الفرعية، يمكن طرح الفرضيات التالية لمناقشتها واختبار مدى صحتها :

1- تساهم برامج التمويل المصغر بفعالية في تمويل ودعم المشاريع المصغرة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

2- سياسة التشغيل هي مجمل القرارات الموضوعة من قبل الدولة لتحسين سوق العمل والتقليص من البطالة التي تعتبر عائق اقتصادي يجب تحليلها وتفسيرها؛

3- عدد القروض المصغرة الممنوحة من طرف وكالة القرض المصغر ساهمت في التقليل من نسبة البطالة وامتصاصها في ولاية المدية.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال الجوانب التالية:

- يعتبر موضوع الدراسة من أهم وأبرز القضايا الاقتصادية التي يتم تناولها من طرف الباحثين الاقتصاديين، خصوصا في الدول النامية الساعية إلى التخفيف من ظاهرة الفقر من خلال زيادة الناتج الوطني الإجمالي بتوظيف رؤوس الأموال و توجيه جزء منها إلى الطبقات الفقيرة من المجتمع في شكل قروض مصغرة؛
- تستمد هذه الدراسة أهمية في كونها من المواضيع الحديثة، فكل الدول أصبحت تهتم بتطوير هذا النوع من التمويل "التمويل المصغر" نظرا للخصائص العديدة التي تميزه، فهو من الأدوات الأكثر فعالية في معالجة ظاهرة الفقر والبطالة في إطار تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فالجزائر كغيرها من الدول أنشأت هيئات خاصة لتقديم هذا النوع من التمويل، أبرزها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،

وذلك لخلق نسيج اقتصادي متكامل وفعال، بحيث يوفر أدوات مساعدة لترشيد القرض المصغر لمتخذي القرارات على مستوى الوكالة، ويظهر جليا أن هناك طلبا كبيرا على خدمات التمويل المصغر في الجزائر، والذي يحتاج إلى التفكير في أساليب تغطيته بالشكل المقبول والملائم من حيث الوقت والتكلفة.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:

- إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو إعطاء مفهوم واسع حول التمويل المصغر من جهة ومدى فعاليته في إنشاء ودعم الأسر المنتجة من جهة أخرى؛
- إدراك الدور الهام الذي تلعبه القروض المصغرة في استحداث مناصب شغل تمس العديد من الأنشطة الاقتصادية؛
- التعرف على الخدمات التمويلية والأنشطة المقترحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وتقييم مساهمتها في الاقتصاد الجزائري؛
- إبراز تأثير جائحة كورونا (كوفيد -19) على قطاع التمويل المصغر في الجزائر، في ولاية المدية بالتحديد، من خلال دراسة تطور هذا التمويل قبل وخلال فترة الجائحة؛
- التعرف على دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية في تمويل أصحاب المشاريع ذو الدخل المنخفض باعتباره أهم جهاز يمكن الاعتماد عليه؛
- عرض وتقييم الحصيلة الإقراضية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ نشأتها إلى غاية 2022؛
- واقع التمويل المصغر في الجزائر وآفاق تطويره في ظل جائحة كورونا (كوفيد – 19).

أسباب اختيار الموضوع:

من الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نذكر ما يلي:

- قناعتنا بالمكانة الهامة للقرض المصغر كوسيلة تمويل حديثة ناجحة ومنتشرة عبر كافة أقطار العالم، وبالدور الذي يمكن أن يلعبه في دفع عجلة النمو الاقتصادي المحلي؛

- أهمية الموضوع في اكتشاف الاختلالات واقتراح حلول لمعالجتها؛
- الاهتمام الذي يحظى به موضوع التمويل المصغر من طرف الكثير من الباحثين والاقتصاديين والحكومات ومختلف الدول المتقدمة منها والنامية، في ظل التحولات الاقتصادية العالمية التي تتطلب البحث عن مختلف الفرص التي يمكن الاعتماد عليها لدفع عجلة التنمية؛
- انتهاج الجزائر سياسة تنموية ترمي إلى الحد من الفقر ومعالجة مشكلة البطالة، على اعتبار أن منح القروض المصغرة أحد الحلول المساعدة في تحقيق ذلك؛
- الموضوع ضمن تخصصنا؛
- فتح المجال لزرع فكرة التمويل المصغر لفئة الشباب الحاملين للشهادات الجامعية؛
- انتشار ظاهرة عمل المرأة المستفيدة من القرض المصغر في المجتمع الجزائري؛
- الموضوع يعد من المواضيع الحديثة والتي تلقى اهتماما كبيرا من الدولة؛
- التفكير في إنشاء مشروع مستقبلا.

منهج الدراسة:

تماشيا مع متطلبات الدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا، ومحاولة إثبات صحة الفرضيات المقترحة من عدمها اعتمدنا:

- المنهج الوصفي لعرض الإطار النظري الذي يعتمد على جمع المعلومات والبيانات التي تساعد على الوصف الدقيق للمشكلة وتحليلها للوصول إلى نتائج دقيقة.
- ربط الجانب النظري بالواقع العملي وتحقيقا لفائدة أكبر من خلال تدعيم الجانب النظري بالجانب التطبيقي واعتماد المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في تحليل البيانات وتفسيرها والوصول إلى النتائج في الدراسة الميدانية الذي يظهر من خلال تحليل الإحصائيات المتعلقة بتقييم نشاط الوكالة وحصيلة القروض المصغرة الممنوحة من طرف الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر، مستعينين في ذلك بأسلوب دراسة الحالة.

حدود الدراسة:

حصرنا الدراسة ضمن حدود المفاهيم المعتمدة والإطار الزماني والمكاني، وذلك على النحو التالي:

- **الحدود المكانية:** تمثلت في إجراء دراسة تطبيقية بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالفرع الولائي المدية من خلال التعرف عليها وتقييم نشاطها.
- **الحدود الزمانية:** تمثلت في الفترة التي أجريناها في دراستنا على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEMفرع المدية، والتي كانت خلال فترة أفريل- ماي 2023.

أدوات الدراسة:

قصد تحليلنا الجيد للدراسة سواء في جانبه النظري أو التطبيقي سنقوم باستعمال الأدوات المهمة في البحث العلمي ولعل أبرز هذه الأدوات ما يلي:

- جمع البيانات: من خلال الكتب، المذكرات، الملتقيات، المداخلات، المجلات، القوانين والتشريعات، المراجع الأجنبية والمواقع الإلكترونية والأبحاث ذات العلاقة وفي الجانب التطبيقي استخدمنا الوثائق المتحصل عليها من الوكالة، والملاحظة والمقابلة بغرض الحصول على المعلومات المتعلقة بسير الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر.
- التحليل: فقد اعتمدنا على تحليل المحتوى للوثائق والإحصائيات، والمتمثلة في مختلف الإجراءات المعمول بها في عملية تقديم التمويل المصغر، وكذا اطلاعنا على مجموعة من البيانات المتعلقة بالظاهرة المدروسة.

الدراسات السابقة:

هناك دراسات ذات صلة مباشرة بموضوع الدراسة، وأخرى ذات ارتباط غير مباشر، عالجت الموضوع بشكل جزئي، وعليه فقد تم اختيار بعض منها والتي تعرض كما يلي:

1- دراسة (حفاف سمية)، بعنوان: **"دور القرض المصغر في دعم وتمويل المشاريع الحرفية للمرأة – دراسة عينة من النساء المستفيدات من تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة في الفترة الممتدة ما بين (2010–2014)"**، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مبارح ورقلة، 2013-2014.

عالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة القرض المصغر في توفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة الحرفية للمرأة؟ وهل ساهمت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقة في توفير الدعم المالي والمرافقة للمرأة المقاولة؟

وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور القرض المصغر في دعم وتمويل المشاريع الحرفية للمرأة، من خلال خلق فرص عمل وإنشاء مشاريع خاصة بها، حيث تمت دراسة عينة عشوائية مكونة من 35 مشروع نسوي، وقد خلصت الدراسة إلى أن القرض المصغر يعتبر قرض بدون فائدة تلجأ إليه المرأة نتيجة لصعوبة الحصول على التمويل من المؤسسات البنكية، مما يسهل على المرأة إنشاء مشروعات خاصة، وأن الوكالة الوطنية ساهمت بشكل كبير في خلق فرص العمل من خلال تقديم خدمات مالية، وأخرى معنوية تسهل من إجراءات الحصول على القرض المصغر.

2– دراسة (مصطفى طويطي، ليدية وزاني)، بعنوان: **تجربة التمويل الأصغر في الجزائر:–دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر–**، مجلة الدراسات المالية والحاسبية والإدارية، جامعة البويرة، الجزائر، 2017، عالجت الإشكالية التالية: **ما مدى مساهمة القرض المصغر في توفير التمويل اللازم للمشاريع الصغير؟ وما مدى نجاعة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في توفير الدعم المالي للمؤسسات المصغرة؟**

توصلت الدراسة إلى أن القرض المصغر يعتبر أداة مثلى لتخفيض نسب البطالة في المجتمعات، وتوفير التمويل اللازم لمن يرغب في إقامة مشاريع مصغرة؛ وبالرغم من نجاح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تخفيض نسب البطالة ورفع معدلات التشغيل في الجزائر، فما زالت تعاني من معوقات متعلقة إما بالإطار العام المنظم للتمويل المصغر أو بالجهاز المشرف على الوكالة، أو بالجهة المستهدفة.

3– دراسة (غوالم فضيل)، بعنوان: **دور آلية التمويل المصغر في إنشاء الأسرة المنتجة –دراسة مقارنة بين الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ورقلة (الجزائر) ومؤسسة التنمية الاجتماعية ولاية الخرطوم (السودان) في الفترة الممتدة (2010–2014)**، وهي مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص: تسيير مؤسسات صغيرة ومتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، خلال الموسم الجامعي (2015-2016)، عالجت الدراسة إشكالية: **ما مدى مساهمة مؤسسة التمويل المصغر في إنشاء الأسر المنتجة؟ وكيف يؤثر اختلاف نوع التمويل بين وضعي وإسلامي عليها؟**

ولقد توصل الطالب فيها إلى عدة نتائج نذكر منها: أن برامج التمويل المصغر تركز على ضرورة تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وغير المالية وليس الإقراض فقط. وأن التمويل المصغر ليس عملا خيريا، ولكن عمل ينتج قيمة مضافة، ويساهم في إيجاد مكان لأصحاب المشاريع الصغيرة مثل الأسرة المنتجة وجعلها عنصرا فاعلا في التنمية المحلية.

4– دراسة (بلخيري بوجمعة)، المعنونة ب: " **القروض المصغرة ودورها في توسيع نشاط السوق المحلية دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وكالة أدرار**"، وهي مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة قسم علوم تجارية، جامعة أدرار.

ومن أهم نتائج هذه التي توصلت إليها هذه الدراسة نذكر:

- تسعى الدولة الجزائرية من خلال استحداث الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، إلى ترقية ونشر فكرة الاقتراض؛
- وفرت البرامج المختلفة عددا هاما من مناصب الشغل، مما سمح بتراجع نسبة البطالة؛
- يعد التمويل عن طريق القروض المصغرة بالصيغة الثلاثية الأكثر تداولا؛
- تهدف القروض المصغرة حاليا لتوجيه الشباب أصحاب المشاريع نحو نشاطات الفلاحة والبناء والأشغال العمومية والري وكذا الصناعات التحويلية، أي مجالات تستجيب لطلب الاقتصاد الوطني وسوق الشغل، بهدف ضمان استمرارية المؤسسة المستحدثة وتحقيق المداخيل لمستحدثيها من جهة، ومن جهة أخرى ضمان استرداد الديون المحصل عليها في الآجال المحددة؛
- إن مختلف أشكال الدعم والامتيازات الممنوحة عن طرق القروض المصغرة تهدف أساسا إلى تشجيع وترقية إنشاء المؤسسات المصغرة والعمل على استمراريتها وبقائها في محاولة للحفاظ وتوفير مناصب شغل دائمة ومستقرة، وكذا فتح مجالات جديدة لإنتاج السلع وتقديم الخدمات واستعادة أنشطة اقتصادية أو خدماتية ثم التخلي عنها؛

- الدولة الجزائرية مازالت تولي المناطق الخاصة عناية في عملية التمويل، فهي مناطق ذات خصوصيات اقتصادية واجتماعية تتلاءم بصورة أفضل والأهداف الرامية إلى استحداث مؤسسات مصغرة.

5– دراسة (موساوي هواري، كوبي مبروكة)، بعنوان: "**مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة وكالة أدرار خلال الفترة 2015-2019**"، وهي مذكرة ماستر، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أدرار، 2020.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة نذكر ما يلي:

- من خلال بحثنا في الموضوع وزيارتنا الميدانية للوكالة استنتجنا إن القروض الممنوحة تتنوع حسب قروض موجة للاستغلال والاستثمار؛
- وجود إقبال كبير ومعتبر على مستوى الوكالة وخاصة النساء؛
- يعاني المقترضين من تأخر الحصول على القرض بعد قبول الملفات؛
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تقوم بتقديم قروض مساعدات وامتيازات مالية ومعنوية للذين تحصلوا على قروض مصغرة من برنامجها؛
- انعدام المراقبة في فعالية المشاريع الممولة من طرف البنوك؛
- في الجزائر لا يزال قطاع التمويل المصغر ناشئ تهيمن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على أغلب التمويل المقدم للمشاريع.

6– أطروحة للطالب (مولاي بوعلام)، موسومة بعنوان: "**البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1970–2014)**"، للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم اقتصادية، جامعة المدية سنة 2016. حيث **هدفت** هذه الدراسة إلى تحليل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر، وتم استخدام أسلوب التحليل بالمركبات الأساسية، حيث وجد أن المتغيرات لها علاقة ارتباط وسببية فيما بينها، حيث استنتج أنّ نمو الناتج المحلي الإجمالي المحقق هو الذي ساهم في الرفع من معدل التشغيل وخفض معدلات البطالة، واستخدام تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM، VECM، وتبين وجود أثر سلبي لمعدل البطالة بإبطاء لسنة واحدة مع النمو الاقتصادي، وفسّر ذلك بأنّ السياسات الاقتصادية الموجهة لدعم النمو والتي يفترض أنها تسمح بخلق

فرص عمل إضافية، هي غالبا ما تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي. وخلصت إلى ضرورة مراجعة السياسة الموجهة لخفض معدلات البطالة في الجزائر، التي من شأنها أن تؤثر في النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

وتأتي دراستنا هذه لتبيان أهمية التمويل المصغر في خلق فرص عمل والقضاء على البطالة ودعم التشغيل في الجزائر في ظل جائحة كورونا (كوفيد -19)، من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وامتدت الدراسة منذ نشأة الوكالة (2005) إلى غاية (2022).

صعوبات الدراسة:

عند قيامنا بإنجاز دراستنا واجهتنا بعض الصعوبات المتعلقة أساسا ب:

- صعوبة حصولنا على المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة خاصة الكتب المتعلقة بالتمويل المصغر ومذكرة دكتوراه ؛
- صعوبة الدراسة في ظل التأخر في حصول المديرية الفرعية بالمدية على الموافقة من المديرية العامة للوكالة بالجزائر العاصمة التي تسمح لنا بالدراسة رغم المراسلات العديدة حسب مدير الوكالة الفرعية بولاية المدية؛
- صعوبة الحصول على المعلومات بشكل دقيق، إذ نجد بعض الاختلافات بين المراجع.

هيكل الدراسة:

قصد استيفاء الدراسة بما ما توفره من منهج يؤدي إلى اختبار فرضياتها، اعتمدنا تقسيمها إلى ثلاثة فصول تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة، فصلين نظريين وآخر تطبيقي، فكان التقسيم كما يلي:

خصصنا الفصل الأول لاستيفاء الجانب النظري للدراسة تحت عنوان: **"الإطار النظري للتمويل المصغر"** فقد قسمناه إلى ثلاثة مباحث، حيث سيتم التعرض في المبحث الأول إلى ماهية التمويل المصغر، بينما تناول المبحث الثاني التمويل المصغر: العناصر، المناهج والنماذج، أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى مؤسسات التمويل المصغر، خدماته ومعيقاته.

أما فيما يخص الفصل الثاني الذي يحمل عنوان: "**سياسة التشغيل في مواجهة البطالة** " تم من خلاله التطرق إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول حول ماهية البطالة، وفي المبحث الثاني ماهية سياسة التشغيل، أما المبحث الثالث يدرس سياسة التشغيل كسبيل لمواجهة البطالة.

أما الفصل الثالث والذي يعالج الجانب التطبيقي فكان بعنوان "**دراسة تقييمية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM**" فكان كمحاولة لإسقاط بعض ما تم التطرق إليه من خلال الفصلين النظريين على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر –وكالة ولاية المدية– فقسمناه إلى ثلاثة مباحث، يتضمن المبحث الأول التمويل المصغر في الجزائر، أما المبحث الثاني من هذا الفصل يتضمن نشاط الوكالة الولائية بالمدية إلى غاية 2019، أما المبحث الثالث فخصصناه لنشاط الوكالة الولائية خلال جائحة كورونا (كوفيد–19)،

وفي الأخير من خلال الخاتمة نستعرض أهم النتائج التي توصلنا إليها لنصل إلى طرح بعض التوصيات، الحلول المقترحة، ثم آفاق الدراسة.

الفصـــل الأول

الإطار النظري للتمويل المصغر

تمهيد:

يعتبر التمويل مشكلة رئيسية للمشروعات المصغرة والصغيرة بالرغم من توفر عدد كبير من البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة، لذلك وجب تطوير نظام سليم وفعال لتوفير مجموعة كبيرة من الخدمات المالية لنجاح واستمرار هذه المشروعات، فهناك قناعة لدى أصحابها لعدم قدرتهم على الحصول على التمويل اللازم لإقامة مشاريعهم وعدم قدرتهم على تقديم الضمانات والبيانات التي تشترطها الجهات المقرضة.

لقد ظهر التمويل المصغر ولعب دورا كبيرا في إنشاء مثل هذه المشاريع وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للعديد من البلدان، إذ يساهم في تقليل الفقر وزيادة الدخل للأسر ذات الدخل المحدود، الأمن لاقتصادي، وبناء الأصول والحد من الضعف المالي من خلال السياسات المنتهجة من طرف البنوك المركزية والمؤسسات الدولية، حيث اعتبرت سنة (2005) السنة الدولية للتمويل المصغر من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة، نظرا للنجاح الذي حققه التمويل المصغر فهو بمثابة أداة قوية للتطور الاقتصادي.

ونظرا للأهمية البالغة التي يتمتع بها التمويل المصغر خاصة في الآونة الأخيرة، حاولنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء والتعرف على أهم النقاط المتعلقة بالتمويل المصغر مقسمين هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: ماهية التمويل المصغر.

المبحث الثاني : التمويل المصغر: العناصر، المناهج والنماذج.

المبحث الثالث: مؤسسات التمويل المصغر، خدماته ومعيقاته.

المبحث الأول: ماهية التمويل المصغر.

عرفت برامج التمويل المصغر تطورا في السنوات الأخيرة، وذلك راجع للاهتمام الدولي بهذه البرامج، التي أثبتت كفاءتها وفعاليتها في مكافحة الفقر والبطالة ودعم التشغيل في مختلف دول العالم، التي انتهجتها من خلال إنشاء مؤسسات تمويلية تقدم خدمات لمستخدميها ومحدودي الدخل وبمساعدتهم على إنشاء مؤسسات مصغرة تساهم في زيادة التشغيل والإنتاج.

ولتوضيح التمويل المصغر نتطرق أولا إلى مفهوم التمويل بصفة عامة ثم نستعرض مفهوم التمويل المصغر وخصائصه، بعدها نعرج إلى نشأته ومراحل تطوره بالإضافة إلى أهميته وأهدافه وأخيرا إلى أهم مبادئ التمويل المصغر وعناصره.

المطلب الأول:مفهوم التمويل المصغر.

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى مفهوم التمويل المصغر، تعريفه وأهم خصائصه.

أولا: تعريف التمويل المصغر:

قبل التطرق إلى مفهوم التمويل المصغر لابد من الإشارة إلى مفهوم التمويل.

1.**تعريف التمويل**: هناك عدة تعاريف نذكر منها:

التمويل هو توفير الأموال اللازمة بغرض القيام بمشاريع اقتصادية وتطويرها، ويختص بالجانب النقدي وليس السلع والخدمات، وأن يكون بالقيمة المطلوبة بالضبط. وباعتبار التمويل يقصد به الحصول على الأموال بغية استخدامها في تشغيل أو تطوير المشروع، فهو يمثل نظرة تقليدية ذلك أن النظرة الحديثة للوظيفة التمويلية ترتكز على تحديد أفضل مصادر الأموال، من خلال المفاضلة بين عدة مصادر متاحة بدراسة العائد والتكلفة[1].

[1]– عبد القادر خليل، **الاقتصاد البنكي مدخل معاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص:09.

كما يعرف التمويل بأنه توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات، وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك [1].

ويعرف أيضا أنه كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقدية واستثمارها في عمليات مختلفة لكي تساعد على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا [2].

وقد عرف كذلك على انه أحد مجالات المعرفة ويتكون من مجموعة الحقائق والأسس العملية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة [3].

أورد الماليون والاقتصاديون من حيث المؤدى والمضمون لمفهوم التمويل، ومنها: " الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها" [4].

من هذه التعاريف يمكن أن نقول: "أن التمويل هو توفير حجم الأموال اللازمة لإنشاء المشاريع الاستثمارية وتطويرها في الوقت المناسب حسب حاجة المؤسسة أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنتاج السلع والخدمات"[5] .

أما فيما يخص التمويل المصغر فقد تعددت التعاريف التي تطرقت لمفهوم التمويل المصغر إذ لا يوجد اتفاق حول تعريف واحد للتمويل المصغر حتى قيل أنه مفهوم يمكن فهمه ولكن لا يمكن تحديده، لذا سنحاول تقديم مجموعة من التعاريف حوله من خلال العنصر الموالي.

---

[1]-.ميثم عجام، **التمويل الدولي**، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص:23.

[2]- محمد عثمان إسماعيل حميد، **أساسيات ومبادئ التمويل والإدارة المالية في منظمات الأعمال**، دار النهضة العربية،القاهرة، مصر، 2006، ص ص: 16-17.

[3]- فريد النجار، **البورصات والهندسة المالية**، مؤسسات شباب الجامعة، القاهرة، مصر، 1998، ص:30.

[4]- حامد حسن، **عقود التمويل المستجدة في البنوك الإسلامية–دراسة تأصيلية تطبيقية–**، دار الميمان للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، الرياض، السعودية، 2011، ص: 35.

[5]- رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة ومشكلات تمويلها**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر،2008، ص: 96.

2. تعريف التمويل المصغر:

يعرف التمويل المصغر على أنه: تقديم وتوفير الخدمات المالية للفقراء القادرين على تنظيم المشروعات (مشروعات العمل الحر) كالاقتراض والإيداع والادخار التي تتكيف مع احتياجاتهم [1].

التمويل المصغر مفهوم يطلق على مترادفات كثيرة مثل التمويل متناهي الأصغر، التمويل الصغير... وعلى الرغم أنه يعني في نظر الغالبية تقديم قروض صغرى لأسر غاية في الفقر بهدف مساعدتها على البدء في أنشطة أو تنمية مشاريعهم الصغرى، إلا أن دائرة التمويل الأصغر اتسعت مع مرور الزمن لتشمل المزيد من الخدمات كالإقراض والادخار والتأمين ...، نظرا لحاجة الفقراء لمجموعة متنوعة من الخدمات المالية [2].

وفي تعريف آخر فإن التمويل الأصغر يعني تقديم قروض صغرى لأسر غاية في الفقر، وذلك بهدف مساعدة هذه الأسر على البدء في أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغرى[3].

ويقصد به أيضا مجموعة البرامج التي تركز على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية، وليس خدمات الإقراض فقط للأفراد الذين ليس لديهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية الرسمية، القادرين في الوقت نفسه على بدء مشاريع استثمارية مدرة للدخل، بمعنى أنه يأتي لمعالجة الفقر والبطالة إضافة إلى معالجة مشكلة الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي الذي يعانيه الكثير نمن الأفراد ذوي الدخل المتدني والمخاطرة المرتفعة من وجهة نظر المؤسسات المالية الرسمية [4] .

---

[1]- زوليخة جاب الله، ندى الريحان رمضان، **دور التمويل متناهي الصغر في تعزيز المقاولاتية دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-تبسة-**،مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2021، ص:03.

[2]- أنيسة بركان، **التجارب الآسيوية الرائدة في مجال التمويل المصغر**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، المجلد 8، العدد 01، ص:100.

[3]- محمد شريف موساوي، محمد أولاد علي، **التمويل الإسلامي كآلية بديلة لتمويل المؤسسات المصغرة-دراسة تجربة اليمن والسودان**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية، ادرار، 2018، ص:08.

[4]- وفاء مساح، حكيم شبوطي، **التمويل الإسلامي المصغر بين السياسات المنتهجة وواقع الممارسة-دراسة تجربة الجزائر والسودان-**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، العدد 13، جوان،2018، ص: 148.

تعريف التمويل المصغر حسب بعض المنظمات الدولية :

تعرف منظمة العمل الدولية التمويل الأصغر على أنه **(ILO)**: " توفير الخدمات المالية بصورة مستدامة لصغار المبادرين أو الأشخاص ذوي الدخول المنخفضة من الذين ليس لديهم إمكانية الحصول على خدمات مالية تجارية".

أما صندوق الأمم المتحدة للتنمية لتنمية رأس المال للتمويل المصغر (UNCDF): فقد عرفه على أنه تقديم خدمات مالية مثل الائتمان والادخار والتحويلات النقدية والتأمين للفقراء وذوي الدخل المنخفض [1].

وتعرف المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP): التمويل المصغر على انه تقديم الخدمات المالية ومنها التوفير والقروض ووسائل الدفع للفئات منخفضة الدخل من السكان على غرار الحرفيين وصغار التجار والمزارعين والموظفين. ويشمل كذلك تقديم الخدمات المصرفية للأفراد المستبعدين من النظام المالي، إلى جانب توفير التمويل للمنشآت الأخرى[2] .

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التمويل المصغر موجه للفقراء ولأصحاب المشاريع الخاصة الذين لا يقدرون على الاستفادة من الخدمات المصرفية الممنوحة من طرف البنوك التجارية التي تظم مؤسسات التمويل المصغر [3].

ثانيا: خصائص التمويل المصغر.

هناك مجموعة من الخصائص المميزة لبرامج التمويل المصغر وتتلخص فيما يلي[4]:

[1]– عصام عبد الوهاب، كمال الدين محمد عثمان البشير، **دور التمويل الأصغر في تطوير المشروعات الصغيرة : تجربة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية**، مجلة شبكة أبحاث العلوم الاجتماعية، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان،30 مارس 2015، ص: 07.

[2]– هالة سويسي، **التمويل الأصغر كتقنية حديثة لتفعيل وتطوير المؤسسات المصغرة– عرض تجربة السودان والجزائر–**، مذكرة ماستر غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مركز عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2020، ص:16.

[3]– محمد شريف موساوي، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

[4]– كريمة ميلي، **التمويل المصغر وآليات تنفيذه في الجزائر– دراسة حالة وكالة دعم وتشغيل الشباب بالمسيلة** _، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015، ص ص: (11 – 12).

1-القروض تكون قصيرة الأجل غالبا أقل من 12 شهر، وبشكل عام تكون لتمويل رأس المال العامل وتكون على دفعات أسبوعية أو شهرية، ويتم صرفها بسرعة بعد الموافقة، خاصة لمن يحصلون على تلك القروض بشكل متكرر؛

2- على عكس ما يتم طلبه من خلال المقرضين التقليديين من ضمانات ملموسة مثل رهن الملكية، فإنه يتم طلب ضمانات سهلة كنظام ضمان المجموعة، وفيه يكفل الأعضاء بعضهم بعضا بالتبادل لضمان السداد؛

3- طلب القرض وإجراءات صرفه تكون بسيطة وسهلة الفهم ويتم تصميمها بما يتلاءم مع المقترضين منخفضي الدخل.

بالإضافة إلى الخصائص السابقة :

4- التمويل الأصغر تمويل مبني على المعلومات إذ يجب جمع معلومات كافية عن العميل ونشاطه لتحديد مدى نجاحه وقدرته على السداد، إضافة إلى أداة مطالبة (وصل أمانة) مع ضمان يتمثل غالبا في الضغط الاجتماعي؛

5- التمويل الأصغر يمول جزء من دورة المشروع أو دورة كاملة، أو أكثر من دورة وبالتالي لا يجب ربطه بدورة رأسمال، كما لا يرتبط بصورة مباشرة بدراسة جدوى، وإنما بدراسة مشروع؛

6- التمويل يعطى للعميل والنشاط معا؛

7- عدوى السلوك السلبي تنتشر بين العملاء مما يتطلب الحسم الفعال؛

8- العلاقات الاجتماعية تلعب دورا مهما في التمويل الأصغر؛

9-التمويل الأصغر يشمل عملية تعليمية للعملاء، وبالتالي هو تمويل تنموي يعمل على تغيير سلوك المتعاملين في اتجاهات ايجابية.

المطلب الثاني: نشأة وتطور التمويل المصغر.

في هذا المطلب سوف نتعرف على متى نشأ التمويل المصغر، وكيف تطور وانتشر عبر دول العالم من مرحة الانطلاق إلى الوقت الحالي.

أولا: نشأة التمويل المصغر.

لقد ظهرت أول تجربة للتمويل المصغر في بنغلادش من طرف (محمد يونس البنغالي) في سنة (1976) بعد المجاعة الكبيرة التي عرفتها البلاد، وقد تحصل (محمد يونس) على جائزة نوبل سنة (2006)، فكر في مساعدة المزارعين الفقراء الذين يرهنون أراضيهم لدى البنوك مقابل قروض مرتفعة الفوائد، فاقترح فكرة "القرض المصغر" والذي يهتم بموجبه بتقديم قروض لعشرات المزارعين من دون ضرورة للضمانات التي عادة ما تطلبها البنوك التجارية، والتي تؤدي إلى استبعاد الفقراء من المشاركة الاقتصادية لعدم امتلاكهم أي أصول تصلح أن تشكل ضمانا لما يحصلون عليه من قروض، فتم إنشاء بنك غراميين "Bank gramen " سنة (1977)، الذي قام بتمويل الفقراء باعتبارهم مهمشين في المجتمع بالرغم من أهميتهم في تحقيق التنمية الاقتصادية. وقد بلغت نسبة النساء من مجموع التمويلات الممنوحة من طرف هذا البنك 95%، وقد أثبتت تجارب تمويل هذا البنك للفقراء على أن الفقراء كانوا موثوقين حيث أنهم يرجعون مبلغ التمويل في آجاله، ثم شهد التمويل المصغر انتشارا في باقي الدول الأخرى كأمريكا اللاتينية التي أنشأت بنك القرية "Bank village"، وقد ظهر في بوليفيا عن طريق بنك "سول"، وفي أندونيسيا من طرف بنك "راكيات"، وقد قامت كثير من الدول بإنشاء مؤسسات التمويل الأصغر وحتى الدول الغنية كالولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الأخرى[1].

ومنذ أواخر الثمانينات، انتشرت القروض المصغرة أيضا في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا وقد توسعت بشكل سريع في أوربا الوسطى والشرقية، حيث أن البطالة الناجمة عن انهيار القطاع العام تسبب في وجود طلب قوي جدا على هذه القروض، أما بالنسبة للعرض فهو مدعوم من قبل المانحين الدوليين [2].

ثانيا: مراحل تطور التمويل المصغر: مرت مسيرة التمويل المصغر العالمية عبر الزمن بمراحل متباينة يمكن وصف أهم ملامحها في الجدول التالي:

---

[1]- عفيف بوعتو، **تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للمشاريع المصغرة- دراسة حالة: فرع ANGEM لمستغانم خلال الفترة (2018/2012)**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019، ص:45.

* **البروفيسور محمد يونس البنغالي:** هو أستاذ الإقتصاد السابق في جامعة شيتاجونج إحدى الجامعات الكبرى في بنغلاديش، ومؤسس بنك غرامين وحاصل على جائزة نوبل للسلام عام 2006.

[2]- فوضيل غوالم، **دور آلية التمويل المصغر في إنشاء الأسر المنتجة "دراسة مقارنة بين الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ورقلة (الجزائر) ومؤسسة التنمية الاجتماعية ولاية الخرطوم (السودان) في الفترة الممتدة ما بين (2010-2014)**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2016، ص: 04.

الجدول رقم (1 – 1): مراحل تطور التمويل المصغر.

المرحلة	أهم الملامح والسمات
المرحلة الأولى: **قبل (1950)**	– الاعتماد كليا على القطاع غير الرسمي في توفير التمويل المتناهي الصغر؛ – قيام التجار والمرابون بالدور الأساسي في توفير التمويل متناهي الصغر، مع قيام جمعيات الادخار ومؤسسات المجتمع المحلي بدور أقل مثل، إنشاء أو ل مؤسسة مالية تقدم خدمات للتمويل الأصغر عن طريق مؤسسة "**Raiffeisen Friedrichwihhelm**" في ألمانيا هدفها تقديم خدمات الادخار للطبقة الفقيرة إلا أنه لم يعرف الانتشار والنجاح.
المرحلة الثانية: **1950 إلى 1970**	– الاعتماد بدرجة كبيرة على برامج الائتمان التي يدعمها المانحون؛ – قيام البنوك الزراعية بالدور الأساسي في توفير التمويل متناهي الصغر مع قيام الجمعيات التعاونية بدور أقل مثل: طرح فكرة تجريبية عن تطبيق التمويل متناهي الصغر في بنك بنغلادش وبنك سول.
المرحلة الثالثة: **1970 إلى 1995**	–التحول إلى برامج التمويل متناهي الصغر المبني على الأسس التجارية؛ – قيام وتطبيق تجارب مصرفية ناجحة في التمويل متناهي الصغر في مختلف قارات العالم مثل: بنك غرامين، بنك راكيات، بنك سول، مع قيام مؤسسات مصرفية والمنظمات التطوعية بدور أقل؛ – قيام البنوك التجارية بالدور الأساسي في توفير التمويل متناهي الصغر مثل: تأسيس المجموعة الاستشارية.
المرحلة الرابعة: **1995 إلى 1997**	–التوسع في التمويل متناهي الصغر المبني على الأسس التجارية؛ – قيام البنوك التجارية بالدور الأساسي في توفير التمويل متناهي الصغر مثل: المجموعة الاستشارية.
المرحلة الخامسة **1997 إلى 2005**	–اندفاع التمويل متناهي الصغر إلى وضع لوائح تنظيمية؛ – إنشاء مؤسسات تتعامل مع القروض فقط قمة التمويل المصغر بواشنطن مثل: إطلاق عقد التسعينات الميلادية بأنه عقد التمويل متناهي الصغر بالولايات المتحدة الأمريكية.
المرحلة السادسة: **ما بعد 2005**	–تقديم خدمات مالية في إطار بناء أنظمة مالية مفتوحة للجميع. – توفير فرص العمل ورفع مستوى المعيشة. – الاعتماد على برامج التمويل متناهي الصغر المنفذة من قبل الجهات المؤسساتية المختلفة مثل إعلان هيئة الأمم المتحدة سنة 2005 السنة الدولية للتمويل متناهي الصغر .

المصدر: زوليخة جاب الله، ندى الريحان رمضان، **دور التمويل متناهي الصغر في تعزيز المقاولاتية دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر–تبسة–**،مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2021، ص:05.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التمويل المصغر.

يعد القرض المصغر مصدرا للتمويل مطلوبا في الوقت الراهن، وذلك لان المشاريع الصغيرة لا تتطلب مبالغ مالية ضخمة، وقد يعجز الراغبين في تأسيس مؤسسات صغيرة من توفير الموارد المالية عن القيام بمشاريعهم على الرغم من وجود رغبة قوية لديهم في توفير منصب عمل يمكنهم من توفير دخل شخصي، أو بالنسبة لتوسيع المشاريع القائمة، من هنا يمكن القول أن التوجه نحو هذه الفكرة له أهمية وأهداف يمكن توضيحها فيما يلي:

أولا: أهمية التمويل المصغر.

يؤدي التمويل المصغر دورا هاما في النهوض بعجلة التنمية بمكافحة الفقر من خلال مساعدة الفئات الهشة على كسب قوتها بشكل منتظم، وتبرز هذه الأهمية فيما يلي[1]:

- التخفيف من حدة البطالة من خلال خلق مناصب الشغل مما يترتب عنه نمو الدخل وزيادة الأصول وتقليل أثر المخاطر التي يتعرض لها الفقراء؛
- إحداث التغيير الاقتصادي الإيجابي من خلال المساهمة في تنمية مشاريع المجتمعات المحلية وبالتالي زيادة دخولهم، وتنويع مصادرها، ومن ثمة زيادة الثروة مما يساهم في ضمان الأمن الغذائي وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للأفراد؛
- المساهمة في خلق أنشطة اقتصادية جديدة، والزيادة من الاستثمارات ورفع مستويات التوظيف؛
- يعد التمويل المصغر احد أهم القطاعات الاقتصادية المحققة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول المتقدمة والنامية وهي القوة الدافعة وراء نمو الاقتصاد الوطني؛

[1]- راجع في ذلك:

-آمنة مرزوق، **آلية التمويل متناهي الصغر الإسلامي – البنوك الإسلامية**، الملتقى الوطني حول:"التمويل متناهي الصغر كآلية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، ماي 2022، ص:04.

- الضاوية يسبع، زينب غزازي، **دور التمويل متناهي الصغر في الحد من الفقر بالجزائر**، الملتقى الوطني حول:"التمويل متناهي الصغر كآلية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، ماي 2022، ص: 06.

- يعتبر آلية للكشف عن الفرص الاستثمارية وتطوير التجارب الناجحة وإيجاد الصيغ المناسبة للتعاون بين المشروعات؛
- تقديم خدمات مالية جواريه تتكيف مع خصوصيات الأفراد المستبعدين من النظام المالي الرسمي، وتحدث الكثير من الآثار الهامة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لأولئك الأفراد؛
- يوفر مجموعة متنوعة من الخدمات المالية للفقراء ومنخفضي الدخل المستبعدين في كثير من الأحيان من الأنظمة المالية، وكذلك في أساليب التحديد الجيد للفقراء المستهدفين؛
- يعمل على تمكين الفقراء من زيادة دخلهم الأسري وتحقيق أمنهم الاقتصادي والحد من ضعفهم المالي، وذلك من خلال بدء مشروعات صغيرة ومصغرة مدرة للدخل؛
- يعمل على تحفيز الاقتصاديات المحلية من خلال خلق الطلب المتنوع على مجموعة كبيرة من السلع والخدمات خاصة ما يتعلق منها بخدمات الصحة والتغذية والتعليم؛
- يؤدي إلى استقرار سكان الأرياف ومحاربة النزوح الريفي إلى المدن، وذلك بخلق نشاطات اقتصادية وثقافية منتجة للسلع والخدمات المدرة للدخل؛
- تحقيق التنمية المتوازنة والشاملة في المجتمع، وذلك بتنويع مجالات الاستثمار وشمولها لقطاعات إنتاجية عديدة، إلى جانب انتشار المشروعات الاستثمارية في أنحاء الدولة وهو ما يعني إتباع نظام اللامركزية في التنمية.

كما يمكن توضيح أهمية التمويل متناهي الصغر في الجزائر في تخفيف ظاهرة الفقر والبطالة، رفع مستوى المعيشة، زيادة وترشيد المدخرات المحلية، استخدام التكنولوجيا المحلية، توفير الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة، توفير تشكيلة السلع الأساسية لأسعار منافسة، توفير الخدمات وخدمات الإنتاج، استخدام العمالة الماهرة وغير الماهرة، استخدام الخدمات المحلية، تحويل الأنشطة غير الرسمية وغير المنظمة إلى أنشطة رسمية ومنظمة، المساهمة في تحقيق التنمية المكانية بقدرتها على التوطن في المجتمعات الجديدة [1].

[1]- نعيمة شلابي، بلقاسمي زايدي، **إستراتيجية التمويل متناهي الصغر كآلية لدعم وترقية المؤسسات المصغرة في الجزائر–دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM –**، الملتقى الوطني حول: "التمويل متناهي الصغر كآلية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، ماي 2022، ص:05.

ثانيا: أهداف التمويل المصغر.

يرمي التمويل المصغر إلى تحقيق جملة من الأهداف ذات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية أهمها[1]:

- **الوصول إلى الفقراء:** إذ يعد أهم القنوات التي توفر الخدمات المالية لذوي الدخول الضعيفة والمستبعدين من الأنظمة الرسمية، وإدماجهم في عملية البناء الاقتصادي والمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية، كما يساعد التمويل الأصغر أيضا على حماية الأسر الفقيرة من شدة التعرض إلى الأزمات التي تشكل إحدى سمات حياتهم اليومية،حيث تساعد خدمات القروض والمدخرات، التأمين على التخفيف من حدة تقلبات الدخل والحفاظ على مستويات الاستهلاك حتى في أوقات الشدة، كما أن توفير الخدمات المالية يخفف من وطأة الأزمات المفاجئة ومخاطر أنشطة الأعمال والانتكاسات الموسمية أو الكوارث.
- **الاستدامة المالية:** إن الاستمرارية المالية هي مقدرة مؤسسة التمويل الأصغر على تغطية كافة مصاريفها دون الاعتماد على الهيئات والدعم، وأنه من وجهة نظر الأمم المتحدة وكافة مؤسسات التمويل الأصغر تعتبر الاستمرارية ضرورة من أجل الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد، حيث أن مؤسسات التمويل الأصغر في حالة استمرارها في الاعتماد على التمويل المحدود للمتبرعين ستكون قادرة على الوصول إلى عدد محدد من الأفراد، فإن الاستمرارية المالية ليست نهاية بحد ذاتها بل هي الطريق الوحيد الذي يمكن المؤسسة من إيصال خدمات التمويل الأصغر على مستوى أوسع بشكل كبير على تخفيف الفقر.
- **الأثر على الرفاهية:** إن انعكاس التمويل الأصغر على تحسين ظروف الفقراء من خلال زيادة الدخل وتكوين الأصول وذلك إن أحسن الفقراء التصرف بالدخل الزائد، والمجتمع المحلي من خلال امتلاكهما لعدد أكبر من الأصول وازدياد استثمارها في رفاهية الأسر، حيث ساهمت برامج التمويل الأصغر في زيادة دور المرأة في اتخاذ القرارات .
- **الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة:** فتوفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمصغرة يؤدي إلى تحسين المستويات المعيشية للفقراء، ويرفع من معدلات الأمن الغذائي ويضمن في الوقت نفسه التطور المستدام للاقتصاديات الوطنية.

---

[1]- علي مكيد، جميلة خديم ، **القرض المصغر بين الدعم والإعفاء نحو خلق مناصب شغل والتخفيف من تفشي ظاهرة الاقتصاد الموازي الشرعي**، الملتقى الوطني الافتراضي حول:"التمويل متناهي الصغر كآلية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، جامعة يحي فارس، المدية، ماي 2022، ص ص: (05 - 06).

- **تحقيق التنمية المتوازنة والشاملة:** وذلك من خلال تنويع مجالات الاستثمار وشمولها لقطاعات إنتاجية عديدة، إلى جانب انتشار المشروعات الاستثمارية في أنحاء الدولة وهو ما يعني إتباع نظام اللامركزية في التنمية.

المطلب الرابع: مبادئ وأنواع التمويل المصغر.

يرتكز التمويل المصغر على مجموعة مبادئ وأنواع يمكن حصرها فيما يلي:

أولا: المبادئ الأساسية للتمويل المصغر.

قامت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء **(CGAP)** بتحديد مجموعة من المبادئ العامة لبرنامج التمويل الأصغر، وهذه المبادئ هي[1]:

- ✓ يحتاج الفقراء إلى مجموعة متعددة ومتنوعة من الخدمات المالية تشمل خدمات الادخار والتأمين وتحويلات الأصول، وليس خدمات القروض فقط؛
- ✓ يعتبر التمويل الأصغر أداة قوية لمكافحة الفقر، بحيث تستخدم الأسر الفقيرة الخدمات المالية لزيادة الدخل وبناء الأصول، وللحماية من الصدمات الخارجية؛
- ✓ التمويل الأصغر يعني بناء أنظمة مالية تخدم الفقراء، ولن يحقق التمويل الأصغر الهدف المنتظر منه إلا إذا أدمج في النظام المالي الرسمي(أي بناء أنظمة مالية شاملة ومتاحة للجميع)؛
- ✓ يغطي التمويل الأصغر تكاليفه، وهو ما يجب أن يكون عليه حتى يتمكن من الوصول لأعداد كبيرة من الفقراء، وحتى تستطيع مؤسسات التمويل المصغر القيام والاستمرار في مهامها ينبغي عليها أن تفرض رسوما كافية لتغطية تكاليفها؛

---

[1]- راجع في ذلك:

- ليدية وزاني، مصطفى طويطي، **تجربة التمويل الأصغر في الجزائر–دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM–**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة سطيف، العدد السابع،جوان 2017، ص ص: (85 - 86).

- ميلود بودالي، مروان بحة، **القروض المصغرة ودورها في الحد من البطالة –دراسة حالة وكالة ولاية المدية لتسيير القرض المصغر ANGEM MEDEA–**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية،ماي 2022، ص: 55.

- سمية حفاف، **دور القرض المصغر في دعم وتمويل المشاريع الحرفية للمرأة –دراسة عينة من النساء المستفيدات من تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة في الفترة الممتدة بين 2010–2014–**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، ص:12

- ✓ الغرض من التمويل المصغر هو تأسيس مؤسسات مالية محلية مستدامة يمكنها جذب المدخرات المحلية وإعادة تدويرها في شكل قروض أو خدمات مالية أخرى
- ✓ لا يقدم القرض المصغر الحلول دائما لكل المشكلات، فهناك برامج أخرى يمكن أن تعمل بشكل أفضل بالنسبة للأفراد المحرومين الذين لا تتوفر لديهم وسائل السداد.
- ✓ دور الحكومة هو القيام بمهام المساعدة في تسهيل تقديم الخدمات المالية، وليس القيام بذلك مباشرة أي تقوم بمهام تتعلق بالتنظيم والإشراف؛
- ✓ يجب التركيز على بناء مؤسسات قوية ومدراء أكفاء، وكذلك بناء المهارات والأنظمة على كل المستويات، لذلك وجب على الجهات المانحة أن تركز على دعمهم وبناء قدراتهم؛
- ✓ التمويل المصغر يعمل بشكل أفضل عند قياس الأداء والإفصاح عنه، ولكن لا ينبغي إعداد التقارير التي تساعد فقط الأطراف المعنية ببرنامج التمويل المصغر للحكم على الأداء من خلال التكاليف والمنافع، بل يجب أن تعمل على تحسين الأداء وإجراء عمليات المقارنة بينها.

ثانيا: أنواع التمويل المصغر.

هناك أربعة أنواع للتمويل المصغر وتتمثل فيما يلي[1]:

1-قروض فردية: هذا النوع من القروض يقدم للعميل مرة واحدة فقط، أي أنه لا يمكن الحصول عليه بصفة متكررة، وهذا القرض يمنح عادة بهدف تلبية المقترض لاحتياجاته والإنفاق على مشروعه ويرتكز هذا النوع من التمويل المصغر على اعتبارين أساسيين هما:

- المقترض قادر على الاكتفاء الذاتي من أول قرض؛
- أنه قادر على إنشاء المشروع وتشغيله وتحقيق فائض يسدد من خلاله القرض وفوائده مع فائض آخر يمثل ربح يستطيع الإنفاق منه على نفسه وعلى أسرته مع استمرار العمل.

[1]- كمال باصور، محمد أمين بلكحل، **صيغ التمويل المستخدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ودورها في تنمية المشاريع المصغرة بالجزائر**، الملتقى الوطني الافتراضي حول: "التمويل متناهي الصغر كآلية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، ماي 2022، ص ص (07 – 08).

فهذا النوع يستلزم من المقترض أن يكون قادرا على تحقيق دخل كاف لتحديد القرض، وكذا الإنفاق الاستهلاكي مع الاستمرار في النشاط.

2–قروض فردية متدرجة: إن القروض الفردية المتدرجة مثلها مثل القروض الفردية، لكنها تزيد عليها في إمكانية الفرد المقترض من الحصول على قرض لأكثر من مرة، بشرط أن يثبت أنه قادر على سداد القرض الأول، وهكذا فإن ثقة المؤسسة المقرضة تزيد من ناحية هذا المقرض، وهذا ما يشجعها على منحه قروض أخرى متتالية وقد تكون بقيم أعلى في كل مرة.

3– الإقراض الجماعي: تقدم هذه الخدمة إلى مجموعة صغيرة من الأفراد (05 إلى 10 أفراد)، وذلك لتمويل مشروعاتهم الفردية، ويمنح القرض الجماعي لأعضاء المجموعة كلها، أي أن المجموعة ضامنة لأي فرد فيها غير قادر على السداد وتقديم المجموعة بالسداد نيابة عنه، وهذا النوع من المشاريع يشبه شركات التضامن لكنه أقل حجما عنها، ويكمن الشبه بينهما في المسؤولية التضامنية للشركاء وكفالة بعضهم البعض للوفاء بالديون، لكن هذه المسؤولية التضامنية عادة ما تكون سببا لانقضاء هذه المؤسسات، ففي حالة إفلاس احد الشركاء أو وفاته أو امتناعه عن السداد لأي سبب تحل الشركة وتنقضي، ما لم ينص على خلاف ذلك في عقد تأسيسها.

4–الإقراض حسب الحاجة: يتم تحديد حجم القرض وطريقة سداده لكي تناسب احتياجات المقترض سواء فردا أو مجموعة وعادة ما يتوجه الفرد إلى مؤسسة التمويل ويطلب مبلغا واحدا يلبي احتياجاته في شراء آلات أو تجديد معدات أو التوسع، وعادة ما يكون المبلغ أكبر من طاقة مؤسسات التمويل المصغر وهي في طاقة البنوك التجارية فلا يمكن مقارنة الاحتياج إلى 80 دولار بالاحتياج إلى 3000 دولار، ويتطلب المبلغ الأكبر للاقتراض مدة أطول للسداد، وهنا ترتفع تكلفة القرض بشكل لا يناسب مؤسسات التمويل المصغر، وإنما يناسب البنوك التجارية [1].

[1]– زهور بلطرش، أمينة شرقي، **مؤسسات التمويل المتناهي الصغر ودورها بين تحقيق الانتشار للوصول إلى الفقراء وتحقيق الاستدامة المالية– دراسة لبعض مؤسسات التمويل المصغر في الدول العربية**، ملتقى وطني افتراضي حول التمويل متناهي الصغر كآلية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، ماي 2022، ص:06.

المبحث الثاني : التمويل المصغر: العناصر، المناهج والنماذج.

يعد التمويل متناهي الصغر ذو أهمية كبيرة في معالجة مشكلة الفقر والبطالة بالرغم من وجود عدة تحديات تؤرقه، وسيتم التطرق إلى عناصره و المناهج التي يجب إتباعها في التمويل متناهي الصغر وإلى بعض نماذجه.

المطلب الأول: عناصر التمويل المصغر.

تتمثل عناصر التمويل الأصغر في مصادر تعبئة التمويل من جهة، ومستقبلي هذا التمويل من جهة أخرى والتي يمكن تبيانها فيما يلي [1]:

- **مصادر التمويل:** هي المؤسسات التي تقدم خدمات مالية للفقراء، وأغلبها مؤسسات قائمة على برامج القروض الصغرى حيث تقبل إيداع المبالغ الصغرى من عملائها فقط وليس من العامة، ويقدم التمويل الأصغر في الغالب بواسطة ثلاثة مصادر رئيسية تتمثل في: المؤسسات الرسمية كالبنوك، المؤسسات شبه الرسمية مثل المنظمات غير الحكومية وهي منظمات غير ربحية تتخصص في إقراض المشروعات متناهية الصغر وأصحاب الأعمال الحرة، ولكنها لا تملك في العادة ترخيصا من الجهات الحكومية للتعامل مع الودائع والمصادر غير الرسمية مثل الممولين وأصحاب المتاجر والمجموعات التي تخدم بعضها البعض.
- **مستقبلي التمويل:** هم في العادة من ذوي الدخل المحدود غير القادرين على الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية، وهم غالبا من أصحاب المشاريع الصغرى المشتغلين لحسابهم الخاص والذين يديرون أنشطتهم الاقتصادية في أغلب الأحيان من منازلهم، حيث يكون عميل التمويل الأصغر في المناطق الريفية عادة من صغار المزارعين أو ممن يقومون بأعمال تدر دخلا متواضعا مثل إعداد وبيع الأكلات المنزلية، أو غيرها من أنواع التجارة البسيطة، أما في المدن فتتسم أنشطة التمويل الأصغر بالتنوع مثل

[1]- خديجة عراب هريش، عبد الغني كحلة، بوعمرة جودي، **متطلبات التمويل الإسلامي المصغر كآلية لتفعيل قطاع التمويل متناهي الصغر– دراسة حالة بنك البركة الجزائري–**، ملتقى وطني افتراضي حول التمويل متناهي الصغر كآلية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، ماي 2022، ص ص: (02-03).

أصحاب المتاجر، مقدمي الخدمات، الصناع الحرفيين، والباعة المتجولين وغيرهم، وهنا يمكن القول أن عملاء التمويل الأصغر هم الفقراء وغير الفقراء المعرضون للفقر والذين لهم مصدر دخل ثابت نسبيا.

المطلب الثاني: مناهج التمويل المصغر.

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى المناهج المتبعة في التمويل المصغر كما يلي:

عملت مؤسسات التمويل الأصغر على تطوير منهجيات متعددة من أجل مواءمة البيئات المحلية مع مبادئ التمويل متناهي الصغر، ولعل أبرز تلك المنهجيات اثنين أساسيين، أولاهما هو منهج التمويل الفردي والذي تبناه بنك "راكيات" –أندونسيا– والذي يعتبر أكبر بنك في العالم متخصص في التمويل الأصغر الفردي دون الجماعي، والآخر منهج التمويل الجماعي والذي تبناه وطوره بنك "غراميين"–بنغلاديش– وحقق من خلاله نجاحا كبيرا جعل كثير من الدول والمئات من المؤسسات تتبع منهجه.

إن التمويل الأصغر يتطلب مراعاة ظروف كل بيئة بذاتها والتلاؤم معها بدلا من إتباع قواعد ثابتة، وعلى مؤسسات التمويل الأصغر تبني المنهج الذي يلائم ظروفها ومقدرتها الداخلية على تقديم خدماتها تبعا للمنهج الذي تنتهجه، كما لها أن تجمع بين المنهجين في ملائمة ذلك الشكل لواقعها ولكن مع الأخذ في الاعتبار سلبيات كل منهج وكل الاعتبارات سابقة الذكر[1].

يمكن توضيح هذه المناهج في الجدول التالي:

[1]– فاطمة الزهراء مغدور، عماد معوشي، **التمويل متناهي الصغر– مفاهيم، نماذج وتحديات –**،الملتقى الوطني الإفتراضي حول:"التمويل متناهي الصغر كآلية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، ماي 2022، ص: 11.

الجدول رقم (2 – 1):المناهج المتبعة في التمويل المصغر.

المرحلة	أهم الملامح والسمات
المرحلة الأولى: **قبل (1950)**	– الاعتماد كليا على القطاع غير الرسمي في توفير التمويل المتناهي الصغر؛ – قيام التجار والمرابون بالدور الأساسي في توفير التمويل متناهي الصغر، مع قيام جمعيات الادخار ومؤسسات المجتمع المحلي بدور أقل مثل، إنشاء أو ل مؤسسة مالية تقدم خدمات للتمويل الأصغر عن طريق مؤسسة " **Raiffeisen Friedrichwihhelm**" في ألمانيا هدفها تقديم خدمات الادخار للطبقة الفقيرة إلا أنه لم يعرف الانتشار والنجاح.
المرحلة الثانية: **1950 إلى 1970**	– الاعتماد بدرجة كبيرة على برامج الائتمان التي يدعمها المانحون؛ – قيام البنوك الزراعية بالدور الأساسي في توفير التمويل متناهي الصغر مع قيام الجمعيات التعاونية بدور أقل مثل: طرح فكرة تجريبية عن تطبيق التمويل متناهي الصغر في بنك بنغلادش وبنك سول.
المرحلة الثالثة: **1970 إلى 1995**	–التحول إلى برامج التمويل متناهي الصغر المبني على الأسس التجارية؛ – قيام وتطبيق تجارب مصرفية ناجحة في التمويل متناهي الصغر في مختلف قارات العالم مثل: بنك غرامين، بنك راكيات، بنك سول، مع قيام مؤسسات مصرفية والمنظمات التطوعية بدور أقل؛ – قيام البنوك التجارية بالدور الأساسي في توفير التمويل متناهي الصغر مثل: تأسيس المجموعة الاستشارية.
المرحلة الرابعة: **1995 إلى 1997**	–التوسع في التمويل متناهي الصغر المبني على الأسس التجارية؛ – قيام البنوك التجارية بالدور الأساسي في توفير التمويل متناهي الصغر مثل: المجموعة الاستشارية.
المرحلة الخامسة **1997 إلى 2005**	–اندفاع التمويل متناهي الصغر إلى وضع لوائح تنظيمية؛ – إنشاء مؤسسات تتعامل مع القروض فقط قمة التمويل المصغر بواشنطن مثل: إطلاق عقد التسعينات الميلادية بأنه عقد التمويل متناهي الصغر بالولايات المتحدة الأمريكية.
المرحلة السادسة: **ما بعد 2005**	–تقديم خدمات مالية في إطار بناء أنظمة مالية مفتوحة للجميع. – توفير فرص العمل ورفع مستوى المعيشة. – الاعتماد على برامج التمويل متناهي الصغر المنفذة من قبل الجهات المؤسساتية المختلفة مثل إعلان هيئة الأمم المتحدة سنة 2005 السنة الدولية للتمويل متناهي الصغر .

المصدر: فاطمة الزهراء مغدور، عماد معوشي، **التمويل متناهي الصغر– مفاهيم، نماذج وتحديات –**، ملتقى وطني افتراضي حول التمويل متناهي الصغر كآلية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، ماي 2022، ص ص: (12 – 13).

المطلب الثالث:نماذج التمويل المصغر.

لقد شهد التمويل المصغر نموا كبيرا خلال العقدين الآخرين، حيث تقدم مؤسسات التمويل المصغر خدمات للفقراء تتناسب مع ظروف احتياجاتهم، حيث تتميز برامج التمويل المصغر بأنها تتيح القروض المصغرة وعادة ما تكون قصيرة الأجل وهو ما يساعد في التحوط من مخاطر التخلف عن السداد أو التأخير، ومن لهم هذه النماذج نذكر منها:

توجد عدة نماذج للمؤسسات والبرامج العاملة في مجال التمويل الأصغر، غير أننا سنركز على الأربع نماذج التالية:

1– تقديم خدمات التمويل الأصغر من خلال نموذج بنك "غرامبين": ويعتبر هذا النموذج الأكثر شيوعا في العالم، حيث يتعامل البنك مع أفراد الفئات المستهدفة على أسلوب الجماعات التضامنية المشكلة ذاتيا من خمسة أعضاء يعيشون نفس الظروف الاقتصادية والاجتماعية، ويكون تقديم التمويل لأعضاء هذه المجموعات حسب سلوكهم في تسديد القروض السابقة، كما أن القروض تصرف بعد موافقة الأعضاء الآخرين، وبهذا تكون عملية تسديد القروض مسؤولية مشتركة بين جميع الأعضاء، بحيث إذا عجز أحدهم عن التسديد في الآجال المتفق عليها يواجه جميع الأعضاء هذه المشكلة، وبذلك يحقق الائتمان للمجموعة التعاون والتضامن فيما بين أعضائها [1].

2– تقديم خدمات التمويل الأصغر من خلال نموذج بنك القرية: يعد بمثابة النموذج المؤسسي الثاني الذي تمت إعادة تطبيقه على نطاق واسع على مستوى دول أمريكا اللاتينية والدول الإفريقية، بموجب هذا النموذج تقوم الهيئة المنفذة لبرنامج التمويل الأصغر بتأسيس بنوك القرى، يتراوح عدد أعضاء البنك ما بين 30 و50 عضو، أين تقدم هذه الهيئة لبنوك القرى رأس مال كاف للقيام بالتمويل المستمر للأفراد الأعضاء، بحيث يسدد الأعضاء المقترضون قروضهم في شكل أقساط أسبوعية لمدة أربعة أشهر، وهي المدة التي يعيد فيها بنك القرية الذي تم تأسيسه أصل القرض مع الفوائد المترتبة عليه إلى الهيئة المنفذة، وكل بنك يسدد قروضه بالكامل يعتبر

[1]– عثمان ولد صافي وآخرون، **واقع التمويل الأصغر في الجزائر وآفاق تطويرها لما بعد جائحة كورونا (كوفيد–19)، دراسة تقييميه لتجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، المجلد السادس ، العدد 2، ديسمبر 2020، ص: 283.

مؤهلا للحصول على قروض أخرى، حيث يشكل كل الضغط الذي يمارسه الانتماء والعضوية في بنك القرية حافزا لتسديد القرض المتحصل عليه [1].

3- تقديم خدمات التمويل الأصغر من خلال نموذج الاتحاد الائتماني: هو نوع من التعاونيات المالية غير الهادفة للربح، تقوم على مفهوم التبادل يمتلكها مجموعة من الأعضاء ويتحكمون فيها، وتعمل على حشد المدخرات وتقديم القروض بهدف الإنتاج والادخار، حيث تكون تحت إشراف هيئة مانحة تعزز الاتحادات الائتمانية الأساسية، حيث تقدم التدريب وتراقب أدائها المالي، وقد طبق هذا النموذج بشكل واسع في آسيا[2].

4- تقديم خدمات التمويل الأصغر من خلال نموذج جماعات العون الذاتي: تعرف كذلك باسم مجموعات المساعدة الذاتية، وهي إحدى ابتكارات التمويل الأصغر، خصوصا في اندونيسيا والهند، وفق هذا النموذج تشكل كل مجموعة من أفراد يتراوح عددهم من 10 إلى 15 فردا متقاربين ومتجانسين من حيث الدخل، ويشكلون فيما بينهم جمعية للمدخرات،حيث تقوم بتعبئة المدخرات المنتظمة من أعضائها وتستخدمها في عملية الإقراض حسب الشروط المحددة والمتفق عليها من قبل الأعضاء، وبالإضافة إلى مواردها المالية الذاتية تتلقى هذه الجمعيات الدعم من طرف الهيئات الخارجية كالبنوك بحكم علاقاتها ببعض المنظمات غير الحكومية [3].

المبحث الثالث: مؤسسات التمويل المصغر، خدماته ومعيقاته.

تمكنت المؤسسات المصغرة أن تبرهن على فعاليتها الاقتصادية في ترقية النشاط الاقتصادي وذلك على الرغم من التحولات التي مر بها العالم، هذا ما أدى لزيادة الاهتمام بها، وذلك نظرا للأهمية التي وصلت لها في الاقتصاد العالمي خاصة في الدول المتقدمة، وانتهاج الكثير من الدول النامية هذه الوسيلة كخطة أساسية لتحقيق أهدافها التنموية.

المطلب الأول: مؤسسات التمويل المصغر.

[1]- خولة بوقرة، **دور التمويل الأصغر في تطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة حالة، ANGEM CNAC, ANSEG)**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021، ص: 16.

[2]- خديجة عراب هريش، عبد الغني كحلة، بوعمرة جودي، مرجع سبق ذكره، ص:02.

[3]- عثمان ولد الصافي، واحمد علماوي، ذهبية بن عبد الرحمان،مرجع سبق ذكره، ص:284.

يقدم التمويل المصغر من خلال مجموعة من المؤسسات بغية استهداف الفقراء النشطين الاقتصاديين والمستبعدين من مؤسسات التمويل الرسمي، ويمكن تصنيف هذه المؤسسات كما يلي:

1- **مؤسسات التمويل المصغر وفقا للنوع:** حيث يمكن التمييز بين[1]:

- ❖ مؤسسات تقوم بتقديم القروض مباشرة إلى مجموعة معينة من العملاء مع الالتزام بالأنشطة المصاحبة مثل جمع الأقساط والرقابة والمتابعة وما إلى غير ذلك؛
- ❖ مؤسسات على صلة بمؤسسات الإقراض متناهي الصغر وإن كانت لا تمارس عمليات الإقراض بصورة مباشرة.

2- **مؤسسات التمويل المصغر وفقا لدرجة الرسمية:** تصنف إلى:

- ❖ **مصادر غير رسمية:** تشمل المصادر غير الرسمية المقرضين وأصحاب المال الذين يقدمون القروض قصيرة الأجل، والذين يفرضون بدورهم معدلات فائدة عالية تفوق تلك التي تقرضها المصادر الرسمية والمصادر غير الرسمية. كما تقوم أيضا مجموعة صغيرة من الأفراد الذين يعرفون بعضهم البعض بإيداع مدخراتهم الخاصة لدى تلك البنوك. وتعتبر معظم آليات التأمين غير الرسمية المماثلة ضعيفة عند حدوث أية مشكلات مقدمة ومن ثم فهي تمثل بذلك مصدرا محدودا لحماية الفقراء[2].
- ❖ **مصادر رسمية:** من الملاحظ أن دور المصادر الرسمية للتمويل متناهي الصغر قد ازداد بوضوح خلال العقدين الماضيين، وترجع هذه الزيادة إلى النمو الملحوظ في نطاق الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات الرسمية من خلال الوصول إلى الطبقات الأشد فقرا بالإضافة إلى وضع برامج للربط بين المصادر الرسمية وغير الرسمية أيا كان نوعها: مثل إنشاء شكل جديد من المؤسسات الرسمية المتخصصة في مجال التمويل متناهي الصغر مثل بنك غراميين بنغلاديش، ووضع برامج جديدة للتمويل متناهي الصغر من قبل

[1]- يحي مراح ، خليل معمري، **دور التمويل متناهي الصغر في مكافحة الفقر**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2021، ص:52.

[2]- محمد برابح، خديجة قرشي، **مفاهيم أساسية حول التمويل متناهي الصغر**، الملتقى الوطني الافتراضي حول:التمويل متناهي الصغر كآلية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية،ماي2022، ص:06.

الحكومات والعديد من المؤسسات المالية الأخرى. ومن خلال معرفة تصنيف مؤسسات التمويل متناهي الصغر حسب الطبيعة والدرجة الرسمية والدور الذي تلعبه فإن هذه المؤسسات تتمثل في[1]:

- المنظمات غير الحكومية التي تعمل كمؤسسات التمويل متناهي الصغر وهي منظمات غير هادفة للربح، تتخصص في إقراض المشاريع الصغيرة ولكنها عادة لا تمتلك ترخيصا من الجهات الحكومية للتعامل مع الودائع؛
- بنوك التمويل الأصغر التي تتسم بتنظيم كامل للأداء كما أنها تهدف للربح، وهي البنوك التجارية غرضها الأساسي توفير نطاق واسع من الخدمات والمنتجات المالية للمشروعات الصغيرة؛
- وهناك البنوك التجارية التقليدية التي تقدم خدمات مصرفية تقليدية والتي قامت باستحداث خدمات متخصصة في التمويل الأصغر مستهدفة المشاريع الصغيرة من خلال التدرج على مستويات منخفضة أو زيادة درجة التخصص في مدى أقل من الخدمات المالية الموجهة لقطاع معين.

وكل نوع من الأنواع الثلاثة التي ذكرناها يتضمن بداخله مختلف المؤسسات، التي نبينها ونذكرها في الجدول رقم (03) التالي:

الجدول رقم (3 – 1): أنواع مؤسسات التمويل المصغر.

الرسمية	شبه الرسمية	غير الرسمية
– البنوك التجارية	– التعاونيات	–مجموعات الادخار والإقراض
– بنوك ووكالات التنمية التابعة للدولة	– المنظمات غير الحكومية	بالتداول (بين الأفراد)
– التعاونيات المالية المملوكة للدولة	– بنوك الادخار غير المنظمة في	– بنوك القرية
– بنوك ريفية منظمة تخضع لرقابة البنك المركزي	القرى	– المجموعات ذاتية المساعدة
– اتحادات الائتمان المنظمة الخاضعة لرقابة البنك المركزي	– اتحادات الائتمان غير المنظمة	– جمعيات الخدمات المالية

المصدر: عائشة موزاوي، سالم قاسي، **تجارب ونماذج عن التمويل متناهي الصغر**، ملتقى وطني افتراضي حول التمويل متناهي الصغر كآلية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة، يحي فارس، المدية، ماي 2022، ص ص: (06 - 07).

[1]– محمد أمين زاهي، ناريمان جودي، **التجارب الدولية الرائدة في مجال التمويل متناهي الصغر**،الملتقى الوطني الإفتراضي حول:"التمويل متناهي الصغر كآلية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، ماي 2022، ص: 08.

المطلب الثاني: خدمات التمويل المصغر.

التمويل المصغر كغيره من المؤسسات المالية يقدم خدمات مالية تشمل القروض المصغرة والادخار والتامين وتحويل الأموال وتقدم أيضا خدمات غير مالية مثل التدريب والاستشارات.

أولا: القروض متناهية الصغر:

تبقى فاعلية القروض متناهية الصغر مرتبطة بنسبة اندماجها في النظام المالي للدولة، وذلك لفتح المجال أمام الفئات المحرومة والتي تم استثناؤها من نظام التمويل الرسمي وهم الفقراء النشطون اقتصاديا، ومن أجل تقديم خدمات أفضل للعملاء، لابد من تحقيق معايير جودة القروض المصغرة من خلال[1]:

1/الاستمرارية: هناك اهتمام متزايد لإقامة تنظيمات مالية تعمل لصالح الفقراء بمعنى أن يصبح هناك توجه طويل المدى لإمداد الفقراء بالخدمات المالية التي يحتاجونها. فالبرامج قصيرة المدى قد يظهر تأثيرها في المدى القصير، لكنها قد تكون ذات تأثير سلبي على المستفيدين في الأجل الطويل.

كما أن البرامج قصيرة الأجل غالبا ما يصاحبها مشكلات في السداد، فالفقراء يندفعون في انتهاز الفرصة التي أتيحت لهم فيقومون بإنفاق القروض دون أن يعبئوا بطريقة سدادها.

2/الحجم: العلاقة بين الحجم والكفاءة من ناحية والتكاليف المتغيرة من ناحية تشير إلى أن التنظيمات الصغيرة لديها مشكلات أكثر في تقديم خدمات ذات جودة وبتكلفة معقولة في الأجل الطويل، فوفقا للمعايير الدولية لا ينبغي أن تتجاوز نسبة عدد العاملين في مؤسسات الإقراض متناهي الصغر إلى عدد المقترضين، ويقصد هنا بالعاملين من يتعاملون مع المقترضين مباشرة ويقوم بمتابعتهم في تسديد قروضهم، أما الطاقم الإداري فلا بد أن يكون حجمه في أضيق نطاق.

[1]- نجية صالحي، **دور التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر – دراسة حالة Angem–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019، ص: 57.

3/درجة التغلغل: يثور الجدل حول إمكانية استهداف الفقراء مقابل الفئات الأكثر فقرا، وكيف يمكن تحديدهم وإلى أي مدى يتسنى لتنظيمات الإقراض متناهي الصغر استهداف تلك الفئة الأخيرة على وجه الخصوص، فمن الممكن أن يفترض البعض أن الفئات الأكثر فقرا لن تكون مؤهلة للتعامل في القروض بسبب وجود نقص في ما تملكه من أصول إضافة لعدم وجود مصدر ثابت لديها للدخل، ولكن في المقابل تشير التجارب أن جزءا كبيرا من المستفيدين الذين نجحوا في تسديد مديونياتهم هم من أولئك الذين يعيشون تحت مستوى الفقر تماما، وترجع أهمية عنصر التغلغل فيما يمثله من إمكانية وصول الجهة المقرضة إلى تحقيق اقتصاديات النطاق، وتقدر بعض الدراسات أن مؤسسة الإقراض متناهي الصغر يمكن أن تزيد تغلغلا بعد أن تكون محققة لاقتصاديات النطاق عندما يصبح لديها 1500 مقترض، وهو ما يتحقق غالبا بعد عامين من تأسيسها.

4/الاستقرار المالي: الاستقرار المالي يشير إلى قدرة المؤسسة التمويلية على استرداد تكاليفها من خلال ما تحققه من عوائد، وهنا قد يثور التساؤل بخصوص الكيفية التي يمكن بها أن نتوقع من الفقراء أن يساهموا في استمرارية عمليات الإقراض المتناهي الصغر، وما إذا كان ينبغي أن تقدم لهم تلك الخدمة دون الحصول على تكلفة تقديمها، وهنا يمكن القول أنه لضمان الالتزام طويل الأجل في تقديم التمويل للفقراء فلابد من إيجاد كيانات مالية قادرة على الاستمرار في ظل محدودية الجهات المانحة والطريق الوحيد للتمكن من استمرارية تلك الكيانات المالية هو قطع الاعتماد على التمويل من الجهات المانحة وتمكينها من الدخول في الأسواق المالية وبهذا تضمن استقلالها [1].

ثانيا: الادخار متناهي الصغر:

تعرض مؤسسات التمويل متناهي الصغر عادة نوعين من حسابات التوفير: الطوعي والإلزامي، أما المدخرات الطوعية فهي تقابل خدمات التوفير المقدمة من البنوك التجارية التقليدية، بينما المدخرات الإلزامية فهي تقدم كضمانات للقروض وليس بالضرورة أن تقدم هذه الحسابات أية عوائد على الودائع بل يتم الاحتفاظ بها في المؤسسة حتى يتم الوفاء بالقرض.

[1]– عالية عبد الحميد عارف، **إدارة القروض متناهية الصغر: الآليات والأهداف والتحديات**، المجلة العربية للإدارة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مجلد29، العدد الأول، جوان 2009، ص :(164 – 165).

ثالثا: التأمين متناهي الصغر:

رغم تطوير التمويل متناهي الصغر وما يقدمه، إلا أن التأمين المتناهي الصغر لم يستحوذ إلا على قدر ضئيل من الاهتمام، وهذا التأمين من أجل التأمين على المخاطر لذوي الدخول المنخفضة لما يواجهونه من أخطار مثل الحوادث والمرض والوفاة وغيرها، ولهذا يمكن أن يمثل التأمين حتى وإن كان على مبالغ صغيرة نوع من الحماية وراحة البال وحفظ الكرامة للشخص الفقير. وبما أن أغلب مؤسسات التمويل متناهي الصغر ليس عندها ترخيص فهي تلجأ إلى الشراكة مع شركات التأمين القائمة ويتمثل التأمين أو خدمات التأمين في التأمين الصحي والتأمين على الحياة والتأمين على الممتلكات والتأمين على الموت المفاجئ والعجز [1].

رابعا: تحويل الأموال:

تقدم هذه الخدمة مباشرة من خلال مؤسسات التمويل متناهي الصغر أو عن طريق الشراكة أيضا مع شركات تحويل الأموال، ويعتمد ذلك على التشريعات المحلية والتكلفة. تتمتع مؤسسات التمويل متناهي الصغر بميزة تنافسية بسبب علاقتها القريبة من عملائها إضافة إلى إمكانية ربط هذه الخدمة بالخدمات الأخرى، كما يمكن أخذ هذه التحويلات بعين الاعتبار عند احتساب مقدرة العميل على تسديد المبالغ المقترضة[2].

المطلب الثالث: تحديات ومعوقات التمويل المصغر.

لا يزال قطاع التمويل المصغر ناشئا في الجزائر، ويرجع سبب ذلك إلى مجموعة من التحديات والعوائق والتي تتمثل في:

[1]- زوليخة جاب الله، ندى الريحان رمضان، مرجع سبق ذكره، ص ص: (11- 12).

[2]- كمال قبايلي، سمير وكال، **الإطار ألمفاهيمي للتمويل المتناهي الصغر**، الملتقى الوطني الافتراضي حول:"التمويل متناهي الصغر كآلية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، ماي 2022، ص: 09.

أولا: تحديات التمويل المصغر.

مع بداية إعداد برامج التمويل المصغر في الجزائر كان التحدي الرئيسي لها هو إيجاد أساليب جديدة لتقديم وتحصيل القروض من الفقراء أصحاب المشاريع المصغرة، ولكن في الفترة الحالية أصبحت هناك العديد من التحديات التي تقف عائقا أمام برامج التمويل الأصغر[1].

ومن أهم هذه التحديات نذكر ما يلي[2]:

- ✓ تحقيق الربحية والاستدامة المالية؛
- ✓ تحقيق معدلات أعلى من الاستثمار أو معدل أعلى من الوصول إلى الفئات الأقل حظا.
- ✓ وصول مؤسسات التمويل المصغر إلى مصادر التمويل المستدام؛
- ✓ اندماج مؤسسات التمويل المصغر في النظام المالي الرسمي؛
- ✓ ضمان الرقابة والإشراف الفعال على نشاط مؤسسات التمويل المصغر خصوصا فيما يتعلق بالتدابير المحددة من الجهات الرقابية المصرفية؛
- ✓ استخدام التكنولوجيا البنكية في مجالات تقديم خدمات التمويل المصغر؛
- ✓ عدم خروج مؤسسات التمويل المصغر عن مهمتها الاجتماعية؛
- ✓ حوكمة مؤسسات التمويل الأصغر.

---

[1]- يونس قرواط وآخرون، **دور التمويل بالغ الصغر في تمويل التنمية المستدامة –تمويل المؤسسات المصغرة في ولاية المسيلة–**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قوائم المحتويات متاحة على Asjp المنصة الجزائرية للمجلات العلمية،، جامعة محمد بوضياف، المسيلة- الجزائر، المركز الجامعي غليزان-الجزائر، المجلد: 12، العدد الأول، نوفمبر 2019، ص:50.

[2]- راجع في ذلك:

- الهام بوعزيز، شهلة فاسخ، **القروض المصغرة في تشجيع المشاريع المقاولاتية –دراسة حالة Angem وكالة تبسة (2004–2021)**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2022، ص ص: (07- 08).

- نبيل حمادي، حجيلة مليكاوي، **واقع التمويل المتناهي الصغر ودوره في مكافحة الفقر في الجزائر**، الملتقى الوطني الافتراضي حول: "التمويل متناهي الصغر كآلية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، ص: 05.

- نور الهدى مرنيز، عبد الرزاق كبوط، **واقع التمويل بالغ الصغر في الجزائر وأثره على الفقر**،مخبر الدراسات المغاربية الاقتصادية LEEM، الملتقى الوطني الافتراضي حول: "التمويل متناهي الصغر كآلية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1،ص:10.

- ✓ الاحتياج إلى خدمات أخرى كخدمات النقل والاتصالات والري والتخزين من طرف المقترضين في الريف، فهم يحتاجون إلى هذه الخدمات، ويختلف هذا الاحتياج إلى مشروعات البنى التحتية بحسب طبيعة النشاط. مثل هذه المشكلات نجدها في الدول النامية.

ثانيا: معوقات التمويل المصغر.

إن أهم المعوقات التي تواجه تقديم القروض المصغرة نوجزها فيما يلي[1] :

- ❖ **مشكلة الضمانات:** تأتي الضمانات في مقدمة الأولويات للحصول على التمويل المصغر إذ أن العديد من المستهدفين لبرنامج التمويل المصغر لا يملكون ضمانات رسمية أو مستندات قانونية تكفي لإثبات ما يملكون أولا، فهذا يعتبر عائق أمام انتشار فكرة التمويل المصغر وبالتالي تضعف فرص الاستفادة منه.
- ❖ **الإجراءات الخاصة لمنح التمويل المصغر:** تعد البنوك من أكثر المعوقات التي يواجهها التمويل المصغر وتتخوف البنوك من الدخول في مجالات التمويل المصغر بسبب ضعف الضمانات ويشعرون دائما بأن التمويل المصغر برنامج مفروض من قبل الدولة، فيعاني طالب التمويل المصغر من فقدان جزء كبير من الوقت للحصول على التمويل من البنوك بسبب عدم إلمامهم بالإجراءات والمستندات المطلوبة لطلب التمويل من البنك، أو لعدم وجود معلومات دقيقة عن العملاء الجدد والتردد الناتج من عدم الثقة في التعامل مع البنوك،فضلا عن انتشار الأمية بحيث يحتاج المستفيد لوقت إضافي للاستعانة بمن يثق فيه لقراءة ومعرفة المطلوب منه من قبل البنك.
- ❖ **انخفاض القدرة المؤسسية لمقدمي التمويل متناهي الصغر:** لاسيما في المناطق الريفية المرتبطة بالعدد المحدود للأفراد المتعلمين والمتدربين في المجتمعات الريفية.
- ❖ **ارتفاع نسبة المخاطرة المرتبطة بالزراعة:** مثل هطول الأمطار بشكل متغير والآفات الأمراض الزراعية، ولاسيما أن معظم القروض متناهية الصغر هي موجهة للقطاع الزراعي.

[1]– نسيمة بن يحي، فتيحة كون، **مبادئ وآثار التمويل المتناهي الصغر ومتطلبات نجاحه**، ورقة عمل بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني الافتراضي حول:"التمويل متناهي الصغر كآلية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، ماي 2022، ص: 17.

خلاصة:

أصبح التمويل المصغر من أهم مفاصل استراتيجيات التنمية الاقتصادية، والتي تهدف إلى محاربة الفقر واندماج الفقراء النشطين اقتصاديا في المشاركة في عملية التنمية، وتعتبر خدمات التمويل المصغر من أهم ما يحتاجه الفقراء وليس القروض فقط بل الادخار والتحويل والتأمين، حيث تعتبر القروض المصغرة جزء من خدمات التمويل المصغر، ولن يتحقق هذا إلا إذا أصبح التمويل المصغر جزءا لا يتجزأ من النظام المالي العام، وعلى الحكومة خلق بيئة مساعدة من السياسات تحفز تطوير الخدمات المالية لحماية مدخرات الفقراء .

ما يمكن استخلاصه من خلال هذا الفصل تناولنا الإطار المفاهيمي للتمويل المصغر واتضح انه يلعب دورا هاما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية كونه يساهم في فتح آفاق عمل من خلال توفير مناصب الشغل وإنه بمثابة الأداة المحركة للنمو الاقتصادي، رغم ذلك فإن للتمويل المصغر تحديات ومعوقات، فالجزائر لا تتوفر على نظام مالي خاص يمنح القروض المصغرة فهو مرتبط بالبنوك المالية في ظل نقص المؤسسات المالية المختصة في الإقراض المصغر وما ينتج عن ذلك من بيروقراطية لغياب الشفافية وغياب متابعة المشاريع.

الفصـــل الثاني

سياسة التشغيل في مواجهة البطالة

تمهيد:

يرتبط مفهوم التشغيل ارتباطا وثيقا بعنصر العمل، والذي بدوره يشكل القاسم المشترك بين كافة الأنشطة الاقتصادية، أما البطالة فتعزى إلى عدم القدرة على تشغيل وتوظيف الطاقات البشرية المتاحة، في إطار نظام متكامل يراعي البعد الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء. ولقد شكل العمل محور اهتمام الإنسان منذ القدم بمفهومه العقائدي، الاجتماعي والاقتصادي، ونتيجة لتطور المجتمعات واتساع دائرة الأنشطة الاقتصادية، انتقل الاهتمام إلى مجال التشغيل، خاصة في ضوء الاختلافات التي عرفها ومازال يعرفها سوق العمل لمختلف اقتصاديات العالم بما في ذلك الجزائر.

في هذا الفصل سنحاول الوقوف على مفهوم البطالة وأسبابها وطرق قياسها وإبراز النظريات المفسرة لها بالإضافة إلى أنواعها وأثارها والتحدث عن سياسة التشغيل مفهومها، ونظرياتها وأهم مبادئها، وفي الأخير سنتطرق إلى دور سياسة التشغيل في الحد من ظاهرة البطالة.

فكان تقسيم الفصل كما يلي:

المبحث الأول: ماهية البطالة

المبحث الثاني: ماهية سياسة التشغيل

المبحث الثالث: دور سياسة التشغيل كسبيل لمواجهة البطالة

المبحث الأول: ماهية البطالة.

تشكل البطالة مشكلة عويصة تواجهها جل دول العالم، متقدمة كانت أم نامية ويعود ذلك أساسا إلى النسيج الديموغرافي الذي يتشكل منه المجتمع والذي يغلب عليه طابع الشباب المندفع بقوة وكثافة نحو سوق العمل للبحث عن وظيفة تسمح له بضمان العيش الحسن والاندماج في حركية المجتمع، خاصة في الدول النامية التي لا تقدم إعانات للعاطلين، الأمر الذي يترتب عليه عديد الانحرافات الاجتماعية والأخلاقية.

المطلب الأول: مفهوم البطالة، والنظريات المفسرة لها.

اختلفت التعاريف التي تطرقت إلى البطالة من حيث صياغتها لكنها اتفقت في المعنى والمفهوم الأساسي لها. ولقد اختلفت النظريات المفسرة لها من فكر إلى أخر حسب عدة مفكرين وتباينت أفكارهم بهدف التعرف على العوامل والمتغيرات التي تؤدي إلى ظهور البطالة وتفاقمها، الأمر الذي يكشف عن وجود اختلافات واضحة فيما بين النظريات المختلفة في هذا الصدد.

أولا: مفهوم البطالة.

هناك مجموعة من التعاريف نذكر أهمها:

***المفهوم العلمي للبطالة:** تعرف البطالة وفقا لهذا المفهوم بأنها الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل استخداما كاملا أو أمثلا، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع كما كان ممكن الوصول إليه، ومن هذا التعريف يمكن التمييز بين بعدين للبطالة [1]:

يتمثل البعد الأول: في عدم الاستخدام الكامل للقوى العاملة المتاحة وذلك في حالتي البطالة السافرة والبطالة الجزئية.

يتمثل البعد الثاني: في عدم الاستخدام الأمثل للقوى العاملة، مما يترتب عليه أن تكون الإنتاجية المتوسطة للفرد أقل من حد أدنى معين، ومن ثم فإن هذا النوع من البطالة يتحقق عندما تكون إنتاجية الفرد منخفضة عن الإنتاجية المتوسطة المتعارف عليها.

[1]– سليمة مسعودي، **مشاريع التنمية المحلية ودورها في زيادة التشغيل "دراسة حالة قطاع السكن بولاية المدية 2005–2015"**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2016، ص:51.

***المفهوم الاقتصادي للبطالة:** تعرف البطالة عند الاقتصاديين بأنها: "مقدار الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل، وذلك خلال فترة زمنية معينة" [1].

كما تعني التوقف الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما برغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج، وبمعنى آخر تعني البطالة عدم اشتغال جزء من القوة العاملة بالرغم من أنها قادرة وراغبة في الحصول على العمل. والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل، مع استبعاد الأطفال والعجزة وكبار السن[2].

***مفهوم البطالة حسب هيئة الأمم المتحدة (ONU):** يكون في بطالة كل شخص بلغ سن محددة ولا يقوم بأي عمل، لا مأجور ولا حر، رغم أنه متاح للعمل ويبذل جهد في البحث عنه[3].

***مفهوم البطالة حسب المكتب الدولي للعمل (منظمة العمل الدولي (OIT)** يشير مصطلح العاطلين عن العمل إلى أي شخص بالغ في السن وقادر على العمل يفي بالشروط التالية [4]:

- أن تكون عاطلا عن العمل: أي أن الشخص يجب أن لا يكون قد عمل على الإطلاق.
- أن يكون في سن العمل.
- أن يكون متاحا لتولي وظيفة.
- أن يكون قادرا على الشغل، لذلك نستبعد الأشخاص الذين لديهم مشاكل صحية يبعدهم عن سوق العمل.
- البحث بنشاط عن وظيفة: أي اتخاذ خطوات من اجل البحث عن وظيفة.

***مفهوم البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء (ONS):** حسب الديوان الوطني للإحصاء فإن البطالة تنحصر في تلك الفئة من الأشخاص الذين هم في سن العمل وهم غير مشتغلين ولو لساعة خلال الفترة

[1]- جميل أحمد محمود خضر وآخرون، **البطالة: الأسباب والآثار وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات– دراسة حالة المملكة العربية السعودية–**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة القاهرة، مصر، 2013، ص: 17.

[2]- جميل احمد محمود خضر وآخرون، مرجع سبق ذكره ،ص: 17.

[3] -ONE, **Rapport mondial sur le développement humain,** de Boeck Université, Bruxelles, 2000, P : 277.

[4] - Abdallah Razika, Ait Ali Belkacem**, la contribution de la caisse nationale d'assurance chômage a la création de l'emploi : cas de la wilaya de Tizi Ouzou**, mémoire de master en sciences commerciales , option : finance, faculté des sciences économiques commerciales et des sciences de gestion, université de Mouloud Mammeri de Tizi Ouzou,2017, p : 21.

المرجعية ويصرحون بأنهم يبحثون عن عمل، حيث يعتبر البطال بأنه كل شخص توفرت فيه المواصفات التالية[1]:

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل من 15 إلى 60 سنة؛
- ألا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، ويشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لا يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة التحقيق؛
- أن يكون في حالة بحث عن عمل، فعلى الشخص المعني أن يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل؛
- أن يكون على استعداد تام للعمل، وأن يكون مؤهلا لذلك.

***المفهوم الرسمي للبطالة:** تتمثل في الفرق بين كمية العمل المعروضة وكمية العمل المأجورة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي فإن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين الكمية المعروضة من العمل والكمية المطلوبة من العمل في سوق العمل عند مستوى معين من الأجور[2].

البطال: "هو كل شخص قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، شريطة أن يجد هذا العمل" ينطبق هذا التعريف على الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وعلى البطالين الذين سبق لهم أن عملوا واضطروا لتركه لسبب أو لآخر[3].

***التعريف الشامل للبطالة:** أكثر التعريفات شيوعا وعمومية لمفهوم البطالة هو الذي يعرفه بأنه " تلك الحالة التي يكون عليها الأفراد الحاملون لقوة العمل والراغبون فيه والقادرون عليه من حيث السن، الصحة، والحالة الاجتماعية، الخبرة والتأهيل المهني، والباحثون عنه ولكنهم لا يجدونه". ولعل هذا التعريف يكاد يعكس كل الشروط الموضوعية التي تحقق بمقتضاها حالة البطالة، غير أنه لا يتطرق لأشكالها ودوافعها ونتائجها.

نتفق مع بعض النقاط في التعاريف السابقة، فنستنتج تعريفا شاملا للبطالة بأنها: هي تلك الحالة التي يكون فيها قسم من أفراد القوى العاملة قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه وقابلين بمعدل الأجر

---

[1]- سمير حفاصي، **اختبار علاقة أوكن بين البطالة والنمو الاقتصادي لدول المغرب العربي – دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1990-2017)–**، أطروحة دكتوراه غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2021، ص: 05.

[2]- علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2005، ص: 03.

[3]- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد –من خلال حالة الجزائر–**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010، ص:45.

السائد ويصنفون ضمن حدود سن العمل، لكنهم لم يجدوه مع مراعاة عدد ساعات العمل وربطها بظروف النشاط المراد القيام به[1].

ثانيا: النظريات المفسرة للبطالة.

لعل من أهم الأفكار التي سادت التاريخ الاقتصادي المعاصر تلك التي تقول بان الاقتصاد إذا ترك حرا دون تدخل من الدولة، من شأنه أن يسير بتلقائية ذاتية نحو التوازن عند مستوى الإنتاج الذي يحقق التشغيل الكامل، هذه الفكرة التي نادى بها الاقتصاديون الكلاسيك منذ النصف الثاني من القرن الماضي وكان محور للنقد الذي جاء به "كينز" فيما بعد وصاغ منه نظرية مخالفة قوامها إمكانية التوازن عند مستويات مختلفة من البطالة الإجبارية.

1- **النظرية الكلاسيكية:** من المسلمات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، في الدخل والعمالة والإنتاج، من شان أي زيادة في المستوى الجاري للانتاج أن يؤدي بالضرورة إلى زيادة مساوية للدخل القومي، ومن ثم فان الزيادة في الدخل، ستخلق من خلال آليات السوق التنافسية، مستويات مطابقة تماما من الإنفاق الكلي، ومن الناحية النظرية فان هذه المسلمات قد وجدت تعبيرا لها من خلال ما يعرف بقانون "ساي" نسبة إلى الاقتصادي الكلاسيكي (جون باتيست ساي)*، ويذهب هذا القانون إلى إن العرض الكلي من الإنتاج يخلق دائما مقدارا مساويا من الطلب الكلي، وبما أن المنافسة الحرة غير مقيدة، إن تعمل على تحقيق العمالة الكاملة لكافة موارد الإنتاج، ومن بينها العمل.

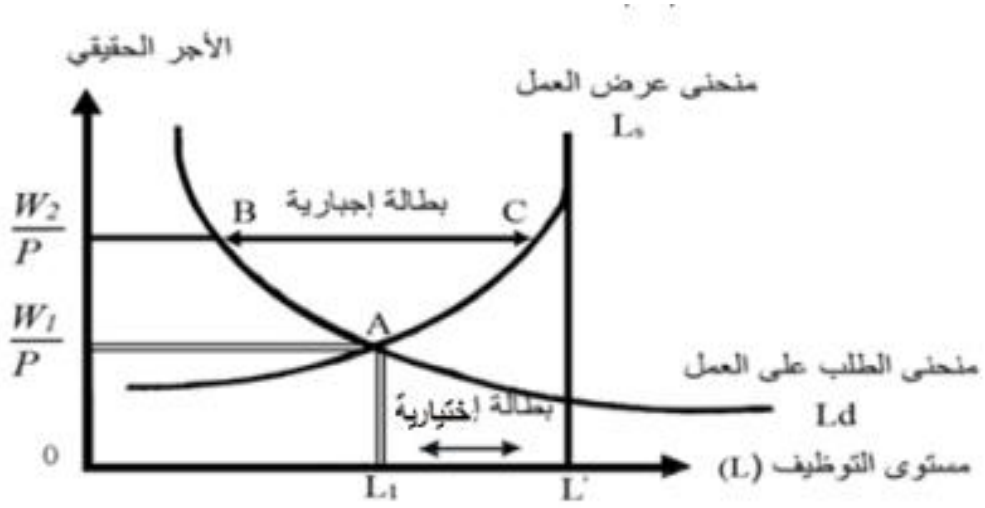
*__جون باتيست ساي__ : هو مفكر وعالم اقتصاد فرنسي من أنصار المذهب الحر من الذين تميزت أفكارهم بالتحديد وتحليل للظواهر الاقتصادية.

[1]-بوعلام مولاي، محمد سفير، **دراسة كمية تحليلية للعلاقة بين البطالة وبعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة: 1970-2014**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات،جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر،المجلد 2، العدد الثالث، ديسمبر 2017، ص:58.

وعليه فان المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية وان وجدت فإنها تكون بطالة اختيارية نظرا لرفض المتعطلين العمل بالأجر السائد في السوق، أو بطالة احتكاكية تلك التي تتواجد نتيجة لانتقال العمال من وظيفة إلى أخرى[1].

ويمكن توضيح البطالة من وجهة نظر الكلاسيك في الشكل التالي:

الشكل رقم (1 – 2):البطالة وفقا للنظرية الكلاسيكية



المصدر: مصطفى يوسف كافي، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، مكتبة المجتمع العربي، ، عمان، الأردن، 2014، ص: 230.

يتوازن سوق العمل عند تلاقي الطلب على العمل مع عرض العمل (النقطة A)، والذي يتوافق مع أجر التوازن($\frac{w_1}{p}$)، وكمية العمل التوازني (OL_1)، وهذا لا يعني التوازن في سوق العمل أن كل الأفراد يعملون وإنما كل القادرين على العمل والراغبين فيه عند مستوى أجر ($\frac{w_1}{p}$) سيجدون مؤسسات تقبل توظيفهم، وعليه لا يوجد في الاقتصاد سوى بطالة اختيارية تقدر بالمسافة (L_1L) تمثل الأفراد القادرين على العمل وغير الراغبين فيه عند أجر التوازن، وعليه يعود سبب البطالة الإختيارية في طلب بعض العمال أجوراً أعلى من الإنتاجية الحدية، حيث أنّ ارتفاع الأجر الحقيقي من مستوى التوازن إلى المستوى ($\frac{w2}{p}$)، يؤدي إلى تخفيض التوظيف لأن المؤسسات تطلب وحدات أقل من العمال عند مستوى الأجر الجاري، ومن ثم تظهر بطالة إجبارية تقدر بالمسافة (BC)، لكن آلية مرونة الأجور سرعان ما تؤدي لانخفاض الأجر الحقيقي لمستوى التوازن فالبطالة

[1]– زينب بوسليمان، **تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة "دراسة قياسية لمعدلات البطالة دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2015)**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2017، ص: 13.

الناجمة عن ارتفاع الأجور تؤدي إلى التنافس بين العمال على تخفيض أجورهم، وبانخفاض تكاليف العمل سترفع المؤسسات طلبها على العمل، ويستمر هذا التعديل الآلي إلى غاية العودة إلى التوازن بين الطلب على العمل وعرضه والامتصاص الكلي للبطالة الإجبارية. وعليه يقرر الكلاسيك أن السبب الرئيسي لاستمرار البطالة في سوق العمل هو تدخل الحكومة أو النقابات العمالية بفرض حد أدنى للأجر يفوق أجر التوازن، مما يؤدي إلى عدم كفاية عرض السلع لكون إنتاج المؤسسات أقل من الطلب عليه لانخفاض معدلات الأرباح. ووفقا للفكر الكلاسيكي ليست هناك ضرورة لتدخل الحكومة باتخاذ سياسات لمعالجة مشكلة البطالة، إذ أن وجود البطالة الإجبارية هو مؤقت سرعان ما يترتب عليه تخفيض الأجور الحقيقية، مما يؤدي إلى حدوث التوازن تلقائيا عند مستوى العمالة الكاملة وبذلك يلقى الكلاسيك بمسؤولية وجود البطالة لفترات طويلة على عاتق العمال[1].

2- النظرية النيوكلاسيكية: يرى أصحاب هذه النظرية أن سوق العمل هو سوق تسود فيه المنافسة الكاملة يظهر فيها عنصر العمل حاملا لعدد من الخصائص الذي يميز هذه السوق منها تباين سوق العمل ومرونة الأجور، المساواة بين جميع الأفراد وعلمهم التام بأحوال السوق، ونبهت إلى وجود بطالة دورية وهيكلة حتمية يتعين معالجتها بأدوات تسيير سوقية، أما فيما يتعلق بالتصور النيوكلاسيكي من المنظور الكلي فإنه يتحدد من خلال المستوى التوازني للدخل ومستوى التوازن اقل من ذلك ويمكن أن يتحقق ذلك المستوى بالتوظف الكامل، فهذا يعني أن هناك فائضا في سوق العمل، الأمر الذي من شانه دفع الأجور، ومن ثم التكاليف والأسعار نحو الانخفاض. وينطوي ذلك على الزيادة في القيمة الحقيقية لعرض النقود، مما يعني انخفاضا في سعر الفائدة وبالتالي زيادة في الاستثمار والتوظف والدخل. ونتيجة لذلك يصير الوضع التوازني النهائي عند مستوى الدخل وسعر الفائدة وهنا تميل البطالة إلى الاختفاء تلقائيا [2].

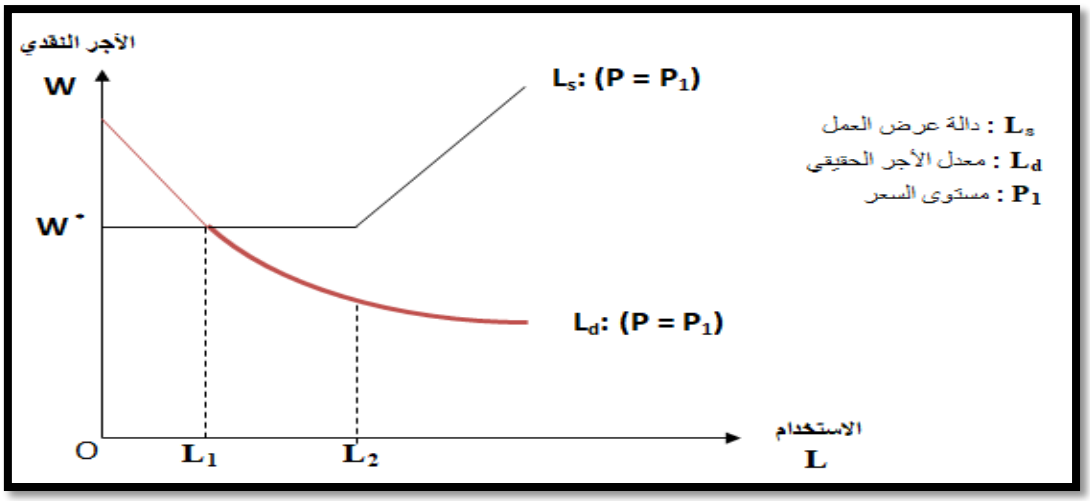
3- النظرية الكينزية: يتحقق التوازن عند الكينزيين نتيجة لتوازن سوق السلع والخدمات، وسوق النقد في آن واحد إذ أن الطلب على العمل دالة متناقصة بدلالة الدخل، وان تعظيم الأرباح يتطلب تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع معدل الأجر الحقيقي، أي أن انخفاض معدل الأجور الحقيقية يمكن أن يتيح ارتفاعا في الطلب على العمل وبالتالي حجم العمالة، أما عرض العمل فإنه مرتبط بمعدل الأجر الاسمي(w) لأن العمال

[1]- مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص ص: (231 - 232).

[2]- مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل "التجربة الجزائرية"**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص: 241.

يقعون في فخ الوهم النقدي، حيث يعتبرون كل زيادة في الأجر الاسمي هي زيادة فعلية في مداخيلهم بسبب جهلهم لمستوى الأسعار. وقد وجد (كينز)* أن تطور الرأسمالية يصطدم بتناقضات حادة لا يمكن أن تزول عفويا مثل البطالة الجماهيرية المتزايدة وعدم كفاية الطلب على البضائع مما يؤدي إلى عدم تطابقه مع العرض آليا. ومن ناحية أخرى، يرفض كينز آلية الأجور كسبب للبطالة، لأن انخفاضها يؤدي إلى انخفاض دخل العمال وبالتالي انخفاض الطلب على السلع مما يعقد مشكلة تصريف السلع بالأسواق، وعليه فإن سر وجود البطالة يكمن فيما يلي: لقد لاحظ كينز أن حالة التوظيف الكامل ما هي إلا حالة خاصة جدا وأن الطلب الكلي الفعال هو المحدد للعرض الكلي، ومن أجل زيادة تشغيل العمال يجب رفع حجم هذا الطلب والذي بدوره ينقسم إلى الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية [1].

الشكل رقم (2 – 2) : دالة عرض العمل عند (كينز)



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص: 338.

الشكل رقم (02) يعبر عن دالة عرض العمل بالمنحنىL_s، ويعتمد اتجاه المنحنى على الأجر النقدي W^*ومستوى السعر (P1)، إذ يشير المنحنى إلى أن المقدار (L_2)من وحدات العمل المعروضة عند مستوى الأجر النقدي W^*ومستوى السعر (P_1)، وللحصول على مزيد من وحدات العمل يفوق الكمية (L_2) عند

[1]–شهناز لغواطي، فريال جدو، **اثر الإنفاق الحكومي على البطالة "دراسة قياسية خلال الفترة (1980-2018) باستخدام نموذج (ARDL)**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2021، ص ص: (36 - 37).

***جون مينارد كينز** : اقتصادي انجليزي ساهمت أفكاره في إحداث تغيير جذري في نظرية وممارسة الاقتصاد الكلي وعرف أيضا بأنه منقذ الرأسمالية من انتشار البطالة.

مستوى السعر (P_1)، لابد من رفع مستوى الأجر النقدي إلى مستوى أعلى من (W^*)ومن ثم رفع معدل الأجر الحقيقي.

وقد تم رسم منحنى الطلب على العمل على أساس الأجر النقدي أيضا مع افتراض ثبات مستوى السعر عند (P_1)، وبارتفاع الأجر النقدي يرتفع مستوى الأجر الحقيقي على طول منحنى (L_d) عند مستوى السعر (P_1)، ويشمل الطلب على العمل بالمقدار (L_1)وعرض العمل بالمقدار (L_2).

وعليه فعند مستوى الأجر النقدي (W^*)والسعر (P1)يواجه سوق العمل فائضا من عرض العمل قدره $D_L=$ (L_1-L_2) ، أي أن سوق العمل يعاني في حالة البطالة [1].

ومما سبق نستنتج أن كينز له الفضل في توضيح مفهوم البطالة الإجبارية الناتجة عن قصور الطلب الكلى الفعال، ولذا تسمى البطالة الإجبارية وفقا لهذا التحليل أحيانا بطلة قصور الطلب، فضلا عن أن النظام الرأسمالي لا يملك الآليات الذاتية التي تضمن تحقيق التوازن عند مستوى التوظف الكامل، ومن ثم، يصبح التوازن المقترن بمستوى أقل من التوظف الكامل هو حالة أكثر واقعية، ولا يتحقق التوازن عند مستوى التوظف الكامل إلا بمحض الصدفة، ولذا فقد ناديكينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف علاج القصور في الطلب الكلى لعلاج البطالة الإجبارية وذلك باستخدام السياسات المالية التوسعية [2].

4- النظريات الحديثة: من النظريات الحديثة المفسرة للبطالة نجد منحنى (فليبس)* الذي يفسر العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، وعلاقة أوكون حول العلاقة العكسية بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي والتفسير التكنولوجي للبطالة في أفكار (كوندراتيف)** و(جوزيف شومبتر)***، إضافة إلى

---

[1]- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص: 338.

[2]- علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص:45.

* **ويليام فيليبس**: اسمه ألبان ويليام فيليبس عالم اقتصادي نيوزيلندي اشتهر بمنحنى فيليبس بعنوان العلاقة بين البطالة ومعدل الأجور في الاقتصاد.

** **كوندراتيف**: هو اقتصادي روسي مشهور باكتشافه لدورات طويلة الأمد للديناميكا الاقتصادية العالمية.

*** **جوزيف شومبتر**: هو عالم أمريكي في الاقتصاد والعلوم السياسية من أصل نمساوي، اشتهر بترويجه لنظرية الفوضى الخلاقة في الاقتصاد.

نظريات أخرى جاءت من اجل تفسير الارتفاع الكبير في معدلات البطالة نذكر منها نظرية البحث عن العمل، نظرية تجربة سوق العمل، نظرية الأجور الكفأة ونظرية اختلال سوق العمل.

–منحنى فليبس ونظرية التوقعات الرشيدة: يرى فليبس من خلال ما يعرف بمنحنى (فليبس) أن العلاقة عكسية بين التضخم والبطالة في المدى القصير حيث يسعى إلى تحقيق إمكانية وصول المجتمع إلى مستوى التشغيل الكامل مع تغير في الأجور والأسعار (البطالة والتضخم) وعلى هذا تم اعتبار البطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع من اجل مكافئة التضخم والتضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع من اجل التشغيل الكامل، ولذلك يرى فليبس إمكانية تحقيق معدل البطالة مقبول مع معدل تضخم معتدل، أو بمعنى أخر يرى حتمية وجود بطالة مع التضخم في أن واحد فمحاربة احدهم يكون على حساب الأخر لذا يرى لابد من التوفيق والاعتدال بينهما.

إن ظهور ما يعرف بالركود التضخمي الذي عرفته الدول المتقدمة في سبعينيات وثمانيات القرن الماضي، وعجز منحنى فليبس عن تحليل هذه الوضعية (وجود علاقة طردية بين معدل التضخم ومعدل البطالة) ساهم في ظهور أفكار جديدة ولعل أهم هذه النظريات المفسرة لظاهرة الركود التضخمي او العلاقة الطردية بين التضخم والبطالة نظريات التوقعات الرشيدة.

ترتب عن اعتماد فرضية التوقعات الرشيدة بواسطة muth إحداث تطورات هامة في مجال التحليل الاقتصادي الكلي، حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التوقعات تؤثر في كل المشاركين في الاقتصاد ولها أثرها الهام على النشاط الاقتصادي فلو أن العمال توقعوا ارتفاع الأسعار في المستقبل فإنهم سيطالبون برفع الأجور فينعكس ذلك على حجم الإنتاج والتوظيف كما أنهم إذا توقعوا أنهم سيكونون أغنى في المستقبل فإنهم سينفقون أكثر اليوم فيزداد الناتج الكلي وتتوفر مناصب الشغل الجديدة [1].

علاقة أركون المفسرة للعلاقة بين معدل البطالة والناتج حيث تفسر هذه العلاقة الأهمية القصوى بين سوق السلع وسوق العمل، من خلال وصف العلاقة بين الحركات قصيرة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتغيرات في معدل البطالة والتغير في معدل الناتج حيث يرى إن زيادة الإنفاق الحكومي، على سبيل المثال،

[1]– شهناز لغواطي، فريال جدو، مرجع سبق ذكره،ص ص: (38 – 39).

تؤدي إلى زيادة الناتج، ومن ثم تراجع معدلات البطالة. أن تراجع معدل البطالة يؤدي إلى التغير في الاتجاه المعاكس للناتج الداخلي الخام الحقيقي[1].

المطلب الثاني: أسباب البطالة وطرق قياسها.

تختلف أسباب البطالة من مجتمع إلى آخر بل إنها تختلف وتتنوع داخل المجتمع الواحد من منطقة إلى أخرى، كما نجد أنها تتبع طريقة واحدة لقياس حجمها، إلا أنه تكمن المشكلة في صعوبة قياسها.

أولا: أسباب البطالة.

تتنوع الأسباب الاقتصادية وأخرى اجتماعية وأخرى سياسية ويمكن تقسيمها على النحو التالي:

1-الأسباب الاقتصادية:

أ-في الدول المتقدمة: تشير الدراسات المتعلقة بالبطالة أنها بدأت تنشأ مع نشوء ونمو الصناعة والتقدم الصناعي، وقد ازدادت نسب البطالة مع ظهور الثورة العلمية و التكنولوجية، حيث[2]:

- البحث عن العمالة الرخيصة ذات الإنتاجية العالية وهذا تم من قبل الشركات المتعددة الجنسيات التي اتسع نطاق نشاطها، حتى عم أرجاء العالم كله بحثا عن عمالة رخيصة تؤدي ذات الغرض الذي تؤديه العمالة في البلدان الأم لهذه الصناعات، مما أدى إلى تعطل الملايين من العمال في تلك البلدان وارتفاع نسب البطالة فيها.
- بنية الاقتصاد الرأسمالي ذاته الباحث عن الربح الكثير بأقل عمالة ممكنة مما دفع كثير من الحكومات الرأسمالية إلى انتهاج سياسات انكماشية فكان طبيعيا أن يتم تحجيم الإنفاق العام الجاري الاستثماري.

[1]- المرجع نفسه، ص ص: (38 – 39).

[2]- خليل ولد ونوغي، **أثر البرامج التنموية على البطالة والتشغيل في الجزائر(2019/2000)**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021، ص ص: (22 – 23).

ب- في الدول النامية: تتمثل في [1]:

- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الناجمة عن فشل السياسات الاقتصادية؛
- إحلال العمالة الوافدة محل العمالة المحلية؛
- فشل نظم التعليم في إخراج أجيال متعلمة قادرة على تولي الوظائف؛
- ازدياد الاعتماد على أسلوب كثافة رأس المال على حساب الأيدي العاملة؛
- تفاقم المديونية الخارجية للدول النامية والتي دفعتها إلى سياسات التقشف؛
- عدم نجاح القوانين المحفزة للاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي.

2- الأسباب الاجتماعية:

وهي الأسباب المتعلقة بالمجتمع الذي يتأثر بكل من الأسباب السياسية والاقتصادية الخاصة بالبطالة، ومن أهم الأسباب الاجتماعية نذكر [2]:

- غياب التنمية المحلية للمجتمع، والتي تعتمد على الاستفادة من التأثيرات الايجابية التي يقدمها قطاع الاقتصاد للمنشآت؛
- عدم الاهتمام بتطوير قطاع التعليم، مما يؤدي إلى غياب نشر التثقيف الكافي، والوعي المناسب بقضية البطالة بصفتها من القضايا الاجتماعية المهمة؛
- زيادة أعداد الشباب القادرين على العمل مع شعورهم باليأس، بسبب عدم حصولهم على وظائف أو مهن تساعدهم في الحصول على الدخل المناسب لهم؛
- غياب التطوير المستمر لأفكار المشروعات الحديثة، والتي تساعد على تقديم العديد من الوظائف للأفراد القادرين على العمل؛
- ارتفاع معدلات النمو السكاني:إن ارتفاع عدد السكان دون القدرة على استثمارهم في عملية الإنتاج يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة فمثلا نجد بلد ما كالهند يصل عدد سكانها إلى مليار و400 مليون

---

[1]- حليمة عالم، **سياسة التشغيل في الجزائر ودورها في الحد من البطالة "دراسة حالة مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن"**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2015، ص: 16.

2-عيسى رحيمي، عادل قرقاد، **ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وآثارها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية**، جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف–، العدد: 00، 2018، ص: 148.

نسمة تحتاج إلى إيجاد فرص عمل ل 8 ملايين فرد سنويا، وبالتالي لديها مشكلة بسبب تزايد عدد السكان [1].

3-الأسباب السياسية:

الأسباب السياسية للبطالة هي كافة المؤثرات المرتبطة بالبطالة والمتعلقة بالسياسة الخاصة لدولة ما و من أهمها [2]:

- انخفاض القدرة على دعم قطاع الأعمال من جانب الحكومات الدولية؛
- انتشار الحروب والأزمات الأهلية في الدول؛
- غياب تأثير التنمية السياسية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية؛
- تلعب الظروف و الأحداث السياسية دورا في خلق البطالة نتيجة لتوقف عجلة النشاط الاقتصادي في الكثير من القطاعات[3]؛
- استثمار الحكومات للأموال العامة في الأسواق المالية الخارجية مما يحرم البلد من مشروعات تخلق فرص عمل لأبناء الوطن؛
- عدم العدالة في منح الوظائف لمن يستحقها حيث يتولى الوظائف غير الأكفاء ويتعطل من هم أقدر وأكفاء على تولي الوظائف؛
- تمركز العمل في قطاع معين على حساب قطاع آخر؛
- تباين التوزيع السكاني فاغلب السكان ينتمون جغرافيا على الشمال[4].

---

[1]- محمد بوراس، صابر حاجي، **قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على البطالة في الجزائر الفترة (2000-2020)**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021، ص: 07.

[2]-حليمة الشيخ، **مشكلة البطالة في الجزائر: دراسة في الواقع وطرق المعالجة 2019 -2021**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2022، ص: 12.

[3]- ولد ونوغي خليل، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

[4]- عالم حليمة، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

4- أسباب سكانية: تتمثل في[1]:

- ارتفاع معدل النمو السكاني وتحديدا في الدول النامية وتركز التوزيع السكاني في الفئة العمرية الأكثر طلبا للعمل وهي 15-24 سنة و بنسبة 42 %؛
- الهجرات القسرية للسكان من الريف إلى المدينة، والتغير الديمغرافي الذي أصبح يميل نحو العمل الرسمي أكثر من المهن أو الأعمال الخاصة.

5-أسباب أخرى: إضافة إلى الأسباب السالفة الذكر يمكن إدراج الأسباب التالية [2]:

- انخفاض تطبيق برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي؛
- انخفاض الطلب على العمالة محليا ودوليا؛
- نمو قوة العمل، ولاسيما في الدول النامية بسبب أكبر من النمو السكاني؛
- التوجيه غير السليم للموارد المالية؛
- ضعف موقع الدول النامية في الاقتصاد العالمي.

ثانيا: قياس البطالة.

للإحاطة بحجم وأبعاد مشكلة البطالة فإنه من المفيد حساب معدل البطالة، والذي يشكل مؤشرا هاما يقيس نسبة عدد المتعطلين إلى قوة العمل. وتختلف طريقة قياس البطالين من دولة لأخرى، باختلاف المعايير المعتمدة في ذلك، وتتمثل أوجه الاختلاف فيما يلي[3]:

- الفئة العمرية المستخدمة في التعريف وذلك لتباين السن المحددة لقياس السكان النشطين اقتصاديا؛
- الفترة الزمنية للبحث عن عمل (أسابيع _ أشهر)؛
- كيفية التعامل إحصائيا مع الخريجين الجدد، والأفراد اللذين لا يعملون بصفة منتظمة أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة؛

---

[1]- بوقرة رشيدة، **قياس أثر النمو الاقتصادي على معدل البطالة "دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2013"**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015، ص:44.

[2]- نعيمة خرفي، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التقليل من البطالة "دراسة حالة الجزائر 2007-2017"**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020، ص: 16.

[3]- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص ص: (48 – 49).

- التباين في مصادر البيانات المستخدمة في قياس البطالة؛

وإلى جانب هذا فان معدل البطالة هو المعيار الذي بواسطته تقاس البطالة إذ انه يعبر عن عدد البطالين مقارنة بالفئة النشيطة، وتعرف الدول النامية معدلات عالية للبطالة مقارنة بالدول المتطورة نظرا للاعتبارات التالية:

- ضعف فعالية الجهاز الإنتاجي من جهة، وعدم دقة واستقرار معايير قياس البطالة في هذه الدول بما في ذلك الجزائر؛
- نقص البيانات لدى الجهات الرسمية إضافة إلى خلوها من الدقة في بعض الأحيان. فمثلا المعلومات التي تنشرها الحكومة تختلف عن المعلومات التي تمدنا بها المنظمات الدولية (البنك العالمي)، أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة للجزائر على سبيل المثال؛
- إن الأنشطة التابعة للاقتصاد الموازي خاصة قطاع الخدمات في الإحصاءات الرسمية، من شانها أن تؤثر على البيانات المتعلقة بهذا القطاع في الدول النامية، والتي تتجه إلى الانخفاض في حقيقتها؛
- وجود قطاع غير رسمي وهو عادة قطاع حصري يشمل صغار المستثمرين مثل: الحرفيين، المحلات التجارية، المقاهي ...

وتتميز هذه الأنشطة بخاصية الوظيفة والتوظيف (Job and employment)، حيث لا يدخل هذا القطاع في البيانات التي تصدرها المنظمات الإحصائية في الدول النامية، فلا يؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم حجم العمالة في هذه الدول.

وعلى العموم فان لمعدل البطالة أهمية كبيرة باعتباره يقيس حجم العمالة ويعطي صورة شاملة عن وضعية البطالة، كما يسمح أيضا بالتنبؤ بحجمها في المستقبل اعتمادا على السنوات الماضية في ظل ثبات نسبي لشروط حسابه. الشيء الذي سيساعد الجهات المختصة بالتوظيف على أخذ التدابير اللازمة عند إعداد الخطط الاقتصادية [1].

ومثلما حدث أن تمت التفرقة بين مفهومي البطالة الرسمي والعلمي، فإنه يتعين التفرقة بين مقياسين للبطالة، هما المقياس الرسمي والمقياس العلمي لها.

[1]- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص ص: (49 – 50).

1- المقياس الرسمي للبطالة: يعرف معدل البطالة وفقا لهذا المقياس كنسبة بين عدد العاطلين عن العمل إلى العدد الكلي للمشاركين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة أي أن:

معدل البطالة = (عدد العاطلين عن العمل / قوة العمل) 100x

ويشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة، أي أن:

قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة

وبالتالي تتضمن مكونات قوة العمل في المجتمع ما يلي [1]:

–العاملون: ويتضمن كل الذين يعملون لدى غيرهم أو يقومون بأعمال خاصة لكل الوقت أو لبعضه، سواء كانت عمالة مؤقتة أو عمالة دائمة وسواء أكان ذلك في مجالات مدنية أو مجالات عسكرية.

–العاطلون عن العمل: ويتضمن كل الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ظل الأجور السائدة.

أما بالنسبة للأفراد الذين يستبعدون من الفئة النشطة هم[2]:

- **الأفراد دون سن معينة:** وهم الأفراد الذين دون سن العمل القانوني وهو 15-16 سنة فما دون، وهو الأمر الذي يختلف من دولة إلى أخرى.
- **الأفراد فوق سن معينة:** هي سن التقاعد أو المعاش، وهو 65 سنة فما فوق.
- **الأفراد من فئات معينة:**

– الفئات غير القادرة على العمل لأسباب مختلفة مثل المرضى والعجزة وطلبة المدارس؛

– الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم مقدرتهم على العمل مثل ربات البيوت أو الأفراد الذين لا يبحثون عن العمل ولا يرغبون فيه وذلك باختيارهم في ظل الأجور السائدة؛

---

[1]- صباح زروخي، **أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر –دراسة قياسية للفترة (1986 – 2015)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص ص: (14– 15).

[2]- منير بن غروزي، **أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018، ص: 05.

– الأفراد الذين يتوقفون عن البحث عن العمل بسبب حالة اليأس التي تصيبهم نتيجة عدم توفر فرص العمل المناسبة لهم.

2- المقياس العلمي للبطالة: وفقا لهذا المقياس فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلا للناتج المحتمل، وبالتالي يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمين، بينما إذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل من الناتج المحتمل، يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، وفي هذه الحالة يعاني المجتمع من وجود بطالة بالمفهوم العلمي، ويحدث ذلك إما بسبب عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل أو بسبب عدم الاستخدام الأمثل لها[1].

و الاستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب ألا تقل إنتاجية العامل عن حد أدنى معين يطلق عليه الإنتاجية المتوسطة المحتملة، وتعرف بأنها أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين قطاعات المجتمع[2].

ويتم حساب معدل البطالة كالآتي[3]:

معدل البطالة = 1 – (الإنتاجية المتوسطة الفعلية) / الإنتاجية المتوسطة المحتملة

وتعرف الإنتاجية المتوسطة المحتملة على أنها أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين قطاعات المجتمع أي متوسط الإنتاجية الذي يتم تحقيقه فعلا. ويعطى الناتج المحتمل والناتج الفعلي بالعلاقتين التاليتين[4]:

الناتج المحتمل = قوة العمل * الإنتاجية المتوسطة المحتملة

الناتج الفعلي = قوة العمل * الإنتاجية المتوسطة الفعلية

.

[1]– السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مؤسسة رؤيا للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر،2008، ص: 322.

[2]– عقبة ريمي، سعدية قصاب، **دراسة العلاقة بين البطالة والجريمة حالة الجزائر –خلال الفترة 2010/2001–**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد الثاني، العدد السابع،31ديسمبر 2014، ص: 227.

[3]– سفيان عوادي، سيف الدين خليل، نصر الدين بن علي، **أثر المتغيرات الاقتصادية على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020**، مذكرة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2022، ص: 09.

[4]– المرجع السابق، ص: (09-10).

المطلب الثالث: أنواع البطالة وأثارها.

تظهر البطالة في المجتمعات المختلفة بأشكال عديدة، ويميز الاقتصاديون بين أنواع متعددة للبطالة تختلف من شخص لآخر ومن دولة إلى أخرى، في حين يترتب على هذه الأخيرة العديد من الآثار السلبية سواء على مستوى الأفراد العاطلين أو على مستوى المجتمع ككل.**أولا:**

أنواع البطالة.

تعددت أنواع البطالة التي وردت في النظريات والدراسات المختلفة كما ظهرت أنواع مستحدثة منها نتيجة للتغيرات المعاصرة، وفيما يلي أهم تلك الأنواع:

1-البطالة الإجبارية: يطلق عليها أحيانا البطالة السافرة وهي تعني حالة وجود شخص قادر على العمل، ويبحث عنه بشكل جاد عند أجر سائد، لكنه لا يجده (العمل)، حيث يبقى مجبرا على التعطل من غير إرادته أو اختياره [1].

2- البطالة الدورية: هي البطالة المرتبطة بالدورة الاقتصادية التي تظهر في فترات الكساد التي تنتج عن حالة انكماش الإنتاج بسبب نقص الطلب على المنتجات مثلا، وبالتالي قد تتوقف بعض المشاريع كليا أو جزئيا مما يؤدي إلى تسريح عدد من القوة العاملة، هذا النوع من البطالة يسمى بالبطالة العابرة ويظهر عادة بالدول المتقدمة [2].

3- البطالة المقنعة: وتتمثل في عمالة فائضة في مكان العمل تتدنى إنتاجيتها إلى الصفر ويساعد الاستغناء عنها على تحسين ظروف العمل وإنتاجيته[3].

4-البطالة الجامدة: تتمثل هذه البطالة في الأشخاص القادرين على العمل والعاطلين عنه، ولكنهم لا يسعون وراءه في الوقت الذي توجد فيه فرص عمل لمن يبحث عنه، ومن أمثلة ذلك نجد أن العديد من أغنياء الدول النامية غير مستعدين للعمل مع وفرته مكتفين بالعيش بما يملكونه[4].

---

[1]- محمد علي الليثي وآخرون، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 1997، ص: 257.

[2]- مصطفى سلمان وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص:239.

[3]- زينب صالح الأشوح، **الاطراد والبيئة ومداواة البطالة**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003، ص: 77.

[4]- عبد الحكيم رشيد، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ، دار البداية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص: 187.

5- البطالة الفنية (الهيكلية): تحدث نتيجة التغيرات الهيكلية في الاقتصاد، تؤدي إلى إلغاء بعض الأعمال في الاقتصاد، وفي نفس الوقت تؤدي إلى إحداث أعمال ووظائف جديدة، إلا أن المشكلة هي أن المتعطلين عن العمل لأسباب هيكلية تنقصهم المهارات اللازمة لإشغال الوظائف الجديدة، وأنها تتمثل في وجود عدد من الأشخاص المتعطلين عن العمل، بسبب حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد أي بوجود حالة عدم التوازن بين العرض والطلب على الأيدي العاملة في المهن والنشاطات الاقتصادية التي تواجه الازدهار الاقتصادي، حيث يكون هناك فائض في عرض العمل في أسواق المهن والقطاعات التي تواجه كساد [1].

6- البطالة الاختيارية: هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به، إما لعزوف عن العمل وتفضيله لوقت الفراغ (مع وجود مصدر أخر للدخل)، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى وطرق عمل أحسن، فقرار التعطل هنا اختياري لم يجبره عليه صاحب العمل[2].

7-البطالة الجزئية: تتمثل في بعض الأشخاص الذين يعملون لبعض الوقت فقط،في حين أنهم متعطلون في باقي الأوقات، حيث يضطرون لقبول هذا العمل الجزئي عند انعدام فرص العمل في الوقت الكامل، ورغم اعتبار العمل لبعض الوقت بطالة جزئية بالنسبة لبعض الأفراد، فإن له مزايا بالنسبة لأفراد آخرين، فهو يسهل اندماج الشباب في الحياة المهنية، كما يسهل للفرد التوفيق للقيام بعدة أعمال خاصة النساء، حيث يجمعن بين عمل البيت والعمل في الخارج، ويكفي أنه وسيلة لتمكين الشباب من العمل أي أنه حل جزئي لمشكل البطالة[3].

8- البطالة الوافدة: وتظهر في الدول التي يأتونها العديد من أبناء الدول المجاورة لها هربا من البطالة في بلادهم للعمل في أي وظيفة، مما يجعلهم يزاحمون أبناء هاته الدولة على الوظائف المتاحة خاصة وأنهم يقبلون أجورا تقل بكثير عما يمكن أن يقبله العمال المحليون[4].

---

[1]- أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص: 327.

[2]- رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مجلة عالم المعرفة، مركز دراسات الوحدة العربية، الكويت،العدد 226، **أكتوبر** 1998، **ص**: 34.

[3]- بشير عبد الكريم، **تصنيفات البطالة ومحاولة قياس هيكلية والمحيطة منها خلال عقد التسعينات**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد الأول، 2004، ص ص: (166 – 167).

[4]- خالد واصف الوزني ، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2000، ص: 271.

9-البطالة الموسمية أو المتقطعة: وتحدث هذه البطالة بين عمال بعض المهن التي يتصف العمل فيها بالموسمية[1].

وبالإضافة إلى ما سبق ظهرت أنواع مستحدثة للبطالة أهمها [2]:

10-البطالة طويلة الأجل: التوقف عن العمل أو عدم التمكن من الحصول على فرصة عمل لفترة تمتد لعام أو لأكثر.

11- البطالة عن طريق مستوى التحصيل العلمي: أي العاطلون نتيجة استمرارهم في التحصيل العلمي.

12- بطالة التقاعد: حيث تحدث باستبعاد فرد أو فئة من سوق العمل كنتيجة عقابية أو جزائية، أو بلوغ السن القانونية للتوقف عن العمل.

ثانيا: آثار البطالة.

تؤثر البطالة على النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بآثار خطيرة جدا من أهمها ما يلي:

1- الآثار الاقتصادية: ومن أهم الآثار الاقتصادية التي تخلفها البطالة الأتي [3]:

-ضياع جزء كبير من الإنتاج الذي كان بإمكانه أن يتحقق لولا تعطل هؤلاء عن العمل، مما يؤثر سلبا على رفاهية المجتمع؛

-فقدان الأشخاص المهرة أو نصف المهرة لمهارتهم لطول فترة بطالتهم، فالخبرة والمهارة تحفظ وتنمو وتتطور بالممارسة والاستخدام؛

-ارتفاع نسبة البطالة تؤدي إلى نقص الإنتاج، وذلك بتحمل الدولة نفقات إعانات للمتعطلين، هذه الإعانات -لولا البطالة- صرفت في وجوه أخرى كإنشاء مؤسسات عمومية لفائدة المجتمع وغيرها.

---

[1]- معين أمين السيد، **محاضرات في: مدخل للاقتصاد تاريخ الوقائع الاقتصادية مدخل لإدارة الأعمال**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الطبعة الأولى، 2014، ص: 77.

[2]- زينب صالح الاشوح، مرجع سابق، ص: 78.

[3]- هاجرة مسعي احمد، **دور الزكاة في التقليل من البطالة "صندوق الزكاة لولاية الوادي نموذجا"**، مذكرة ماستر غير منشورة، ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2015، ص: 30.

2-الآثار الاجتماعية: تتمثل في[1]:

-الشعور بالإحباط والفراغ والملل مما يؤدي إلى الانحراف السلوكي للفرد داخل أسرته وفي مجتمعه؛

-الشعور بالنقمة مما يؤدي إلى السرقة والإجرام؛

-القلق وعدم الطمأنينة في المجتمع بسبب انتشار الجريمة؛

-اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات فيها.

3- الآثار السياسية: وتتمثل في [2]:

-انتشار واتساع دائرة الفساد المالي والإداري؛

-تفشي المحسوبية والتملق للمسؤولين وأصحاب القرارات؛

-تفكك أواصر اجتماعية كانت فيما مضى من أهم وأبرز صفات ومكونات المجتمع بحكم الفتن؛

-انخفاض مستوى التعليم كما ونوعا؛

-تزايد ظاهرة عمالة الأطفال وهجرة مقاعد الدراسة مبكرا نتيجة لتدني الحياة المعيشية وانتشار الفقر؛

-تدني مستوى الخدمات والوعي الصحي نتيجة لانعدام الأمن والاستقرار السياسي.

المبحث الثاني: ماهية سياسة التشغيل.

تكتسي سياسة التشغيل أهمية كبرى في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعتبر جزءا من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف بلدان العالم، من خلال التوجيه الفعال للموارد البشرية.

المطلب الأول: مفهوم سياسة التشغيل.

تعددت التصورات والمنطلقات المرجعية في تحديد مفهوم التشغيل، فمنهم من تناوله من زاوية قانونية ومنهم من درسها في ضوء ما يمليه الاقتصاد من تطورات، كما تناولها علماء الاجتماع في ضوء الانعكاسات الاجتماعية التي تترتب عن هذه العملية والعوامل التي تتحكم فيها.

[1]- بوقرة رشيدة، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

[2]- نفس المرجع أعلاه، ص: 56.

وتتكون سياسة التشغيل من كلمتين [1]:

- **سياسة:** وهي مجموعة من الإجراءات الإدارية والتدابير التنظيمية؛
- **التشغيل:** وهو كافة عمليات التأثير التي يحدثها الإنسان من نشاط بدني أو جسدي يشغل بها وقته لقاء أجر.

المفهوم الضيق أو التقليدي للتشغيل:

ينظر إلى التشغيل بمفهومه التقليدي على أنه: "تمكين الشخص من الحصول على العمل والانشغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية، بعد حصوله على قدر معين من التدريب، والتأهيل والتكوين". غير أن هذا التعريف يتميز بنوع من القصور وعدم الثقة، من حيث كونه لا يحدد الشروط والاختصاصات الواجب توفيرها في العامل، ولا الجوانب الأخرى التي تخص المؤسسات المستخدمة والمكونة للعامل[2].

أما المفهوم الحديث للتشغيل هو" استخدام قوة العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث يُشترط أن يشارك الشخص المشتغل في العمل، وأن يكون له حق رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين والتدريب، وكذا حقه في الامتيازات المترتبة عن مساره الوظيفي، بما في ذلك الترقية وحق الاستفادة من الخدمات الاجتماعية والتأمين والتقاعد حسب الشروط التي يحددها القانون [3].

أما فيما يخص سياسة التشغيل، فقد اتخذت بعدين رئيسيين، يقتصر البعد الأول منها على مجالات إيجاد فرص العمل التي يمكن الحصول عليها من مكاتب العمل أو سوق العمل أو من غيرها من الجهات، أما البعد الأخر فيمتد إلى إدارة أسواق الشغل وأطرافها الفاعلة، وإيجاد العمل اللائق من حيث التقنية والتشغيل الملائم من زاوية التعليم والتدريب، كذلك توفير ظروف العمل المناسبة، الاهتمام بالأجور وتحسين الإنتاجية،

---

[1]- سميحة يونس، **خريجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007، ص:76.

[2]- كوثر زيادة، **واقع سياسة التشغيل في معالجة البطالة في الجزائر من خلال المخطط الخماسي 2010– 2014**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018، ص: 38.

[3]- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص: 37.

عن طريق سياسة الحوافز، ومعالجة الفوارق بين العرض والطلب بالكم والنوع والزمان والمكان جنبا إلى جنب مع الاهتمام بالعمالة الوافدة [1].

كما يشير مفهوم سياسات التشغيل إلى مجموع التدخلات التي تقوم بها السلطات العمومية في سوق العمل، بغرض التحسين في أدائه والتقليص من الإختلالات التي يمكن أن تبرز أو تظهر في هذا السوق [2].

المطلب الثاني : نظريات سياسة التشغيل.

إن معالجة مشكل التشغيل يطرح ضرورة التطرق للأطر النظرية التي تحدث عن ظاهرة البطالة من منظور اقتصادي واجتماعي، واختلفت هذه النظريات من حيث النظر للعمل وطرق تحقيق التشغيل الكامل وإحداث التوازن في سوق العمل، وعليه تتمثل نظريات سياسة التشغيل فيما يلي:

أولا: الاتجاه الكلاسيكي:

تعود جذور هذه المدرسة إلى القرن (18)، وقد تزامن انتشار أفكارها ومبادئ الثورة الصناعية وما ميزها من توجهات رأسمالية وإنتاج واسع، ومن أهم ما جاءت به مسألة التقسيم العميق للعمل، تستند هذه المدرسة إلى مجموعة من الأفكار التي أسسها (Adam Smith)*، ويرجع الفضل في تطوير أفكاره إلى (David Ricardo)**، و(Marshal Malthus)***، ومن أبرز إنتاجياتهم الفكرية " ثروة الأمم" و"محاولة في قانون السكان". ترتبط معظم أفكار هذه المدرسة حول التشغيل بشكل خاص بمجموعة من المفاهيم الأخرى، فمفهوم الثروة التي ينظر إليها (آدم سميث) على أنها ذلك الدخل المادي الذي يصلح لإشباع الحاجات البشرية التي يحصل عليها الإنسان من عمله بشكل مباشر أومن خلال المبادلة، فالعمل هو المصدر الرئيسي للثروة، كما توصل إلى أن انطلاق التنمية هي التشغيل الكامل، ويتضح ذلك في ازدياد الطلب الكلي على اليد العاملة أو رأس المال، مما يؤدي إلى زيادة فرص الاستثمار، فينبثق عن ذلك تقسيم أعمق للعمل، أي كلما زاد معدل الاستثمار ارتفع الطلب على اليد العاملة، وترتكز اهتمامات المدرسة الكلاسيكية على نقاط أساسية وهي:

---

[1]– كوثر زيادة، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

[2]- GillesFerreol, Philippe Deubel ,**Economie du travail. Armand Colin**, Paris, France, 1990, P : 12.

* **آدم سميث** : فيلسوف واقتصادي ليبيرالي مؤسس علم الاقتصاد السياسي وواضع مبادئه الأولى في كتابه ثروة الأمم.

** **ديفيد ريكاردو**: اقتصادي وسياسي انجليزي يعد من ابرز رواد المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد مؤلف كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب.

*** **توماس مالتوس**: باحث سكاني واقتصادي سياسي انجليزي اشتهر بنظرياته المؤثرة حول التكاثر السكاني.

- العرض يخلق الطلب المساوي له؛

- العرض يتجه نحو التشغيل الكامل؛

وعلى ضوء ما سبق نلاحظ أن أفكار المدرسة الكلاسيكية ترتكز في تحليلها على المدى البعيد، حيث تربط المشكلة السكانية بتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي، ولعل أهم نقد وجه لهذه المدرسة يتمثل في إغفالها للبعد الإنساني في عملية الإنتاج، فمجمل أفكارها تمحورت حول سبل الإنتاج والاستهلاك وتحقيق الثروة، فهي بذلك تدعو إلى استغلال الطاقة المادية والبشرية في سبيل تحقيق الثروة، مما ينتج عنه فروقات اجتماعية تزول معها كل الاعتبارات للقيم والأخلاق أمام مبدأ الربح والعائد المادي[1].

ثانيا: الاتجاه الماركسي: برزت أفكار المدرسة الماركسية ابتداء من أربعينيات القرن (19)مع (كارل ماركس)* في الوقت الذي بدأت فيه علاقات الإنتاج الرأسمالية التوسع سواء في القطاع الصناعي أو الزراعي[2].

واكبت تحليلات (ماركس) خطوات النظام الرأسمالي، حيث يرى أن انخفاض معدل الربح يفضي إلى نقص الاستهلاك، أما في حالة زيادة الآلات فإن ذلك يؤدي إلى عدم كفاية الطلب الفعلي لو نقص في مستوى التشغيل الكلي أو الاستخدام الكلي المحقق في النظرية الكلاسيكية والذي لم يعطي أهمية كبيرة للأزمات ذات المدى الطويل، يؤدي ارتفاع رأس المال إلى انخفاض حجم التشغيل وعدم استغلال العمال، وذلك معناه انخفاض القيمة المضافة التي يتمثل مصدرها الأساسي في قوة العمال، وحسب علاقة معدل الربح فإن انخفاض القيمة المضافة وارتفاع رأس المال يؤدي إلى انخفاض الأرباح وبالتالي حجم التشغيل، وهي حالة عدم التوازن التي تكلم عنها (ماركس)، يعاب على هذا الاتجاه عدم تسليط الضوء على عامل جوهري في

---

[1]- ليدية سليماني، ديهية سليماني، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم سياسة التشغيل في الجزائر 2001 – 2009"دراسة حالة مؤسسة متوسطة لإنتاج الحليب والألبان Le fermier بتيزي وزو"**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015، ص ص: (28 – 29).

[2]- سلمة رابحي، حسناء دادو، **تقييم سياسات التشغيل في الجزائر "دراسة حالة –ولاية ادرار–"**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2019، ص: 15.

* **كارل ماركس:** فيلسوف وناقد للإقتصاد وسياسي ومؤرخ وعالم اجتماع ومنظر سياسي وصحفي وثوري اشتراكي الماني، كان لفكره السياسي والفلسفي تأثير هائل على تاريخ الفكر الاقتصادي العالمي، وسميت عليه المدرسة الماركسية.

العملية الإنتاجية يتمثل في قدرة العامل في العمل، وما يلعبه ذلك في تفعيل عملية الإنتاج وكذلك الاستثمار، باختصار فإنه أغفل البعد الإنساني في هذا المجال[1].

ثالثا: النظرية الكينزية: لقد احتلت مسألة التشغيل مكانة جد هامة وبارزة في تحليلات المدرسة الكينزية التي تنسب إلى (جون مينارد كينز) الذي أصدر عام (1936) كتابه الشهير"النظرية العامة في التوظيف وسعر الفائدة والنقود" الذي يجمع آراءه وأفكاره العلمية التي تدور حول آليات إنقاذ النظام الرأسمالي ومن تفاقم ظاهرة البطالة وضمان تحقيق التشغيل الكامل.

اعتمد كينز في تفسيره مسألة التشغيل على ثلاث متغيرات وهي: الادخار، الاستثمار، والطلب على اليد العاملة، إذ يرى أنه إذا زاد حجم الادخار وأصبح أعلى من حجم الاستثمار فإن الطلب الكلي الفعال سوف يقل عن العرض الكلي، فقد افترض الكلاسيكيون أن العمال ليسوا موضعا لظاهرة الخداع النقدي، بينما يرى (كينز) أن العمال هم من يخضعون للخداع النقدي، كما يقر بوجود تنظيمات عمالية ويؤكد تأثيرها على تحديد الأجور.

المطلب الثالث: مبادئ سياسة التشغيل.

يستند مفهوم سياسة التشغيل على مبدأين أساسيين هما [2]:

المبدأ الأول: يرتكز على الاهتمام بتوجيه السياسات إلى المجموعات التي تجد صعوبة في سوق العمل دون تحديد نوع معين من المستفيدين، حيث يستثني هذا المفهوم المعايير العامة التي تهدف إلى زيادة فرص التشغيل الشامل، كتدابير الإعفاء من الضمان الاجتماعي الرامية إلى زيادة الطلب على العمل أو معايير تشجيع العمل من خلال آليات فرض الضريبة السلبية تفاديا لظاهرة فخ الخمول.

المبدأ الثاني: توزع منظمة التعاون والتنمية (OCDE) سياسات التشغيل على تسع فئات (خدمة التوظيف الحكومية، التكوين المهني، الديوان الوظيفي وتشارك العمل، التشجيع على التوظيف، حماية الشغل وإعادة

---

[1]- فطوم قنان، **سياسات التشغيل في الجزائر ودورها في الاستقرار الاجتماعي –دراسة حالة الوكالة الوطنية للتشغيل بسيدي عيسى–(2017 – 2018)**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ، 2018، ص: 20.

***الخداع النقدي** : هي نظرية اقتصادية تشير إلى أن الأشخاص يميلون لعرض ثروتهم ودخلهم بالقيمة الاسمية بدل القيمة الحقيقية دون أن يأخذوا بالحسبان مستوى التضخم في اقتصاد الدولة .

[2]- سلمى رابحي، حسناء دادو، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

التأهيل، خلق مباشر للوظائف، إعانات لإنشاء المؤسسات، دعم الدخل والحفاظ عليه عند غياب التشغيل، التقاعد المبكر).

يعتبر هذا المفهوم مرجعا هاما لإجراء المقارنات الدولية خاصة الإحصائية منها، إلا أنه لا يحدد بدقة طبيعة سياسات التشغيل التي تتبناها مختلف الدول والمعايير العامة الهادفة إلى تصحيح سوق العمل، فضلا عن سياسات الاقتصاد الكلي، وتطور الحق في العمل النابع عن تنظيم أكثر شمولية.

المبحث الثالث: سياسة التشغيل كسبيل لمواجهة البطالة.

تتحد السياسات الاقتصادية المناسبة للشغل انطلاقا من أسباب البطالة وتختلف النظرية الاقتصادية في تحديد السياسات الأنجع لمكافحة البطالة، كما أن تبيان أنواع وأبعاد سياسة التشغيل نابعة من الأهمية التي تتمحور حول خلق مناصب أكثر إنتاجية، مما يحقق مداخيل واستخدام أكفأ لقدرات العمال وتطبيق استراتيجيات تنموية وسياسة تشغيل لضمان الاستغلال الأمثل والرشيد.

المطلب الأول: أنواع سياسة التشغيل.

هناك عدة تقسيمات لسياسة التشغيل، لكن الشائع منها نوعان وهما:

1- سياسة تشجيع عمليات التشغيل (سياسة التشغيل النشطة أو الايجابية): وهي عبارة عن كل الإجراءات والتدابير التي تعمل بشكل مباشر على الحفاظ على مستوى العمالة الموجودة، أو على خلق مناصب شغل جديدة مع إمكانية تعزيزها من خلال تحسين قابلية التوظيف لدى الباحثين عن العمل، وعلى تكييف اليد العاملة حسب جملة من السياسات التي تراعي حاجيات الاقتصاد. ووفق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) تندرج ضمن هذه السياسة مجموعة من الإجراءات والأجهزة وهي: المصالح العمومية للتشغيل، التكوين المهني، التناوب على الوظائف وتقسيم العمل، حوافز العمل، التشغيل المحمي وإعادة التأهيل، خلق فرص عمل مباشرة، تقديم إعانات لخلق المؤسسات[1].

[1]- فاطمة بوسالم، نضال يدروج، **سياسة التشغيل في الجزائر بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة الجزائر 03،الجزائر، العدد الثاني، سبتمبر 2017، ص ص: (10 – 11).

2-سياسة التراجع عن التشغيل وتحديد الفئة النشطة (سياسة التشغيل السلبية): تعمل هذه السياسة حسب حالة سوق العمل على التخفيف من الآثار التي تولدها إختلالات سوق العمل من خلال توفير الإعانة الاجتماعية، أو محاولة الحد من الفئة النشطة، وقد أحصت منظمة (OCDE) مختلف الإجراءات الواردة في هذا التصنيف والتي تتمثل في إجراءين هما: منح تعويضات البطالة والتقاعد المسبق[1].

المطلب الثاني: أبعاد سياسة التشغيل.

يمكن القول أن أبعاد سياسة التشغيل الحالية منها ما هو اجتماعي، ومنها ما هو اقتصادي، وما يتعلق بالجانب التنظيمي والهيكلي، وما إلى ذلك من الجوانب الأخرى، وهي كالآتي[2]:

1-البعد الاجتماعي: يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن ظاهرة البطالة لاسيما بالنسبة للشباب، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء.

2- البعد الاقتصادي: يرتكز على ضرورة استثمار القدرات البشرية، أي رأس المال البشري ويقصد به القدرات الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة أو المكتسبة، لاسيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط سواء منها العامة أو الخاصة بما يسمح بإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة للبلاد، تطوير أنماط الإنتاج، تحسين النوعية والمردودية، منافسة المنتوج الأجنبي، وربح المعركة التكنولوجية السريعة التطور.

3-البعد التنظيمي والهيكلي: يقصد به مشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات الخاصة بالتشغيل وتنفيذها، والتي تبدأ من المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدنا أم قرى.

[1]- عبد الرزاق جباري، **آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001- 2012**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2015، ص: 44.

[2]- سعدية زايدي، **سياسات التشغيل في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد: 13، ديسمبر 2017، ص ص: (189 – 190).

المطلب الثالث: دور سياسة التشغيل في التخفيف من ظاهرة البطالة.

تختلف النظرية الاقتصادية في تحديد السياسات الأنجع لمكافحة البطالة، حيث يركز التحليل الكينزي على سياسة الإنعاش ودعم النمو عن طريق دعم الطلب الكلي، وهو الاعتقاد السائد لدى معظم الاقتصاديين، والاتجاه الثاني يركز على تحسين كفاءة العرض من حيث دعم ملكية ومردودية المشاريع وتحسين كفاءة عنصر العمل، وهو اتجاه المدرسة النيوكلاسيكية. ومن بين السياسات الاقتصادية لدعم التشغيل وتوفير المزيد من فرص العمل نذكر ما يلي [1]:

1- سياسة تنشيط جانب الطلب في سوق العمل: تهدف هذه السياسة إلى زيادة فرص العمل، من خلال تحسين مناخ الاستثمار ورفع معدلات النمو الاقتصادي، والتحفيز على إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفيما يلي أهم السياسات لتنشيط جانب الطلب في سوق العمل:

- **سياسة تحسين مناخ الاستثمار:** وذلك من خلال أدوات السياسة النقدية والمالية كاستقرار سعر الصرف، خفض سعر الفائدة، التحكم في الإنفاق الحكومي، خفض عجز الموازنة العامة، تخفيض التضخم، تطوير أسواق رأس المال، خفض الإجراءات والقيود المتعلقة بالاستثمار، منح الحوافز المالية والضريبية للمستثمرين، تشجيع الصادرات، تشجيع الاندماج والتكامل مع العالم الخارجي وتشجيع دور القطاع الخاص من خلال سياسة الخوصصة.
- **سياسة التشغيل من خلال تنمية المشروعات الصغيرة:** تُعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى الآليات لتوفير المزيد من فرص العمل، حيث توظف هذه المشروعات أكثر من 75%من حجم التشغيل في الكثير من الدول المتقدمة، من بين وسائل تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تقديم المساعدات الفنية كالتدريب والأجهزة والآلات، والاهتمام بتسويق منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- **برنامج التشغيل في قطاع الخدمات:** يتمثل في تصميم برامج للمتعطلين في قطاع الخدمات من خلال ما يسمى ببرامج العمل الجماعي، فقد قامت بولندا بابتكار برنامج لتشغيل الشباب في خدمات النظافة.

2- سياسة تحسين كفاءة جانب العرض: تُستخدم هذه السياسة عندما لا تتوافق خصوصيات القوى العاملة مع احتياجات سوق العمل، عن طريق سياسات التدريب والتعليم، وتتفرع هذه السياسة إلى:

[1]- عبد الرزاق مولاي لخضر، **تقييم أداء سياسات سوق الشغل في الجزائر2000-2011**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 10، أكتوبر 2012، ص: 193.

- **سياسة التدريب:** تُعتبر سياسة التدريب كسياسات تأهيل قوة العمل وتحسين كفاءة العرض، ويتوقف نجاحها على الوصف الدقيق للمتعطلين وخصائصهم للتتبع المستمر لاحتياجات سوق العمل، وقد يكون التدريب في أماكن حكومية أو خاصة.
- **سياسة التعليم:** تُعتبر العملية التعليمية من أهم عوامل تحسين المهارات وقدرات قوة العمل، ومن ثم فإن تكييف وتطوير سياسات التعليم يُعد عاملا أساسيا لتقليص البطالة الهيكلية.

3- سياسة تحسين نظم معلومات سوق العمل: تهدف هذه السياسة إلى إحداث مقابلة بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل، أي التوفيق ربين الوظائف الخالية والباحثين عن العمل ومن بين أدوات هذه السياسة ما يلي:

- تكوين هيئات مؤسسية مسؤولة عن توفير خدمات التوظيف؛
- إقامة معارض تساعد على التقاء الطالبين والعارضين للعمل؛
- تطوير البنية التحتية لسوق العمل من خلال شبكات ربط مكاتب التوظيف.

4- سياسة تقديم إعانات مالية للمتعطلين: تقوم هذه السياسة على تقديم منح للمتعطلين أثناء فترة تعطلهم حتى التحاقهم بسوق العمل، بالإضافة إلى منح مالية لشركات وأصحاب الأعمال، لتحفيزهم على تدريب وتشغيل المتعطلين.

5-سياسة سوق العمل النشطة: تهدف برامج سوق العمل النشطة إلى زيادة كفاءة العمالة المعروضة، وزيادة الطلب على العمل وتحسين آليات المواءمة بين كل من العمالة المعروضة والوظائف الشاغرة.

6- سياسة زيادة مرونة سوق العمل: تهدف إلى تخفيض القيود في سوق العمل كخفض الحد الأدنى للأجور، أو الحجم القانوني لساعات العمل، تكاليف فصل العمال غير المهرة والتخفيض من قوة النقابات.

7-سياسة الاستقرار الوظيفي: وتتمثل في تحقيق أو تشجيع الاستقرار الوظيفي وخفض دوران العمل وتخفيض عقود العمل المؤقتة، ومن بين أدواتها خفض نسبة مساهمة أصحاب العمل في التأمينات الاجتماعية.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى كل من البطالة وسياسة التشغيل، كما قمنا بإبراز مفهوم كل منهما، حيث اختلفت المدارس الاقتصادية في إعطاء مفهوم موحد لظاهرة البطالة، إلا أنها اتفقت جميعها في كونها ظاهرة اجتماعية ذات خطورة كبيرة وأثار مدمرة لخطط التنمية واقتصاد الدولة والحالة النفسية والاجتماعية للأفراد العاطلين، نتيجة لارتباطها بمجموعة من العوامل والأسباب أهمها النمو الديمغرافي ومستويات النوم الاقتصادي، وصولا لضرورة معرفة أنواعها والتمييز بينها، الأمر الذي يساهم بشكل كبير في قياسها وتقدير حجمها المستقبلي.

أما فيما يخص سياسة التشغيل فإن معظم التعاريف المقدمة لها تضم في محتواها خصائص مشتركة تبين أنها عبارة عن إجراءات إدارية تضعها الحكومة تسعى من خلالها إلى الاستعمال الأمثل للموارد البشرية، من أجل تحقيق أهداف تنموية، كما قمنا بإبراز النظريات والجدل القائم بينها حول تفسير مفهوم التشغيل والمبادئ التي تقوم عليها هذه السياسات، وأشرنا إلى أنواع سياسة التشغيل وأبعادها، ودورها في التخفيف من ظاهرة البطالة.

الفصـــل الثالث

دراسة تقييمية لوكالة تسيير القرض المصغر ANGEM

تمهيد

بذلت الجزائر مجهوداتها لخلق مؤسسات تدعم التمويل المصغر، الذي حصل على اهتمام كبير في أغلب بلدان العالم، لدوره الفعال في تحريك العجلة الاقتصادية لإنعاش النشاط الاقتصادي وخلق فرص عمل للشباب والنساء الماكثات في البيت خاصة، وللوقوف على مدى مساهمة التمويل المصغر في القضاء على البطالة تم تسليط الضوء على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEMبولاية المدية، وذلك بدراسة خدماتها ودورها في تحسين المستوى المعيشي وتحقيق فرص عمل جديدة، في ظل جائحة كورونا (كوفيد – 19).

لذا سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى دراسة التمويل المصغر في الجزائر من خلال توضيح مفهومه والمؤسسات المقدمة له في الجزائر، مع تقديم بطاقة فنية عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،بالإضافة إلى تقييم نشاط الوكالة منذ نشأتها إلى غاية (2019)، تقييم نشاطها خلال فترة الجائحة، وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الجانب إلى:

المبحث الأول:التمويل المصغر في الجزائر؛

المبحث الثاني: نشاط الوكالة إلى غاية 2019؛

المبحث الثالث: نشاط الوكالة خلال جائحة كورونا (كوفيد – 19).

المبحث الأول: التمويل المصغر في الجزائر.

كانت بدايات التمويل المصغر بالجزائر سنة (1999) على شكل برنامج مسير من طرف وكالة التنمية الاجتماعية، ولكن الانطلاقة الفعلية للتمويل المصغر كانت سنة (2005) بعد إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

المطلب الأول: مفهوم التمويل المصغر في الجزائر.

ظهر القرض المصغر في الجزائر ليوسع ويدعم مسار مكافحة الفقر والبطالة، ويتعلق هذا الأمر بجهاز القرض المصغر، بنسبة فائدة محسنة تقدر ب20%، والذي شرعت الحكومة في تطبيقه ابتداء من سنة (1999) عبر كامل التراب الوطني، مر برنامج القرض المصغر في الجزائر بمرحلتين هما[1]:

1- المرحلة الأولى لبرنامج القرض المصغر:

منذ جويلية (1990) إلى غاية ماي (2002)، حيث كان يقدر مبلغ القرض في تلك المرحلة بخمسين ألف دينار جزائري 50000 دج، إلى ثلاث مئة وخمسين ألف دينار جزائري 350000 دج، بمعدل فائدة يقدر ب2% وكان يمثل البرنامج آنذاك وكالة التنمية الاجتماعية، كممثل عن وزارة العمل، والحماية الاجتماعية، والتكوين المهني، وينوب عنها محليا مندوبي تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

2-المرحلة الثانية لبرنامج القرض المصغر:

وقد تم إنشاء هذا الجهاز بموجب المرسوم التنفيذي 14/04المؤرخ في 2004/01/22، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وتحديد قانونه الأساسي. وهي مرحلة مستمرة إلى يومنا هذا، كنتيجة للمشاكل التي عرفتها المرحلة الأولى، دخل جهاز القرض المصغر في مرحلته الثانية، وذلك لتعيين الشروط المحددة لإعانة المستفيد من القرض المصغر، ويوجد المقر الرئيس له في الجزائر العاصمة.

---

[1]- هوارية موساوي ، مبروكة كوبي، **مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة وكالة ادرار خلال الفترة (2015-2019)**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2020، ص:04.

حيث أصبح برنامج القرض المصغر بمثابة البرنامج الجديد الذي يزيل النظام الرهني والاعتماد على السياسة الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة الفقر والبطالة والأوضاع المزرية للمجتمع.

رغم وجود فرق واضح بين مصطلحي التمويل المصغر والقرض المصغر، إلا أن كلا المصطلحين يستخدمان في الجزائر للدلالة عن الإجراءات الحكومية إلزامية إلى المساعدة على إنشاء المؤسسات المصغرة ومكافحة البطالة[1].

جاء في المرسوم الرئاسي رقم 13/04 من 22 جانفي 2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر:"يعرف القرض المصغر أنه سلفة صغيرة الحجم مخصصة لاقتناء عتاد بسيط يتم تسديده على مرحلة قصيرة، يمنح حسب صيغ تتوافق مع احتياجات نشاط الأشخاص المعنيين. يوجه القرض المصغر إلى إحداث الأنشطة بما في ذلك الأنشطة في المنزل من خلال اقتناء العتاد الصغير اللازم لانطلاق المشروع ولشراء المواد الأولية، وذلك قصد ترقية الشغل الحر (الذاتي) والشغل المنجز بمقر السكن وكذا النشاطات التجارية المنتجة"[2].

كذلك طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 11-133 المؤرخ في 22 مارس 2011 المتعلق بالقرض المصغر، وبناء على تقرير وزير التضامن الوطني والأسرة، فإن القرض المصغر [3]:

*حسب المادة الثانية: "هو قرض يمنح لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم." ويهدف إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستهدفين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات وكذا الأنشطة التجارية.

*وحسب المادة الثالثة، يوجه إلى:

[1]- عبد القادر مطاي، أمين قسول، إبراهيم بلقلة، **التمويل الأصغر في الجزائر الواقع والمأمول**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر، العدد: 03، 2018، ص: 133.

[2]- المادة رقم 7 من المرسوم الرئاسي رقم 13/04، المتعلق بجهاز القرض المصغر، المؤرخ في 22جانفي 2004، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، 2018، ص:03.

[3]- أنور أمين بوزلزل، **مساهمة في اقتراح آليات لترشيد التمويل المصغر "دراسة حالة: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الفرع الجهوي – بسكرة–**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2021، ص ص: (21 – 22).

- ✓ إحداث الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة في المنزل، لاقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة للشروع في النشاط، ويغطي أيضا النفقات الضرورية لانطلاق النشاط؛
- ✓ شراء المواد الأولية؛

يعتبر القرض المصغر وسيلة لمكافحة الفقر والبطالة، ولقد ظهر في العديد من البلدان السائرة في طريق النمو كعامل فعال في امتصاص الفائض في اليد العاملة الناتج عن التأثيرات المترتبة عن الإصلاحات الاقتصادية وهو موجه للمشاريع الإنتاجية والخدماتية أو النشاطات التي لا تتعدى 1.000.000 دج، تمكن من اقتناء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في النشاط وتغطية المصاريف الأولية لممارسة نشاط أو مهنة ما، ويتم تسديده على مدى 12 إلى 60 شهرا (من سنة إلى 5 سنوات).

من التعاريف نستنتج أن القرض المصغر في التشريع الجزائري يرمي إلى تحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة من خلال إنشاء أنشطة منتجة للسلع والخدمات، فهو موجه لفئة المواطنين دون دخل أو ذوي دخل غير مستقر وغير منتظم إضافة إلى النساء الماكثات بالبيت[1].

المطلب الثاني: المؤسسات المقدمة للتمويل المصغر في الجزائر.

تشارك جهات مختلفة في تقديم خدمات التمويل المصغر في الجزائر، حيث تسمح القوانين الجزائرية بإنشاء شركات وساطة مالية بأشكال قانونية مختلفة كالبنوك وتعاونيات القرض والادخار والجمعيات التي لا تهدف للربح، وفيما يلي أهم المقدمين للتمويل المصغر في الجزائر[2]:

1-برامج المساندة الحكومية: اعتمدت الحكومة الجزائرية ثلاثة برامج حكومية في إطار سعيها لمكافحة البطالة وتشجيع منظومة المشروعات المصغرة والصغيرة، والقضاء على الفقر وهذه البرامج هي:

- ➢ برنامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ؛
- ➢ برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM؛
- ➢ برنامج الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC.

[1]– كمال قبايلي، سمير وكال، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

[2]–خولة بوقرة، مرجع سبق ذكره، ص:16.

حيث توفر هذه البرامج الثلاثة المساعدة المالية والفنية لأصحاب المشروعات بالغة الصغر والصغيرة المدرة للدخل، فمنها القروض المدعومة والمنخفضة الفائدة، ذات الإعفاءات الضريبية، بالإضافة إلى البرامج التكوينية التي تدور حول أساليب التسيير المالي والإداري للمشروعات المصغرة والصغيرة.

ويوجد اختلاف في البرامج سابقة الذكر من حيث حجم القروض المقدمة، ومن حيث طبيعة الفئة المستهدفة، ومن حيث الأهداف الاجتماعية التي تسعى إلى تحقيقها، وعموما فإن هذه البرامج تستخدم تقريبا نفس أسلوب التنظيم في تنفيذ برامجها. كما تعد البنوك مشاركا رئيسيا في هذه البرامج، من خلال قيامها بتقديم القروض المكملة للتركيبة المالية للمشروعات بالغة الصغر والصغيرة، تبعا لشروط اتفاقيات الشراكة المبرمة بين البنوك العمومية وكل من هذه البرامج الحكومية الثلاثة [1].

وبما إن حجم القروض التي تمنحها كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة يمكن أن يصل في كثير من الأحيان إلى 10ملايين دج فلا يمكن تصنيفها في هذه الحالة على أنها قروض صغرى، ولذا قمنا باستبعادها من هذه الدراسة والتركيز فقط على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر[2].

2- البنوك: تخضع جميع البنوك العاملة في الجزائر لسلطة بنك الجزائر، وتقوم خمسة بنوك عمومية (البنك الوطني الجزائري **BNA**، بنك التنمية المحلية **BDL**، بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR**، القرض الشعبي الجزائري **CPA**، والبنك الخارجي الجزائري **BEA** في الوقت الراهن بالعمل في مجال التمويل متناهي الصغر، وذلك من خلال عقد الشراكة الذي يجمعها مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث تقوم هذه البنوك بمنح القروض الصغرى للمستفيدين الذين تلقوا إشعارا بتلقي إعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وفي المقابل يقوم صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة بضمان القروض التي تمنحها هذه البنوك، وفي حالة استحالة تسديد الدائن لقرضه بسبب النكبة، يقوم الصندوق بتغطية باقي الديون المستحقة من أصول وفوائد بنسبة 85 %عند تاريخ التصريح بالنكبة، كما يتعين على جميع المستفيدين من القروض الصغرى أن يقوموا بإيداع اشتراكاتهم لدى الصندوق، وتم الإشارة إلى أن هناك بنكا حكوميا آخر هو الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، والذي لا يقوم بالعمل مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ولكنه يقوم بتوفير مجموعة واسعة

[1]- عبد الرزاق كبوط، نور الهدى مرنيز، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

[2]- خولة بوقرة، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

من أدوات الادخار لفئة محدودي الدخل وهو يقوم بذلك سواء من خلال شبكة فروعه الخاصة أومن خلال اتفاق الشراكة الذي يجمعه مع مؤسسة البريد الجزائرية لاستغلال شبكة فروعها في تقديم منتجاته [1].

وعلى الرغم من ذلك هناك بعض التجارب الحديثة للبنوك الجزائرية التي حاولت تنفيذ برامج التمويل المصغر وفق المبادئ المعمول بها دوليا ومنها [2].

- **بنك البركة الجزائري:** من أجل تسهيل حصول الحرفيين على التمويل الكافي لممارسة نشاطاتهم الحرفية، تم تأسيس مع نهاية (2008) مؤسسة للخدمات المالية بالتعاون مع بنك البركة الجزائري، حيث تقوم المؤسسة بدراسة مشاريع الحرفيين، وبناء على تلك الدراسة ترسل مؤسسة الخدمات المالية طلبات لبنك البركة لتقديم القروض المصغرة لتلك المشاريع.

ونشير إلى أن التمويل المقدم من قبل البنك هو وفق صيغة التمويل بالمشاركة بمبلغ أقصى قدره 500.000 دج لمدة تتراوح ما بين 12 إلى 24 شهرا، وتشير الإحصائيات المتوفرة خلال السنة الأولى من النشاط أنه تم تمويل 45 مؤسسة أين تم تسجيل حالتين فقط عن تأخر السداد في الآجال المتفق عليها. أما فيما يخص تمويل النساء الحرفيات الماكثات في البيوت فقد تم اعتماد صيغة القروض بدون فوائد –القرض الحسن– بمبالغ تتراوح ما بين 10.000 إلى 50.000 دج ولمدة تتراوح ما بين 3 إلى 12 شهرا مع شرط أن يكون هؤلاء النساء منظمات في شكل مجموعات متضامنات فيما بينهن [3].

- **الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي:** ضمن إستراتيجية مشروع التنمية الريفية للمناطق الجبلية، تم إبرام اتفاقية تعاون مع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، من أجل تسهيل حصول سكان تلك المناطق على التمويل الكافي لبدء مشروعاتهم الاستثمارية [4].

3- مؤسسة بريد الجزائر: تعتبر مؤسسة بريد الجزائر الشبكة المالية الرائدة في الجزائر تمتلك شبكة واسعة من الفروع تمتد في جميع مناطق الوطن من أجل تقديم خدماتها المالية، وقد أنشأت المؤسسة في السنوات الأخيرة

[1]- كمال قبايلي، سمير وكال، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

[2]- المرجع السابق، ص: 10.

[3]- المرجع نفسه، ص: 10.

[4]- بوجمعة بلخيري، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

نظاما لإدارة الحسابات على شبكة الانترنت كما قامت كذلك بالاستثمار في مجال البطاقات الإلكترونية وأجهزة الصرف الآلي.

وقد أنشئت مؤسسة بريد الجزائر كمؤسسة حكومية في 14 جانفي 2002 بموجب الأمر التنفيذي رقم 43/02 وهي نتاج إعادة هيكلة وزارة البريد والاتصالات وذلك عقب صدور القانون رقم 03/2000 في 05 أوت 2000، ويعني إنشاء مؤسسة بريد الجزائر كمؤسسة حكومية أنها منفصلة عضويا ووظيفيا عن وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال التي تمثل السلطة الرقابية عليها، كما يعني ذلك ضرورة أن يكون لدى مؤسسة بريد الجزائر القدرة على التمويل الذاتي بشكل كامل.

ورغم أن القانون رقم 03/2000 لم يمنح لمؤسسة بريد الجزائر صلاحية تقديم القروض لعملائها، إلا أنه يجوز لها أن تتيح شبكة فروعها للبنوك أو شركات التمويل للعمل من خلالها مثلما هو الحال بالنسبة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كما أشرنا سابقا، كما تجدر الإشارة إلى أن مؤسسة بريد الجزائر تقوم بدور كبير في مجال خدمات تحويل الأموال في الجزائر، سواء من خلال قيامها بذلك بشكل مباشر، أومن خلال عملها مع بعض الجهات الدولية كشركة ويسترن يونيون.

4-صندوق الزكاة: هو مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تم إنشاءه سنة (2003) وهو يعمل على تنظيم عملية جمع أموال الزكاة التي تتم على مستوى المساجد، وكذا من خلال الحسابات البريدية بشكل رئيسي، ومن ثم القيام بتوزيعها على مستحقيها، ويتشكل الصندوق من ثلاث مستويات تنظيمية تمكنه من الوصول إلى عمق المجتمع الجزائري هي: اللجنة الوطنية على المستوى الوطني، اللجان الولائية على المستوى الولائي واللجان القاعدية على مستوى الدوائر .

ويخصص الصندوق نسبة من المبالغ التي يتم جمعها كحصيلة للزكاة لتقديمها كقروض حسنة تتراوح قيمتها ما بين 50 ألف و300 ألف دينار جزائري لغرض تمويل المشاريع المصغرة للشباب، ولأجل ذلك قامت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالإمضاء على اتفاق تعاون مع بنك البركة الجزائري، وهو بنك خاص يعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، ليكون وكيلا تقنيا لها في مجال استثمار أموال الزكاة [1].

[1]- بوجمعة بلخيري، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

5- صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة FGMMG: وهو صندوق أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 16/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 والمتعلق بإنشاء صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وتحديد قانونه الأساسي، فهو أداة من أدوات الحكومة، التي تسمح للمؤسسات المالية باسترداد مستحقاتهم في حالة عدم قدرة المستفيد من القرض المصغر من تسديد التزاماته [1].

6- الجمعيات غير الحكومية: تنشط في الجزائر العديد من الجمعيات غير الحكومية وغير الهادفة إلى الربح والتي تقدم خدمات التمويل المصغر، إلا أن الملاحظ في الجزائر أن الأمر الرئاسي رقم 03-11 في مادته السابعة وفي تعديلاته كذلك، قد استبعد من تصنيف مؤسسات الائتمان الهيئات غير الهادفة للربح التي تمنح القروض من أموالها الخاصة لبعض من أعضائها بشروط تفصيلية وذلك في إطار رسالتها ولمقاصد اجتماعية، وبذلك فالجمعيات غير الحكومية التي تعمل في الجزائر حتى وإن كانت تقدم القروض الصغرى فهي لا تخضع لسلطة بنك الجزائر، وبدلا من ذلك فهي تخضع لإشراف وزارة التضامن الوطني.

وأهم الجمعيات العاملة في الجزائر " جمعية تويزة الجزائرية " التي تأسست سنة (1989)، وهي جمعية تعمل بالتعاون مع السلطات الجزائرية ويرتكز تنظيمها حول أربعة أنشطة هي: قيادات الشباب، التنمية، التدريب والبحوث، ويعمل القسم المعني بالتنمية مع خبراء تخطيط المشروعات على القيام بمنح قروض صغرى للتجار المسجلين رسميا وللحرفيين والمزارعين القادرين على تقديم ما يصل إلى 30%من قيمة القرض كضمان للحصول عليه، وقد ساهم نشاط الجمعية في إنشاء مشتلة مؤسسات ببوغني ووحدة القروض الصغرى بالشراقة بالجزائر العاصمة.

وفي الأخير فإن الملاحظ مما سبق هو عدم وجود إطار رقابي موحد يحكم عمل الجهات المقدمة للتمويل المصغر في الجزائر، حيث تخضع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي تعتبر الجهة المهيمنة على قطاع التمويل المصغر في الجزائر لوصاية وزارة التضامن الوطني، في حين تخضع البنوك العمومية المتعاملة معها لسلطة وإشراف بنك الجزائر، كما نجد إن صندوق الزكاة يعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، في حين يخضع وكيله التقني وهو بنك البركة الجزائري كباقي البنوك العمومية لسلطة بنك الجزائر كذلك، وفي المقابل نجد

[1]- كمال قبايلي، سمير وكال، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

إن مؤسسة بريد الجزائر تخضع لسلطة وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال. وهذا الأمر من شأنه أن يشتت الجهود الرامية إلى تطوير قطاع التمويل المصغر في الجزائر[1].

المطلب الثالث: بطاقة فنية عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من الآليات المهتمة بالتشغيل، حيث تهدف إلى معالجة أزمة التشغيل في الجزائر ومساعدة الشباب في تكوين مهاراتهم الفكرية والعملية، وفيما يلي سنتعرف على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

أولا:نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة (1999) إلا انه لم يعرف في صيغته السابقة النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة إنجازها، حيث عقب التوصيات المقدمة خلال الملتقى الدولي المنعقد في ديسمبر (2002) حول موضوع "تجربة القرض المصغر في الجزائر" والذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، وطبقا لأحكام المادة (07) من المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، الوكالة عبارة عن هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة وأوكلت مهمة متابعة عملية نشاطها إلى وزير التشغيل والتضامن الوطني، تقوم بدعم المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع[2].

ثانيا: الشبكة العملية: إن الوكالة ممثلة على المستوى المحلي من خلال 49 وكالة ولائية موزعة عبر كافة أرجاء الوطن، منها وكالتين (02) بالجزائر العاصمة، كما أن هذه الشبكة مدعمة بخلايا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر.

---

[1]- مهدي خلوفي ، **التمويل متناهي الصغر في الجزائر بين الواقع والمأمول**،الملتقى الوطني الإفتراضي حول: التمويل متناهي الصغر كآلية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، ماي 2022، ص ص: (14- 15).

[2]- منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع الالكتروني،تاريخ الاطلاع:(2023/05/08)، متاح على: https://www.angem.dz/ar/article/decret-presidentiel-n-04-13/

نشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بعد تجربة خاضتها بلادنا سنة (1999)، عبر تمويل مشاريع مصغرة أسند تسييرها للجماعات المحلية. تم تنظيم الملتقى الدولي حول تجربة الجزائر في مجال القرض المصغر سنة (2002) بمثابة الحجر الأساس للوكالة الوطنية للقرض المصغر، حيث تم إنشاء الوكالة بموجب:

- المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر؛

- المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بإنشاء هيكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛

- المرسوم التنفيذي رقم 04-15 المؤرخ في 22 جانفي 2004 يتضمن إحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وتحديد قانونه الأساسي[1].

ثالثا: الإطار التنظيمي للوكالة: تعتمد الوكالة التنظيم التالي[2]:

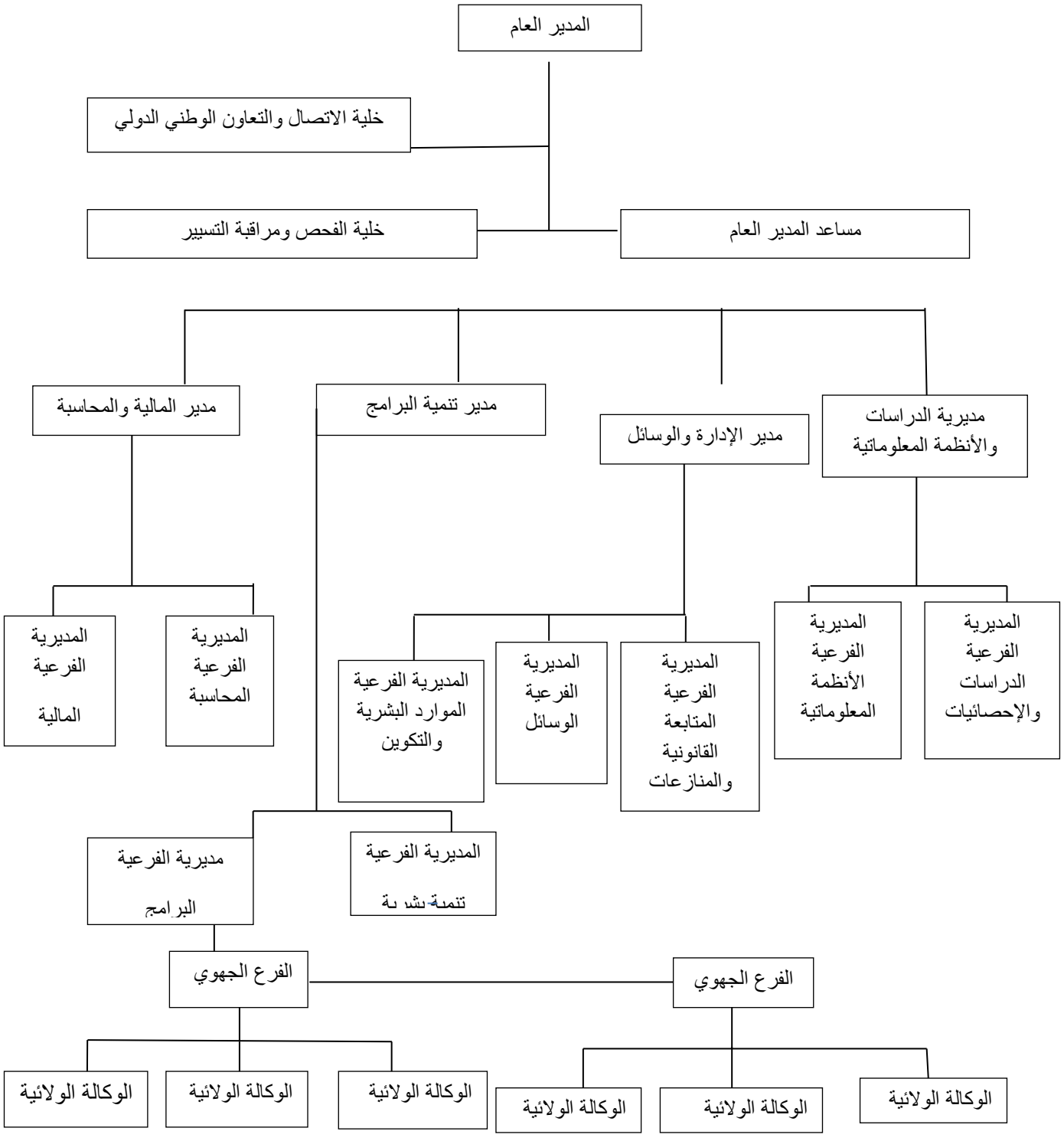
- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:** هي مؤسسة ذات طابع خاص، وضعت تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، من اجل ضمان تنفيذ المهام المسندة إليها على أحسن وجه، تبنت الوكالة نموذج تنظيمي لا مركزي والذي يتمثل في ستة هيئات مركزية (أربع مديريات وخليتين) إضافة إلى 49 وكالة ولائية تغطي كافة أرجاء الوطن مدعمة ب 548 خلية مرافقة على مستوى كل دائرة.
- **الوكالات الولائية:** تضم 49 وكالة ولائية تغطي كافة رجاء الوطن، مدعمة ب: 548 خلية مرافقة على مستوى الدائرة.
- **الوكالات الجهوية:** تم إنشاء الرابط الوظيفي بين المديرية المركزية والفروع المحلية (الوكالات الولائية) والمتمثل في الفرع الجهوي، لتشرف هذه الهيئة الصغيرة على حوالي خمس (05) تنسيقات، وهي تقوم بدور التنسيق التعزيز ومتابعة الأنشطة، حيث هناك شبكة تضم 10 فروع جهوية تشرف على مجمل التنسيقات الولائية .

[1]-منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع الالكتروني، تاريخ الاطلاع:2023/05/08، متاح على:
https://www.angem.dz/ar/article/presentation
[2]-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الموقع الالكتروني، تاريخ الاطلاع(2023/05/08)، متاح على:
https://www.angem.dz/ar/article/cader-de-creation/

- **صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة:** يتولى ضمان القروض التي تمنحها البنوك لصالح المقاولين الذين تلقوا إشعارا بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- **المجلس التوجيهي:** هو هيئة تضم 17 عضو منحدرين من مختلف المؤسسات والأجهزة والجمعيات، ويتمثل دوره في إبداء الآراء حول مختلف المسائل المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، يتم إبداء الأفكار على مستوى المجلس التوجيهي بطريقة مستقلة واعتراضية، ويعين أعضاء المجلس التوجيهي بقرار من الوزير المكلف بالتضامن الوطني، بناء على اقتراح من السلطات التي ينتمون إليها لفترة ثلاث (03) سنوات قابلة للتجديد.
- **لجنة المراقبة:** تكلف لجنة المراقبة بممارسة الرقابة اللاحقة لتنفيذ قرارات المجلس التوجيهي الذي تعمل لحسابه.

ويمكن تمثيل الهيكل التنظيمي للوكالة في الشكل التالي:

الشكل رقم (3 – 3): يمثل الهيكل التنظيمي العام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر



المصدر: الموقع الرسمي لوكالة تسيير القرض المصغر ، تاريخ الإطلاع (2023/05/08)، متاح على:

https://www.angem.dz/ar/article/organigramme-de-l-angem/

رابعا: الخدمات التي تقدمها الوكالة:

1- الخدمات المالية للوكالة: تتمثل في :

أ- **السلفة بدون فائدة:** لأجل شراء مواد أولية والتي لا تتجاوز كلفتها 250.000 دج وقد تصل مدة التسديد إلى غاية 54 شهر، مع تأجيل التسديد لمدة ثلاث (03) أشهر مدة تسديد السلفة موضحة كالتالي:

- 36 شهر بالنسبة لقروض 100.000دج.
- 54 شهر بالنسبة لقروض 250.000دج.

ب- **القروض الممنوحة لإنشاء المشاريع:** هذا القرض يمكن أن يقسم حسب احتياجات النشاط إلى عدة برامج للتمويل الموضحة في الجدول التالي[1]:

الجدول رقم (4 – 3): برنامج التمويل والقيمة القصوى المحددة للشراء.

برنامج التمويل	القيمة القصوى المحددة للشراء
مواد أولية	لا تتعدى 150,000 دج
السلع للأنشطة التجارية	لا تتعدى 300,000 دج
تهيئة محل	لا تتعدى 100,000 دج
التكاليف والرهن	20000 دج

المصدر:الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تاريخ الاطلاع (2023/05/08)، متاح على:

.https://www.angem.dz/ar/article/le-dispositif-du-micro-credit/

مما سبق يوضح الجدول قيمة المشروع التي تقدمها الوكالة والتي لا تتجاوز 100.000 دج وقد تصل إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب و1000.000 دج في التمويل الثلاثي والذي يستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك.

[1]-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،تاريخ الاطلاع(2023/05/09)، متاح على:
. https://www.angem.dz/ar/article/le-dispositif-du-micro-credit/

2-الخدمات غير المالية للوكالة: إلى جانب القرض تسعى الوكالة إلى توفير المزيد من الخدمات في مجالات واسعة للمستفيدين والهدف هو الدعم إلى أقصى حد ممكن واستمرار الأعمال لهذا فالوكالة توفر لهم [1]:

- ✓ الاستقبال في أحسن الظروف المتاحة لحاملي أفكار إنشاء المشاريع؛
- ✓ مرافقة فردية للمقاولين في مراحل إنشاء النشاط؛
- ✓ متابعة جواريه جدية، لاستدامة الأنشطة التي تم إنشاؤها؛
- ✓ دورات تكوينية لإنشاء أو تسيير المؤسسات الجد مصغرة والتربية المالية؛
- ✓ اختبارات المصادقة على الخبرات المهنية بالشراكة مع هيئات ومؤسسات متخصصة ومخولة؛
- ✓ معارض لعرض وبيع المنتجات المنجزة في إطار القرض المصغر؛
- ✓ وضع موقع في الانترنت لإشهار وبيع المنتجات وتبادل الخبرات.

المبحث الثاني: نشاط الوكالة إلى غاية 2019.

يعتمد جهاز القرض المصغر في تمويل المشاريع على المساهمة الشخصية للمستفيد، وقرض بدون فائدة من الوكالة، ومساهمة البنك في شكل قرض بنكي، حيث يهدف هذا البرنامج إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستفيدين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات، من خلال توسيع الإمكانيات الممنوحة للمواطن لمباشرة مشاريعهم وإنشاء نشاطات مختلفة من أجل الخروج النهائي من وضعية البطالة والفقر.

المطلب الأول: سير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إحدى الهياكل التي أنشأتها الدولة بهدف تنمية وتطوير المؤسسات المصغرة، وتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المرجوة منها، وأهمها تخفيض معدلات البطالة، وسنتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهداف، مهام وطريقة عمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، إضافة إلى الأنشطة الممولة من طرف الوكالة والامتيازات المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر.

[1]-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،تاريخ الاطلاع (2023/05/08)، متاح على:
https://www.angem.dz/ar/article/services-non-financiers/

أولا: أهداف ومهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تتمثل أهداف الوكالة و مهامها فيما يلي[1]:

1- أهداف الوكالة: تتمثل الأهداف الأساسية لوكالة تسيير القرض المصغر في النقاط التالية:

- المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الريفية من خلال تشجيع العمل الحر، والعمل في البيت والحرف والمهن، ولاسيما الفئات النسوية؛
- رفع الوعي بين سكان الريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية من السلع والخدمات، المولدة للمداخيل والعمالة؛
- تنمية روح المقاولاتية لدى فئات الشباب؛
- دعم وتوجيه ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم لاسيما فيما يتعلق في تمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال؛
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة؛
- تكوين أصحاب المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات المصغرة؛
- دعم تسويق المنتجات عن طريق تنظيم المعارض عرض / بيع.

2– مهام الوكالة: تتمثل المهام الأساسية لوكالة تسيير القرض المصغر فيما يلي:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما؛
- دعم، نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار انجاز أنشطتهم؛
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز،بمختلف المساعدات التي سيحظون بها؛
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة؛
- مساعدة المستفيدين، عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم؛

[1]- مطويات مقدمة من طرف الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر بالمدية.

- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، وتنفيذ مخطط التمويل ومتابعة التنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد.

ثانيا: الفئة المستهدفة وكيفية الاستفادة من القرض المصغر.

تستهدف الوكالة دعم شريحة معينة من أصحاب المشاريع التي تتوفر فيهم شروط معينة:

1- الفئة المستهدفة: تستهدف الوكالة دعم الفئات التالية [1]:

- النساء الماكثات في البيت؛
- الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛
- ضحايا المأساة الوطنية؛
- المرشحين للهجرة غير الشرعية؛
- المحبوسين المفرج عنهم؛
- المهاجرين غير الشرعيين العائدين؛
- الحرفيين والمزارعين ومربوا المواشي؛
- صغار التجار؛
- خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني.

فضلا على هذه الفئات المجتمعية فإن دعم الوكالة يستهدف تنمية المشاريع في:

- البلديات الفقيرة؛
- المناطق التي يجب ترقيتها؛
- مناطق الجنوب والهضاب العليا؛
- المناطق الريفية.

[1]- منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المتاح عبر الوقع الالكتروني،تاريخ الاطلاع (2023/05/09)، متاح على: www.angem.dz

2- كيفية الاستفادة من القرض المصغر :

يتطلب الحصول على القرض المصغر من قبل الوكالة توفر بعض الشروط في المستفيد بالإضافة إلى مجموعة من الوثائق الثبوتية المتعلقة لكل من المستفيد والمشروع.

أ/ شروط الاستفادة من القرض المصغر:

يستفيد من إعانة هذه الوكالة الأشخاص المستوفون لمجموعة من الشروط [1]:

- بلوغ سن 18 فما فوق؛
- عدم امتلاك دخل أو مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة؛
- إثبات مقر الإقامة؛
- التمتع بمهارة مهنية تتوافق مع النشاط المرغوب انجازه؛
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء نشاط ما؛
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية التي تقدر ب1%من التكلفة الإجمالية؛
- دفع الاشتراكات لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة؛
- الالتزام حسب جدول زمني محدد بتسديد القرض للبنك ومبلغ السلفية بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

ب/ الوثائق اللازمة لطلب القرض المصغر:

يتكون ملف طلب القرض المصغر[2]:

- شهادة ميلاد؛
- صورة شمسية؛
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية؛
- شهادة التأهيل المهني؛

---

[1]- مطويات مقدمة من طرف الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر بالمدية.

[2]- الموقع الرسمي لوكالة تسيير القرض المصغر ، تاريخ الإطلاع (2023/05/09)، متاح على:
https://www.angem.dz/ar/article/contitution-du-dossier/

- شهادة التزامهم للمساهمة الشخصية؛
- شهادة الإقامة؛
- فاتورة تقديرية للعتاد؛
- بطاقة الأداء أو الإعفاء من الخدمة الوطنية؛
- بطاقة معلومات تملأ من قبل مرافق الدائرة؛
- شهادة البطالة؛

ج/ مراحل الحصول على القرض المصغر:

بعد التعرف على جهاز القرض المصغر، يتقدم الشخص بطلب سلفية تبعا للخطوات التالية [1]:

1- التقدم لمقر خلية المرافقة على مستوى الدائرة المختصة إقليميا لإجراء لقاء أول مع المرافق الذي يقوم بملء بطاقة المعلومات التي تسمح له بتقويم أهمية المشروع، هذه البطاقة المعلوماتية ترتكز على المعلومات المونوغرافية للتنمية المحلية، أو الخلايا الجوارية للوكالة، وذلك للنظر في مؤهلات المستفيد لإنجاز المشروع ومعرفته للعملية، فالمرافق يطلب منهم تكوين ملفه القانوني ويحدد له موعد من أجل فحص الملف القانوني، تحضر الوثائق المكونة لملف طلب القرض وذلك بتقديم كل شخص تتوفر فيه الشروط القانونية ويقدم مجموعة وثائق ثبوتية للمستفيد والمشروع، هذه الوثائق هي المكونة للملف القانوني للمستفيد؛

2- الاشتراك مع المرافق في إنجاز الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع لفحص الملف من طرف المرافق، ويتم تقويمه من طرف اللجنة المشكلة قانونيا والمعينة لإصدار المقررة القانونية للاستفادة من القرض المصغر والتبليغ بالموافقة؛

3- إرسال الملف إلى التنسيقية الولائية الخاصة بولاية طالب القرض وهذا تبعا للوثائق التي تثبت محل الإقامة؛

4- عرض الملف أمام لجنة التأهيل الولائية: بعد دراسة مدى توفر الشروط اللازمة وتوفر الوثائق المطابقة تتخذ اللجنة قرار التأهيل؛

[1]- معلومات مقدمة من طرف المكلف بالإعلام بالوكالة الولائية بالمدية.

5- إعداد شهادة التأهيل؛

6- تقديم الملف للبنك ليقوم بدراسته وتمويل الحصة البنكية الخاصة به أين تعالج ملفات القروض البنكية من قبل النظام البنكي طبقا للقواعد والمقاييس الخاصة بمنح القروض في أجل لا يتعدى شهرين؛

7- بعد إخطار البنك بالموافقة الأولية يتم عندها تحويل السلفية بدون فوائد من قبل الوكالة في حالة التمويل الثلاثي؛

8- تحويل القرض البنكي: المستفيد مرفوق بالمقررة القانونية مع الموافقة المبدئية للبنك، وتبرير المساهمة الشخصية، ونظام الاشتراكات ومنح التأمينات لدى صندوق الضمان، يتقرب من المؤسسة المالية من أجل إتمام ملف طلب القرض المصغر؛

9- المستفيد ملزم بأن ينخرط في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة؛

10- اقتناء المعدات أو المواد الأولية والانطلاق في النشاط.

ثالثا: الأنشطة التي تمولها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتقديم التمويل بأنشطة متنوعة أهمها [1]:

1- الصناعة:

- الصناعة الغذائية: صناعة العجائن الغذائية، الكسكس، الخبز، الحلويات العصرية والتقليدية،...
- صناعة الألبسة: الألبسة الجاهزة، خياطة الملابس، الحياكة، صنع الأغطية المنزلية ...
- الصناعة الجلدية: الأحذية والألبسة؛
- الصناعة الخشبية: الأثاث، منتجات خشبية، صناعة السلال، الصناعة المعدنية ...

2-الصناعة التقليدية: تتمثل الصناعة التقليدية في النسيج والزرابي التقليدية، خياطة الملابس، الطرز التقليدي، الرسم على الحرير، والقطيفة والزجاج، أدوات الزينة، الفخار، المنتجات المصنوعة بالزجاج، والنقش على الخشب.

[1]-الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تاريخ الإطلاع: (2023/05/10)، متاح على: www.angem.dz

3-الفلاحة: تشمل الفلاحة: تربية الماشية، تسمين البقر، الأغنام، الماعز، إنتاج اللحوم، الحليب، تربية الدواجن، فلاحة الأرض وتتمثل في إنتاج البذور، الفواكه، الخضر، التجفيف والتخزين، مشتله الزهور ونباتات الزينة.

4- الخدمات: أهم الخدمات التي تمولها: الإعلام الآلي، الحلاقة، التجميل، الأكل السريع، تصليح السيارات ومختلف التجهيزات الأخرى.

5-المباني والأشغال العمومية: تتمثل في: أشغال البناء وأعمال متعلقة بالمباني مثل: السباكة، النجارة، صناعة حجر البناء...الخ.

رابعا: المساعدات والامتيازات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر.

تتمثل المساعدات والامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة فيما يلي[1]:

1- المرافقة والتمويل:

- تضمن الوكالة للمقاولين التكوين، الدعم، النصح، المساعدة التقنية والمرافقة أثناء تنفيذ نشاطاتهم؛
- يمنح القرض البنكي بدون فوائد؛
- يمكن منح سلفة بدون فوائد بنسبة 29%من الكلفة الإجمالية في نمط التمويل الثلاثي واقتناء عتاد صغير وشراء مواد أولية للانطلاق في النشاط والتي لا تتجاوز 1000.000 دج؛
- تمنح الوكالة سلفة بدون فوائد لشراء المواد الأولية المقدرة 100%من الكلفة الإجمالية والتي لا تفوق 100.000دج وقد تصل هذه الكلفة إلى 250.000 دج.

2-الامتيازات الجبائية:

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (03) سنوات؛
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث (03) سنوات؛
- تعفى من رسم نقل الملكية الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية؛

[1]- مطويات مقدمة من طرف الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر بالمدية.

- إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس شركات التي تم إنشائها من قبل المقاولين؛
- يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء؛
- تخفيض من الضريبة على الدخل الإجماليأو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك من خلال ثلاث (03) سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي ويكون هذا التخفيض كالتالي:
  - السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 70%.
  - السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 50%.
  - السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 25%.
- تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق نسبة 5%.

المطلب الثاني: صيغ التمويل المقدمة من طرف الوكالة.

تشكل الوكالة أداة لتجسيد سياسة الدولة فيما يخص محاربة الفقر والبطالة والإقصاء المالي والهشاشة الاجتماعية، من خلال تقديم قروض مصغرة بمختلف الصيغ، تستهدف هذه القروض فئة البطالين والنساء وأصحاب الحرف وذوي الاحتياجات الخاصة، لتحقيق اندماجهم في حلقة الإنتاج عن طريق القرض المصغر الذي يمثل سلفة يتم تسديدها على مدى 12 إلى 60 شهرا، موجه للمشاريع الإنتاجية والخدماتية والنشاطات التي لا تتعدى كلفتها 1.000.000 دج، تمكن من اقتناء عتاد ومواد أولية للانطلاق في النشاط وتغطية المصاريف الأولية لممارسة نشاط أو مهنة ما.

تشرف الوكالة على تقديم الصيغتين التمويليتين التاليتين[1]:

1-التمويل لشراء المواد الأولية (وكالة – مقاول): وهي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء المواد الأولية لا تتجاوز 100.000 دج، وهي تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات ولكن لا يملكون أموال لشراء المواد الأولية لإعادة أو انطلاق النشاط، بينما مدة

[1]– منشورات الوكالة الوطنية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع الالكتروني، متاح على:
www.angem.dz

تسديد هذه السلفة لا تتعدى 36 شهرا، وقد تصل قيمة القرض إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب، بينما مدة تسديد هذه السلفة لا تتعدى 57 شهرا.

2- التمويل الثلاثي (وكالة – بنك – مقاول): هوعبارة عن قرض موجه لإنشاء نشاطات التي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك، لا تتعدى قيمته 1.000.000 دج، فهوتمويل ثلاثي تكون نسبة المساهمة لطالبه 1%ونسبةالسلفة بدون فائدة من الوكالة 29%، أما نسبة القرض البنكي تمثل 70%، يكون هذا موجه لشراء الآلات والعتاد الصغير، وتصل مدة تسديده إلى 8 سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاث (03) سنوات بالنسبة للقرض البنكي.

وللإشارة فإن قيم التمويل قد ارتفعت من 30.000 دج إلى 100.000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لشراء المواد الأوليةوإلى 250.000 دج بالنسبة إلى ولايات الجنوب، ومن 400.000 دج إلى 1.000.000دج بالنسبة للقروض الموجهة لإنشاء النشاطات (صيغة التمويل الثلاثي)، وذلك بموجب المرسوم التنفيذي 11-133 المعدل والمؤرخ في 22 مارس 2011، والمتعلق بجهاز القرض المصغر.

ويمكن توضيح هاتين الصيغتين التمويليتين في الجدول التالي

الجدول رقم (5 – 3): أنماط التمويل المقدمة من طرف ANGEM.

قيمة المشروع	صنف المشروع	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتعدى 100,000 دج	كل أصناف شراء المواد الأولية	0%	/	100%	/
لا تتعدى 250,000 دج	كل أصناف شراء المواد الأولية بولايات الجنوب	0%	/	100%	/
لا تتعدى 1000,000 دج	كل الأصناف	1%	70%	29%	/

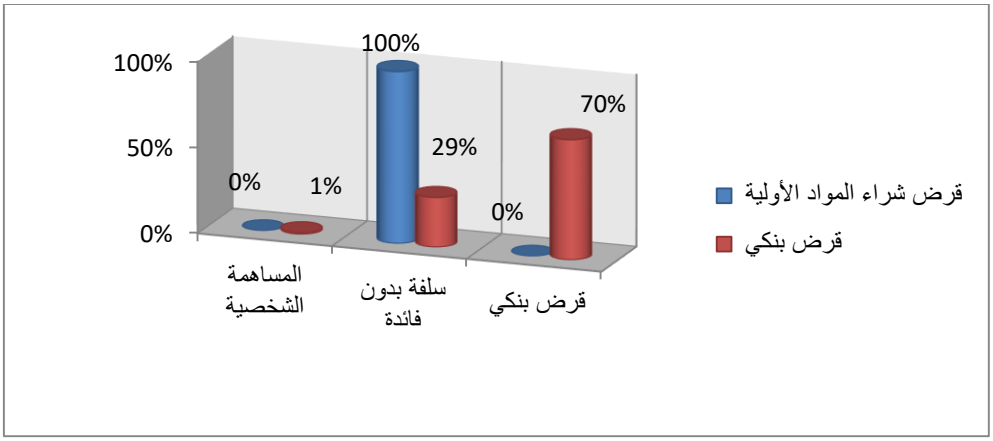
المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، **صيغ التمويل**، تاريخ الاطلاع (2023/05/08)، متاح على:
www.angem.dz/ar/article/les-formes-de-financement-du-micro-credit

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك صيغتين تمويليتين للوكالة، تتمثل الصيغة الأولى في قرض لشراء المواد الأولية لا تتجاوز 100.000 دج بدون فوائد.

أما الصيغة الثانية: فهي عبارة عن قرض لشراء المواد الأولية في ولايات الجنوب.

ولتوضيح الجدول قمنا بإعداد الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (4 – 3): الصيغ التمويلية التي تعتمدها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.



المصدر:من إعداد الطالبين بناءا على وثائق مقدمة من الوكالة الولائية بالمدية.

المطلب الثالث: حصيلة الإقراض للوكالة إلى غاية 2019.

تهدف سياسة الحكومة من إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لمحاربة الفقر والبطالة لتوفير مناصب الشغل، وقد أنشئ فرع لهذه الوكالة على مستوى ولاية المدية بدا نشاطه في سنة (2005)، ومنذ ذلك الوقت قدمت قروض مصغرة بأنواعها المختلفة، وفيما يلي مجموعة من الإحصائيات تعكس نشاط الوكالة على مستوى ولاية المدية منذ إنشائها إلى غاية 2019.

أولا:تقييم نشاط الخدمات المالية للوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر بالمدية منذ إنشائها إلى غاية 2019 .

تم تفصيل الخدمات المالية للوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر بالمدية الى غاية 2019، حسب عدة متغيرات، وهي مبينة في العناصر الآتية:

1- **الحصيلة الإقراضية حسب قطاع النشاط (2005 – 2019)**: عملت وكالة ANGEM بالمدية على تمويل مجموعة من النشاطات في مختلف القطاعات منذ نشأتها، سنوضحها في الجدول الموالي:

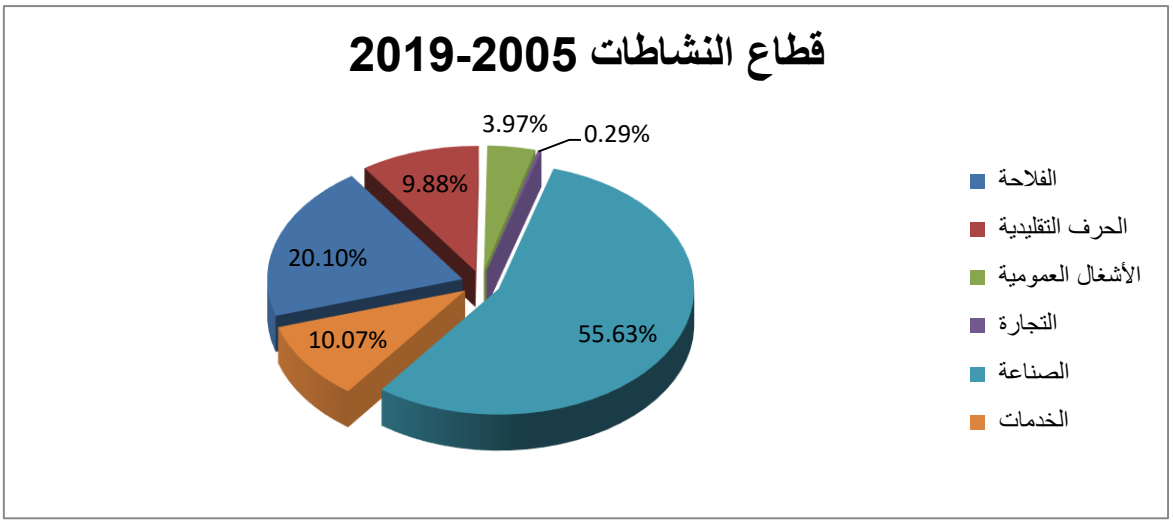
الجدول رقم (6 – 3): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط (2005 – 2019).

القطاعات	عدد المستفيدين	النسبة %
الفلاحة	3891	20,10%
الحرف التقليدية	1913	9,88%
الأشغال العمومية	769	3,97%
التجارة	56	0,29%
الصناعة	10772	55,63%
الخدمات	1950	10,07%
المجموع	**19362**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف مدير وكالة Angem المدية.

ويمكن تلخيص معطيات الجدول رقم (6-3) في الشكل رقم (5-3) الذي يبين حصة استفادة كل قطاع من القروض التي منحتها الوكالة منذ نشأتها إلى غاية 2019.

الشكل رقم (5 – 3): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط (2005 – 2019).



المصدر: من إعداد الطالبين بالاستناد إلى معطيات الجدول رقم (6-3).

من خلال الجدول رقم (7-3) والشكل رقم (6-3) نلاحظ أن قطاع الصناعة يحتل المرتبة الأولى بنسبة تقدر ب 55.63%من مجموع القروض الممنوحة،ويليه قطاع الفلاحة بنسبة 20.10%، ثم قطاع الخدمات في المرتبة الثالثة بنسبة 10.07%، ثم الحرف التقليدية بنسبة 9.88%، ويليها بعد ذلك بنسب جد ضئيلة كل من قطاع الأشغال العمومية بنسبة 3.97%، وقطاع التجارة بنسبة 0.29%، وقطاع الصيد البحري بنسبة 0.06 %، ويرجع السبب لقلة الاهتمام بهذا النوع من النشاطات.

2- **الحصيلة الإقراضية حسب جنس المستفيد (2005 – 2019)**: نستعرض فيما يلي جدولا يوضح توزيع الاستفادة من القروض على مستوى وكالة المدية ANGEMحسب جنس المستفيد كما يلي:

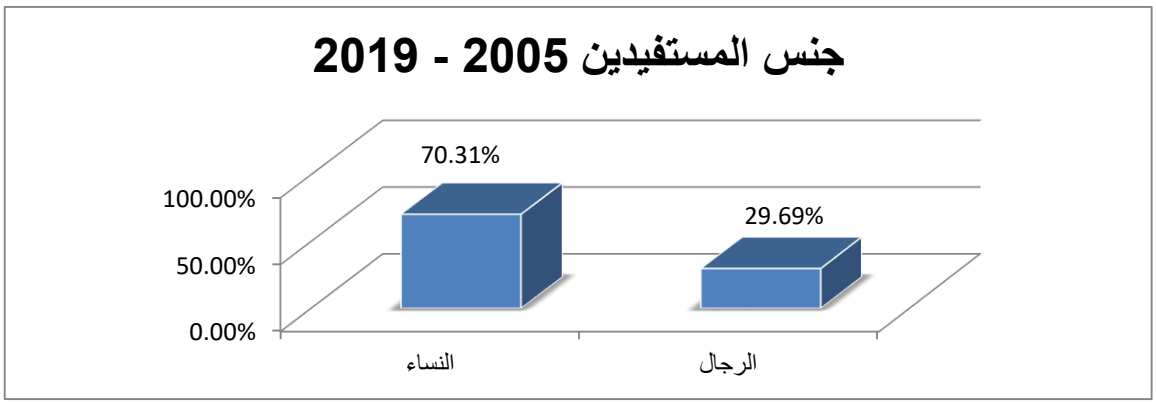
الجدول رقم (7 – 3): توزيع القروض الممنوحة حسب جنس المستفيد (2005 – 2019).

جنس المستفيد	عدد المستفيدين	النسبة %
النساء	13613	70,31%
الرجال	5749	29,69%
المجموع	**19362**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف مدير وكالة Angem المدية.

ومن أجل توضيح الجدول رقم (7- 3) أكثر قمنا بإعداد الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (6 – 3): توزيع القروض الممنوحة حسب جنس المستفيد (2005 – 2019).



المصدر: من إعداد الطالبين بالاستناد إلى معطيات الجدول رقم (7-3)

من خلال الجدول رقم (7-3) والشكل رقم (6-3) يتبين لنا أن أغلب القروض الممنوحة استحوذت عليها فئة النساء على غرار فئة الرجال، حيث نلاحظ نسبة النساء المستفيدة من القروض الممنوحة بلغت 70.31%وهي أكبر من نسبة استفادة الرجال التي بلغت 29.69%، وهذا راجع إلى كون جهاز القرض المصغر يستهدف فئة النساء خصوصا الماكثات في البيت، فالقروض التي تمنحها الوكالة والموجهة لشراء المواد الأولية تساعد النشاطات النسوية الممارسة في البيت كالخياطة والصناعة التقليدية وصناعة الحلويات والحلاقة، عكس الرجال حيث أن معظم الطلبات تتجاوز سقف التمويل المقدم من الوكالة.

3- الحصيلة الاقراضية حسب نمط التمويل (2005 – 2019): تتوزع القروض الممنوحة للوكالة حسب نمط التمويل للمستفيدين كما يلي:

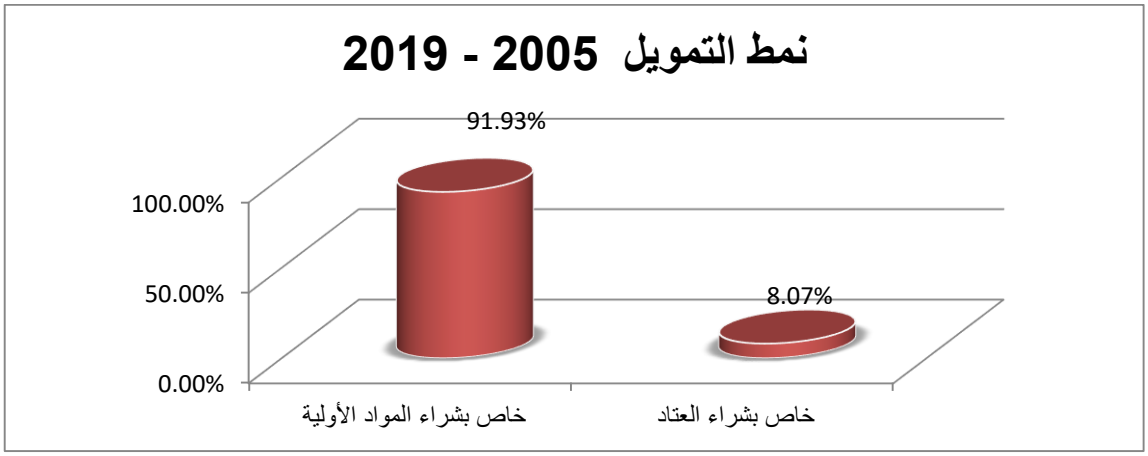
الجدول رقم (8 – 3): توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل (2005 – 2019).

نمط التمويل	عدد المستفيدين	النسبة %
عدد القروض لشراء المواد الأولية دون فوائد	17800	91,93%
عدد القروض لشراء العتاد دون فوائد	1562	8.07%
المجموع	**19362**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف مدير وكالة Angem المدية.

ومن أجل توضيح الجدول رقم (8 – 3) أكثر قمنا بإعداد الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (7 – 3): توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل (2005 – 2019).



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف مدير وكالة Angemالمدية.

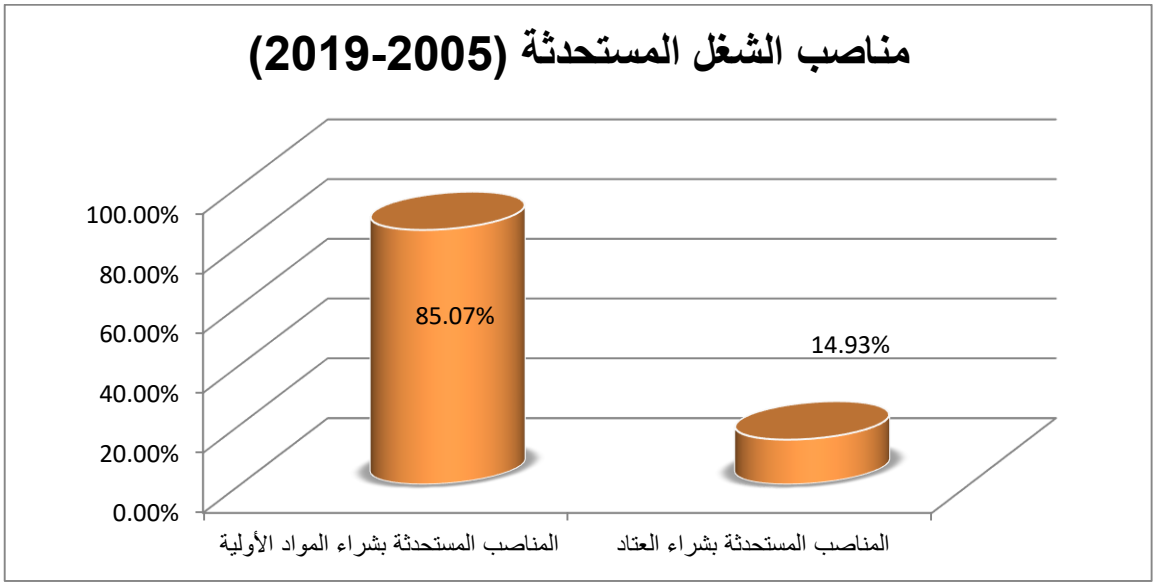
الجدول رقم (9 – 3): مناصب الشغل المستحدثة (2005 – 2019).

المناصب المستحدثة	عدد المستفيدين	النسبة %
المناصب المستحدثة بشراء المواد الأولية	17800	85,07%
المناصب المستحدثة بشراء العتاد	3124	14,93%
المجموع	**20924**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف مدير وكالة Angem بالمدية.

ومن أجل توضيح الجدول رقم (9 – 3) اكثر قمنا بإعداد الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (8 – 3): مناصب الشغل المستحدثة (2005 – 2019).



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف مدير وكالة Angem المدية.

من خلال الجدول رقم (9-3) والشكل رقم (8-3) نلاحظ أن عدد القروض التي تمنحها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية المدية منذ إنشائها إلى غاية 2019 قد بلغت 19362 قرض، موزعة بين سلف بدون فوائد لشراء المواد الأولية والتي بلغت 17800 سلفة بنسبة 91.93%، وبين سلفة بدون فوائد لشراء العتاد والتي بلغت 1562 سلفة بنسبة 8.06%، وتعتبر نسبة ضعيفة مقارنة بعدد السلف لشراء المواد الأولية،

وهذا يعود إلى أن المستفيدين أكثر اهتماما بقروض شراء المواد الأولية من أجل الحصول على مواد أولية كالخياطة والنسيج للقيام بنشاطات (صناعة صغيرة وتقليدية)، وهذا ما يفسر تركز نشاطات في القطاعات السالفة الذكر، هذا ما نجده أيضا في عملية المساهمة لعدد مناصب الشغل المستحدثة بحيث الفرق كبير بين عدد مناصب الشغل المستحدثة للسلف بدون فوائد لشراء المواد الأولية التي تقدر ب 17800 منصب، بينما عدد مناصب الشغل المستحدثة للسلف بدون فوائد لشراء العتاد تقدر ب 3124 منصب، وهو فارق كبير بينهما، ويرجع ذلك إلى التوجه الكبير نحو السلف بدون فوائد لشراء المواد الأولية على حساب السلف بدون فوائد لشراء العتاد.

4- **الحصيلة الإقراضية حسب الشريحة العمرية (2005 – 2019)**:تتوزع القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب الشريحة العمرية كما يلي:

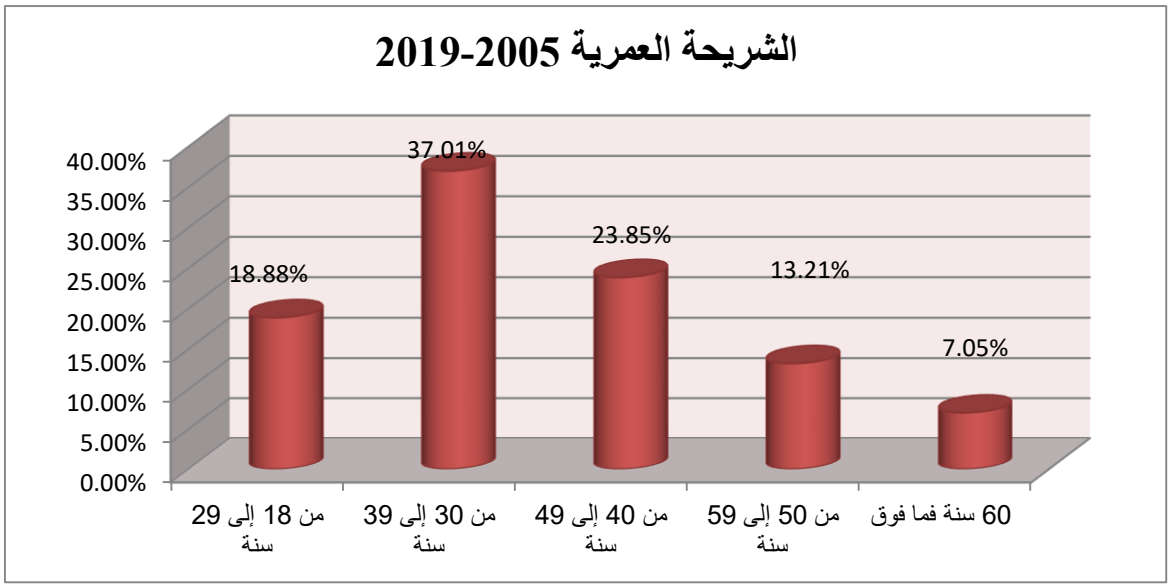
الجدول رقم (10 – 3): توزيع القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية (2005 – 2019).

الشريحة العمرية	عدد المستفيدين	النسبة %
من 18–29 سنة	3655	18,88%
من 30–39 سنة	7166	37,01%
من 40–49 سنة	4618	23,85%
من 50–59 سنة	2557	13,21%
60 سنة فما فوق	1366	7,05%
المجموع	**19362**	**100,00%**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف مدير وكالة Angem بالمدية.

ويمكن ترجمة معطيات الجدول رقم (10 – 3) في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (9 – 3): توزيع القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية (2005 – 2019).



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف مدير وكالة Angem بالمدية.

من خلال الجدول رقم (10 – 3) والشكل رقم (9 – 3) يتضح لنا أن الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30-39 سنة قدرت نسبتهم 37.01%، هم الأكثر مشاركة على مستوى وكالة المدية، ثم تليها فئة 40-49 سنة بنسبة 23.85%، وبعد ذلك الفئات الموالية بدرجة أقل، وتعد الفئة العمرية من 30-39 سنة المستفيد الأكبر من إجمالي القروض الممنوحة ويتجلى هذا في قيمة هذه الفئة التي تتكون من فئة الشباب الذين يملكون المؤهلات والقدرات على إنشاء المشاريع المقاولاتية، بينما تقل القدرات والمؤهلات عند كبار السن.

ثانيا: تقييم نشاط الخدمات غير المالية للوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر بالمدية منذ إنشائها إلى غاية 2019 .

بالإضافة للخدمات المالية التي تقدمها الوكالة تتوفر خدمات غير مالية تقدمها أيضا وتتمثل في : التوجيه والمرافقة على مستوى كل الدوائر، الدراسات التقنية والاقتصادية للمشروع، التكوين في التربية المالية وتسيير المؤسسة، وكذا إعطاء الفرصة لهؤلاء المستفيدين من المشاركة في المعارض والصالونات فهي فرصة للتعارف بينهم واكتساب الخبرات المختلفة، وكذا إنشاء فضاءات جديدة لتسويق منتجاتهم، وتنظيم أيام تحسيسية، والجدول التالي يوضح ذلك:

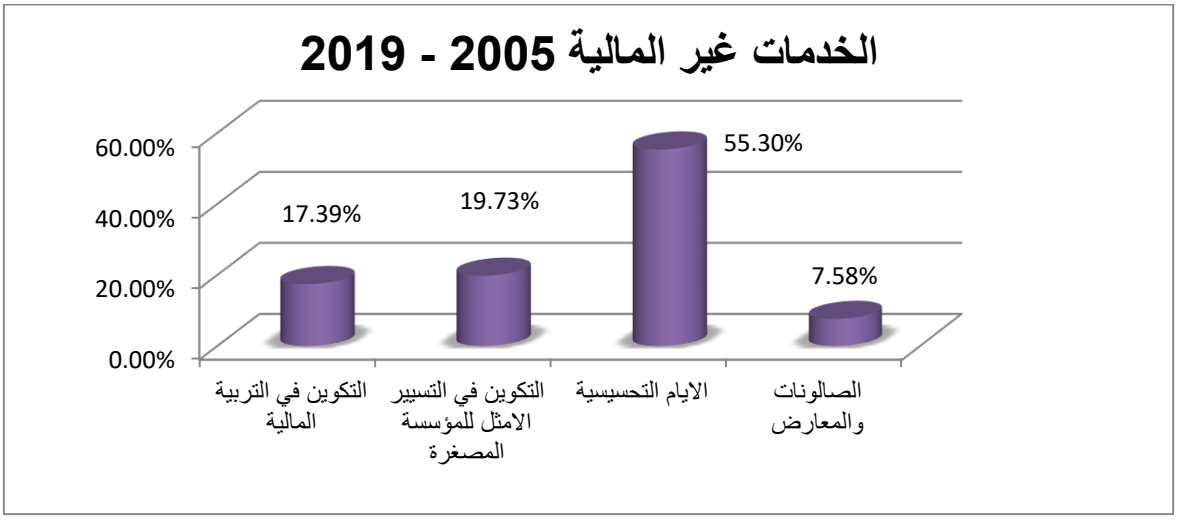
الجدول رقم (11 – 3): حصيلة الخدمات غير المالية المقدمة من طرف الوكالة (2005 – 2019).

الخدمات غير المالية	عدد المستفيدين	النسبة %
التكوين في التربية المالية	156	17,39%
التكوين في التسيير الأمثل للمؤسسة المصغرة	177	19,73%
العدد الإجمالي للمقاولين المكونين	**333**	**37.12%**
الأيام التحسيسية	496	55,30%
الصالونات والمعارض	68	7,58%
العدد الإجمالي للمستفيدين من الخدمات غير المالية	**564**	**62.87%**
المجموع	**897**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف المكلفة بالتكوين لوكالة Angem بالمدية.

ويمكن ترجمة معطيات الجدول رقم (11 – 3) من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم(10 – 3): حصيلة الخدمات غير المالية المقدمة من طرف الوكالة (2005 – 2019).



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف المكلفة بالتكوين لوكالة Angem بالمدية.

من بيانات الجدول رقم (11 – 3) والشكل رقم (10 – 3) الذي يبين حصيلة الخدمات غير المالية الممنوحة في وكالة ولاية المدية منذ إنشائها إلى غاية 2019، نلاحظ أن إنجازات الوكالة للقرض فيما يخص الخدمات غير المالية جد معتبرة وذات أهمية كبرى سواء تعلق الأمر بنوعية التكوين المتخصص عند مرحلة إنجاز المشاريع ومرحلة البدء في النشاط الفعلي لهذه النشاطات، وكذلك المساهمة والمساعدة في إقامة مختلف المعارض والصالونات للتعريف بهذه الصيغ التي تقدمها الوكالة من جهة والتعريف بمنتجات هذه المشاريع للسوق المحلية والوطنية من جهة أخرى، بحيث بلغ العدد الإجمالي للمقاولين المكونين 333 مستفيد ما يقابل 37.12%، وبلغ العدد الإجمالي للمستفيدين من الخدمات غير المالية 564 مستفيد خلال هذه الفترة بنسبة 62.88%.

المبحث الثالث: نشاط الوكالة خلال جائحة كورونا (كوفيد – 19).

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر آلية من الآليات التي قامت الحكومة الجزائرية باستحداثها لغرض القضاء على البطالة وخلق مناصب شغل جديدة، بحيث تمس كافة الشرائح، والتي تهدف إلى دعم هذه الفئات من أجل إنجاز مشاريعهم، ونظرا للحساسية الكبيرة التي تلف قطاع التمويل المصغر نظرا لخصوصياته الاقتصادية والمالية، فقد حاولت الحكومات المختلفة أن تحمي وتحافظ على العملاء والمؤسسات المرتبطة بالتمويل المصغر، في ظل الانعكاسات السلبية لجائحة كورونا على العديد من المؤشرات الكلية.

المطلب الأول: مفهوم جائحة كورونا.

واجه العالم منذ أواخر عام (2019) تفشيا سريعا، بل ومذهلا لفيروس كورونا في كافة أرجائه، مما تسبب في سقوط مئات الآلاف من الضحايا الأمر الذي عكس آثاره في توقف العديد من الأنشطة وارتباك مظاهر الحياة، بل وأساليبها في الكثير من الدول، وامتدت آثاره لتشمل العديد من المجالات في كافة نواحي الحياة.

وتعد جائحة كورونا وباء غير مسبوق بسبب تطوره من صدمة صحية إلى أزمة اقتصادية واجتماعية ستتفاقم على المدى الطويل مع تراجع النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، وربما تجاوزت في آثارها وخاصة على الصعيد الاقتصادي، إذ أثرت في جانبي العرض والطلب، كما لم تقتصر آثارها على قطاع واحد بل أثرت في كافة القطاعات في الوقت ذاته.

مرض (كوفيد-19) هو المرض الناجم عن فيروس كورونا المسمى فيروس كورونا- سارس- 2 وقد اكتشفت المنظمة هذا الفيروس المستجد لأول مرة في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019، بعد الإبلاغ عن مجموعة من حالات الإصابة بما يُسمى الالتهاب الرئوي الفيروسي في (يوهان) بجمهورية الصين الشعبية، وهو سلالة جديدة، من فيروس كورونا لم تكتشف إصابة البشر بها سابقا[1].

وصفت جائحة كورونا أيضا بأنها أزمة مركبة ذات جوانب صحية، إنسانية، واجتماعية واقتصادية، محلية ودولية، حتى وإن لم تكن ذات وتيرة واحدة في كل الدول، ولا حتى القطاعات المختلفة داخل الدولة الواحدة [2].

تأثير جائحة كورونا على مؤسسات التمويل الأصغر:

مؤسسات التمويل الأصغر تخدم 140 مليون شخص من منخفضي الدخل في العالم من خلال خدمات الادخار والائتمان، وقد بلغت حوافظها الائتمانية بحلول (2018) نحو 120 مليار دولار، وتشكل النساء 80% من عملائها، ويعيش 65%منهم في المناطق الريفية، وهؤلاء من بين أشد الشرائح فقرا وضعفا في العديد من المجتمعات. ورغم أن مؤسسات التمويل الأصغر حول العالم قد تحملت أزمات سابقة كأزمة (فيروس إيبولا) في إفريقيا مثلا أو الأزمة المالية سنة 2008، إلا أنه ومع انتشار جائحة كورونا، ثار بحق الكثير من القلق بشأن تأثيرها على مؤسسات التمويل الأصغر وعلى عملائها، فالعالم لم يشهد على مدى تاريخ التمويل الأصغر مثل هذا الاختلال في الأسواق على هذا النطاق، وكان تأثير الجائحة على التمويل الأصغر من خلال إظهار مدى تراجع محافظ القروض، الضغط على أوضاع السيولة، إغلاق الفروع وتسريح العمال، زيادة تكلفة تغطية التأمين الأصغر، وأخيرا التحويلات خلال جائحة كورونا: حيث تشير دراسة من صندوق النقد الدولي تعتمد على مجموعة بيانات التحويلات الشهرية التي تم تجميعها لعينة من 52 دولة، إلى مرونة قوية في تدفقات التحويلات بشكل ايجابي لمعدلات الإصابة بجائحة كورونا في بلدان المهاجرين الأصلية، مما يؤكد دورها كعامل استقرار تلقائي مهم، ورغم أن إجراءات الاحتواء الأكثر صرامة لها نتائج غير مقصودة تتمثل في

[1] – لمحة عامة عن فيروس كورونا، تاريخ الاطلاع 2023/05/11، متاح على:
https://www.who.int/ar/news-room/questions-and-answers/item/coronavirus-disease-covid-19

[2] – أشرف إبراهيم عطية، **تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على الاقتصاد المصري**، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد: 3، العدد: 3، 2022، ص:792.

تثبيط التحويلات، إلا أن التحول من قنوات التحويل غير الرسمية بسبب قيود السفر قد لعب أيضا دورا في زيادة التحويلات الرسمية، وهو ما يمكن اعتباره الأثر الايجابي الوحيد ربما لجائحة كورونا على مؤسسات التمويل الأصغر التي تقدم خدمة تحويل الأموال لصالح الفقراء ومحدودي الدخل بسبب اضطرارهم إلى الانتقال من قنوات التحويل غير الرسمية التي كانوا يعتمدون عليها إلى قنوات التحويل الرسمية بسبب قيود السفر[1].

المطلب الثاني: الحصيلة الإقراضية للوكالة خلال فترة الجائحة.

ساهمت الوكالة بشكل أساسي في تقديم المساعدة للراغبين في إنشاء المؤسسات المصغرة وذلك بالإسهام في تمويلها ومتابعتها وتقديم خدمات مختلفة.

أولا: تقييم نشاط الخدمات المالية للوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر بالمدية خلال فترة جائحة كورونا (كوفيد – 19).

سنبين فيما يلي حصيلة نشاطها خلال جائحة كورونا.

1– الحصيلة الإقراضية حسب قطاع النشاط (2020–2022): تتوزع القروض الممنوحة للوكالة حسب قطاع النشاط للمستفيدين كما يلي:

[1] – أمين قسول، إبراهيم لجلط، **تأثير جائحة كورونا على مقدمي الخدمات المالية للفقراء والسبل الممكنة للحد من الأزمة – مؤسسات التمويل الأصغر نموذجا –**، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المركز الجامعي إيليزي، الجزائر، العدد 01، ديسمبر 2022، ص ص: (06–14).

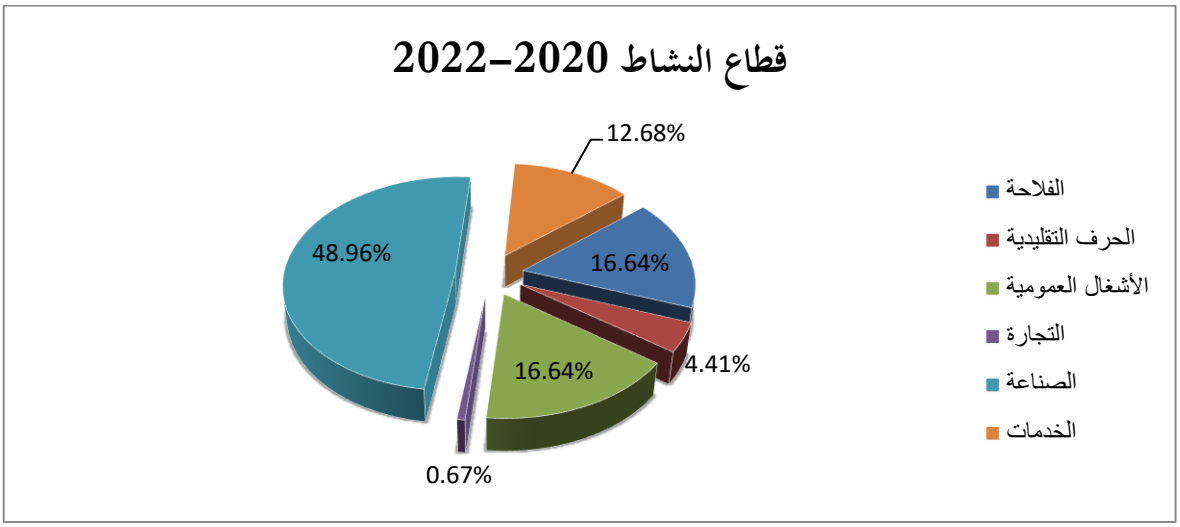
الجدول رقم (12 – 3): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط (2020 –2022).

القطاعات	2020		2021		2022		المجموع	النسبة%
	عدد المستفيدين	النسبة %	عدد المستفيدين	النسبة %	عدد المستفيدين	النسبة %		
الفلاحة	53	%16.99	69	%18.64	29	12.89%	151	16.64%
الحرف التقليدية	18	%5.77	17	%4.60	5	2.22%	40	4.41%
الأشغال العمومية	43	%13.78	61	%16.49	47	20.89%	151	16.64%
التجارة	1	%0.32	4	%1.08	1	0.45 %	6	0.67%
الصناعة	169	%54.17	162	%43.79	113	50.22%	444	48.96%
الخدمات	28	%8.97	57	%15.40	30	13.33%	115	12.68 %
المجموع	**312**	**%100**	**370**	**%100**	**225**	**100%**	**907**	**100%**
التغير في عدد المستفيدين	**–**	**–**	**% 18.59**	**–**	**% 39.19 –**	**–**	**–**	**–**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف مدير وكالة Angem المدية.

لتسهيل قراءة الجدول يمكن الاستعانة بالشكل التالي:

الشكل رقم (11– 3): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط (2020 –2022).



المصدر: من إعداد الطالبين بالاستناد إلى معطيات الجدول رقم (12 – 3).

من خلال الجدول رقم (12-3) رقم والشكل رقم (11-3) نلاحظ انه منذ بداية ظهور وباء كورونا في الجزائر سنة (2020) إلى غاية (2022) قدرت القروض المصغرة الممنوحة من طرف الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر في مجملها ب 907 قرض مصغر، حيث أن قطاع الصناعة يستحوذ على أكبر حصة من هذه القروض بنسبة 48.96%، وهذا راجع إلى توجه جهاز القرض المصغر إلى هذا القطاع وإعطائه الأولوية، ثم يليه بنفس النسبة قطاعي الفلاحة والأشغال العمومية بنسبة 16.64%، ويعود سبب الاهتمام بهذه القطاعات إلى التطورات الاقتصادية الراهنة في ظل انتشار فيروس كورونا، وكذلك ربحية هذه النشاطات وسهولة إنشائها، كما أن تمويل هذه المشاريع لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة لإنشائها، وكذا طبيعة المنطقة الفلاحية، وبالتالي فان احتياجاتها التمويلية تتوافق في حجمها مع قيمة القرض المقدم من قبل الوكالة، بينما نجد القطاعات الأخرى: الخدمات،الحرف التقليدية، والتجارة تمثل 12.68%، 4.41%، 0.67%، على الترتيب بنسب قليلة، ويرجع ذلك إلى عدم إقبال الأفراد على طلب القروض في هذه القطاعات نظرا لضعف حجم القروض المقدمة لكل من هذه القطاعات لكونها تتطلب رؤوس أموال كبيرة، كما أنه توجد مؤسسات تمويلية أخرى متخصصة في تمويل هذه القطاعات مثل البنوك التجارية، ونلاحظ التغير في الحصيلة الإقراضية خلال سنة (2021) ارتفع بنسبة 18.59%، بسبب الإقبال الكبير للاستفادة من القروض، مقارنة بعدد المستفيدين في السنة الماضية (2020)، كما نلاحظ أن التغير في سنة الحالية (2022) انخفض بدرجة كبيرة بنسبة 39.19- %، مقارنة بالسنة الماضية.

2- الحصيلة الإقراضية حسب جنس المستفيد (2020 -2022): تتوزع القروض الممنوحة من طرف الوكالة للمستفيدين حسب جنسهم كما يلي:

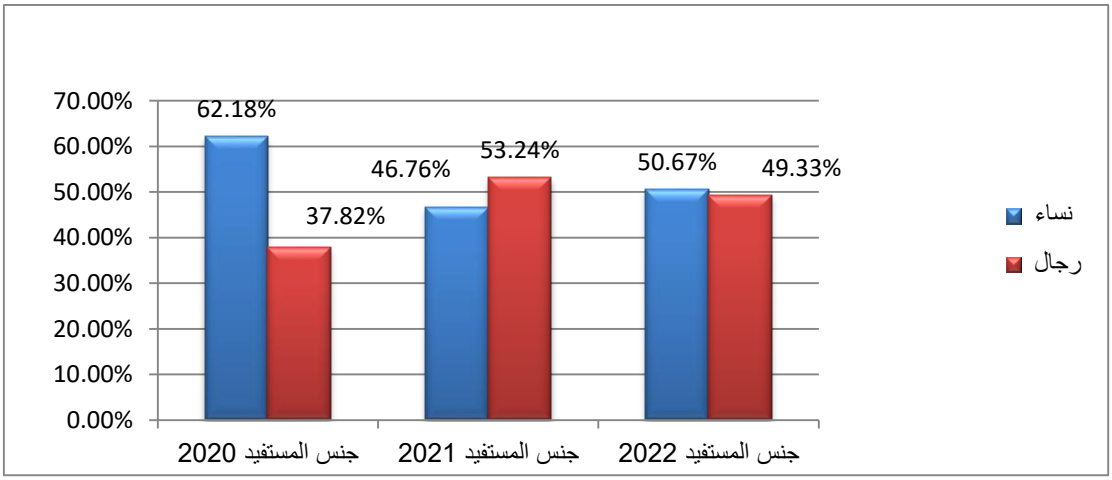
الجدول رقم (13 – 3): توزيع القروض الممنوحة حسب جنس المستفيد (2020 –2022).

		2020	2021	2022	المجموع
المستفيدون نساء	العدد	194	173	114	481
	النسبة %	%62.18	%46.76	%50.67	/
	التغير %	-	% 10.82 -	% 34.10 -	/
المستفيدون رجال	العدد	118	197	111	426
	النسبة %	%37.82	%53.24	%49.33	/
	التغير %	-	%66.94	% 43.65 -	
/	المجموع	**312**	**370**	**225**	**907**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف مدير وكالة Angemالمدية.

ويمكن تلخيص معطيات الجدول رقم (13 – 3)في الشكل التالي:

الشكل رقم (12 – 3): توزيع القروض الممنوحة حسب جنس المستفيد (2020 –2022).



المصدر: من إعداد الطالبين بالاستناد إلى معطيات الجدول رقم (13 - 3).

من خلال الجدول رقم (13- 3) والشكل رقم (12 - 3) نلاحظ أن العدد الإجمالي للمستفدين بلغ 312 مستفيد خلال سنة 2020 (فترة جائحة كورونا)، حيث أن النساء تشكلن غالبية المستفيدين من سلفات الوكالة بنسبة 62.18%، في حين أن حصة الرجال لم تتجاوز 37.82%، أما بالنسبة لسنة 2021 فإن العدد الإجمالي للمستفيدين قد ارتفع إلى 370 مستفيد مقارنة بالسنة الماضية حيث نلاحظ أن الرجال هم الأكبر حصة ولائيا من حيث الاستفادة من القروض الممنوحة بنسبة 53.24%، بينما النساء بنسبة 46.76%، وفي سنة (2022) فإن عدد المستفيدين الإجمالي قد انخفض إلى 225 مستفيد حيث استحوذت النساء على أكبر نسبة مقدرة ب 50.67%، بينما استفاد الرجال من القروض الممنوحة بنسبة 49.33%، ومن هاتين النسبتين يتضح أن الفرق صغير بين الجنسين في طلب القرض، ونلاحظ التغير في الحصيلة الإقراضية حسب جنس المستفيدين من النساء خلال سنة (2021) انخفض بنسبة 10.82-%، وبالمقارنة مع سنة (2022) فان التغير قد انخفض بدرجة اكبر بنسبة 34.10-%،أما بالنسبة لجنس المستفيدين من الرجال خلال سنة (2021) ارتفع بنسبة 66.94%، وهي نسبة كبيرة بمقارنتها مع سنة (2020)، اما بالنسبة لسنة (2022) نلاحظ انخفاض شديد في التغير بنسبة 43.65-%.

ومع تفشي وباء كورونا (كوفيد-19) وتنفيذا لتعليمات وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، وجهت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر دعوة لكل النساء الماكثات في البيت والحرفيين للتسجيل عبر بوابة الوكالة الالكترونية، للاستفادة من قروض مالية تمكنهم من فتح ورشات خاصة بخياطة المآزر والكمامات وإنتاج مواد التطهير وغيرها من مستلزمات الوقاية، وذلك بهدف دعم مساعي مكافحة انتشار هذا الوباء من جهة، ومن جهة أخرى لدعم الحرفيين من تأثيرات الوضع الصحي على نشاطاتهم، حيث يتولى خبراء الوكالة مهمة دراسة الملفات عن بعد والرد عليها في وقت قياسي[1].

كما أكدت وزيرة التضامن والأسرة وقضايا المرأة على ضرورة تدعيم وتوسيع مشاريع الشباب المتعلقة بالوقاية من كوفيد -19 والممولة ضمن جهاز تسيير القرض المصغر[2]،

[1] - الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، قروض ميسرة لفتح ورشات صناعة المستلزمات الطبية، تاريخ الاطلاع 2023/05/14، متاح على: https://www.angem.dz/ar/presse

[2] - وكالة الانباء الجزائرية، ضرورة توسيع مشاريع الشباب المتعلقة بالوقاية من كوفيد -19ضمن جهاز تسيير القرض المصغر، تاريخ الاطلاع 2023/05/14، متاح على: http://www.aps.dz/ar/societe/87291-19

مع إعطاء الأولوية في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للنشاطات التي تساهم في مكافحة انتشار هذا الوباء وتحديدا صناعة وسائل الحماية من كمامات وأطقم وأقنعة [1].

3- **الحصيلة الإقراضية حسب نمط التمويل (2020–2022)**: تتوزع القروض الممنوحة للوكالة حسب نمط التمويل للمستفيدين كما يلي:

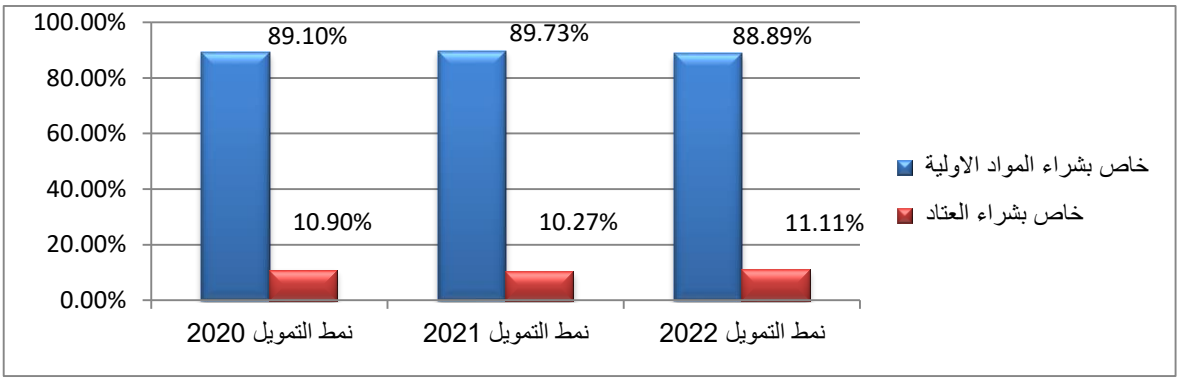
الجدول رقم (14 – 3): توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل (2020 –2022).

		2020	2021	2022	المجموع
خاص بشراء المواد الأولية بدون فوائد	العدد	278	332	200	810
	النسبة %	%89.10	%89.73	%88.88	/
	التغير %	-	%19.42	%39.76 -	/
خاص بشراء العتاد بدون فوائد	العدد	34	38	25	97
	النسبة %	%10.9	%10.27	%11.11	/
	التغير %	-	%11.77	%34.21 -	/
المجموع		**312**	**370**	**225**	**907**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف مدير وكالة Angemالمدية.

ويمكن تلخيص معطيات الجدول رقم (14- 3) في الشكل التالي:

الشكل رقم (13 – 3):توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل (2020 –2022).



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف مدير وكالة Angemالمدية.

[1] - وكالة الأنباء الجزائرية، وزارة التضامن ترافق جميع المبادرات لمكافحة الوباء كوفيد -19، تاريخ الاطلاع، 2023/05/14، متاح على: http://www.aps.dz/ar/societe/86933-19

وقد ساهمت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية المدية بخلق مناصب شغل عديدة من خلال المشاريع التي تم تمويلها والقروض التي تم تقديمها من طرفها، والجدول التالي يوضح مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2020-2022):

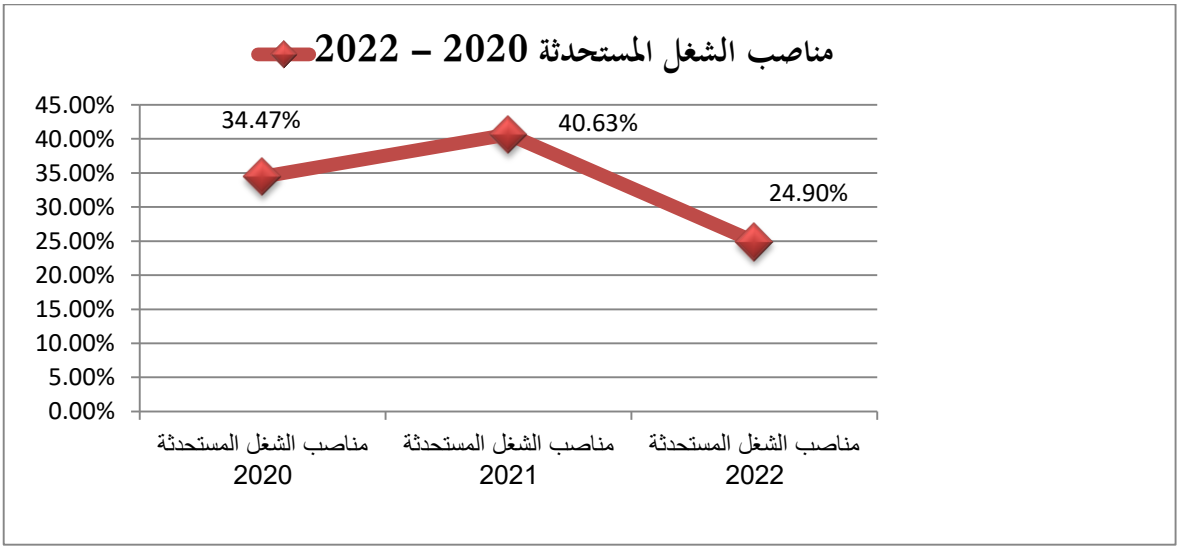
الجدول رقم (15 – 3): حصيلة مناصب الشغل المستحدثة إلى غاية 2022.

مناصب الشغل المستحدثة		2020	2021	2022	المجموع
	العدد	346	408	250	1004
	النسبة %	%34.47	%40.63	%24.90	%100
	التغير %	-	%17.92	%38.72 -	/

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف مدير وكالة Angem المدية.

ويمكن تلخيص معطيات الجدول رقم (15-3) في الشكل التالي:

الشكل رقم (14– 3): حصيلة مناصب الشغل المستحدثة (2020–2022).



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف مدير وكالة Angemالمدية.

من خلال الجدول رقم (15 – 3) والشكل رقم (14 -3) نلاحظ إن إجمالي عدد القروض الممنوحة من 2020 إلى 2022 أي خلال الجائحة قد بلغت 907 قرضا، حيث بلغت السلف الممنوحة بدون فوائد لشراء

المواد الأولية 810 قرض مصغر، أما عدد السلف بدون فوائد لشراء العتاد وصل إلى 97 قرض، وهذا راجع لسهولة الوثائق، كما لا تتطلب وقت طويل في منحها من طرف الوكالة بعد الموافقة على التمويل، ولإمكانية إعادة القروض نظرا لانخفاض مبلغها، ومن جهة أخرى يمكن تفسير الفرق الكبير بين الصيغتين في كون الصيغة الأولى الموجهة لشراء المواد الأولية يمكن أن يستفيد منها الشخص أكثر من مرة بشرط تسديد القرض السابق، بخلاف الصيغة الثانية فهي تتطلب وقت للدراسة والتحقق من استيفاء بعض الشروط التي تشترطها البنوك قبل قبولها عملية التمويل،كما نلاحظ زيادة في منح القروض الموجهة لشراء العتاد خلال فترة الجائحة وهذا يرتبط بمنح قروض موجهة لدعم أصحاب المشاريع التي تدخل في إطار مكافحة وباء كورونا الذي شهد تفشي كبير خلال هذه الفترة.

وقد ساهمت هذه القروض المقدمة من طرف الوكالة في خلق 1004 منصب شغل، حيث نلاحظ أن أغلب هذه المناصب أنشئت في صيغة تمويل سلفة بدون فائدة لشراء المواد الأولية لأن عدد الملفات الممولة في هذه الصيغة هي الأكبر، ومن خلال هذه المناصب المستحدثة تكون الوكالة قد ساهمت بشكل فعال في امتصاص جزء كبير من البطالة، لأن من بين الأهداف الأساسية للوكالة المساهمة الفعالة في سوق الشغل وامتصاص البطالة، ونلاحظ التغير في الحصيلة الإقراضية لشراء المواد الأولية دون فوائد خلال سنة (2021) ارتفع بنسبة 19.42%، وبالمقارنة مع سنة (2022) فان التغير قد انخفض بنسبة 39.76 -%، أما بالنسبة للتغير في الحصيلة لشراء العتاد دون فوائد خلال سنة (2021) ارتفع بنسبة 11.77%، وهو ارتفاع بنسبة ضئيلة بمقارنته مع سنة (2020)، أما بالنسبة لسنة (2022) نلاحظ انخفاض في التغير بنسبة 34.21 - %، في حين أن التغير في حصيلة مناصب الشغل المستحدثة خلال سنة (2021) فكانت بنسبة 17.92%، أما في السنة الموالية انخفض بنسبة 38.72- %.

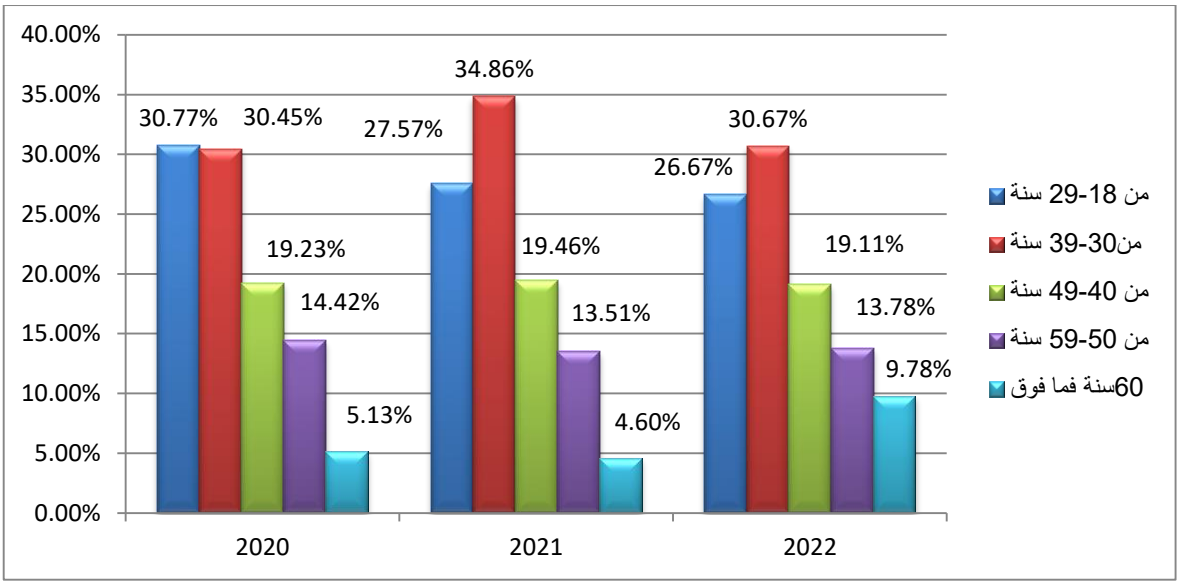
4-**الحصيلة الإقراضية حسب الشريحة العمرية (2020–2022)**: تتوزع القروض الممنوحة للوكالة حسب الشريحة العمرية للمستفيدين كما يلي:

الجدول رقم (16 – 3): توزيع القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية (2020 –2022).

	السن	العدد	النسبة	التغير
2020	من 18 – 29 سنة	96	30.77%	-
	من 30 – 39 سنة	95	30.45%	-
	من 40 – 49 سنة	60	19.23%	-
	من 50 – 59 سنة	45	14.42%	-
	اكبر من 60 سنة	16	5.13%	-
مجموع 2020		**312**	**34.40%**	**-**
2021	من 18 – 29 سنة	102	27.57 %	%6.25
	من 30 – 39 سنة	129	34.86%	%35.79
	من 40 – 49 سنة	72	19.46%	%20
	من 50 – 59 سنة	50	13.51%	%11.11
	اكبر من 60 سنة	17	4.60%	%6.25
مجموع 2021		**370**	**40.79%**	**-**
2022	من 18 – 29 سنة	60	26.67%	- %41.18
	من 30 – 39 سنة	69	30.67%	- %46.51
	من 40 – 49 سنة	43	19.11%	- %40.28
	من 50 – 59 سنة	31	13.78%	- %38
	اكبر من 60 سنة	22	9.78%	%29.41
مجموع 2022		**225**	**24.81%**	**-**
المجموع		**907**	**%100**	

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف مدير وكالة Angem المدية.

الشكل رقم (15 – 3): توزيع القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية (2020 –2022).



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف مدير وكالة Angem المدية.

من خلال الجدول رقم (16 –3) والشكل رقم (15 – 3) نلاحظ في سنة (2020) أن الفئة العمرية من 18-29 سنة هي الفئة الغالبة خلال فترة الجائحة حيث تتمثل نسبتها في 30.77% ، كما نلاحظ أن الفئة من 30-39 سنة هي الفئة التي هيمنت خلال السنتين المواليتين بنسبة 34.86%، 30.67%، على التوالي، ومنه نستنتج أن فئة الشباب هي الفئة الطموحة التي تملك المؤهلات والقدرات على إنشاء المشاريع وتنامي روح المقاولاتية، كما نلاحظ أن فئة من 18-29 سنة احتلت المرتبة الثانية في غالبية السنوات وهي السن التي يكون فيها الشخص نشيط وذو حيوية ويكون قد تحصل على وافر من التعلم والتكوين وتليها باقي الشرائح العمرية بنسب متفاوتة قليلة نسبيا مقارنة بفئات الشباب و فيها تقل القدرات والمؤهلات لدى كبار السن ويتناقص النشاط شيئا فشيء،ونلاحظ التغير في عدد القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية من 30-39 سنة خلال سنة (2021) وهي الفئة الغالبة في هذه السنة حيث ارتفعت بنسبة 35.79%، بالمقارنة مع عدد القروض الممنوحة التي كانت منخفضة سنة (2020)، أما بالنسبة للتغير في سنة (2022) نلاحظ انخفاض في عدد المستفيدين بنسبة 46.51%، من نفس الشريحة العمرية (30-39 سنة) والتي كانت هي الفئة الغالبة خلال السنتين (2021- 2022).

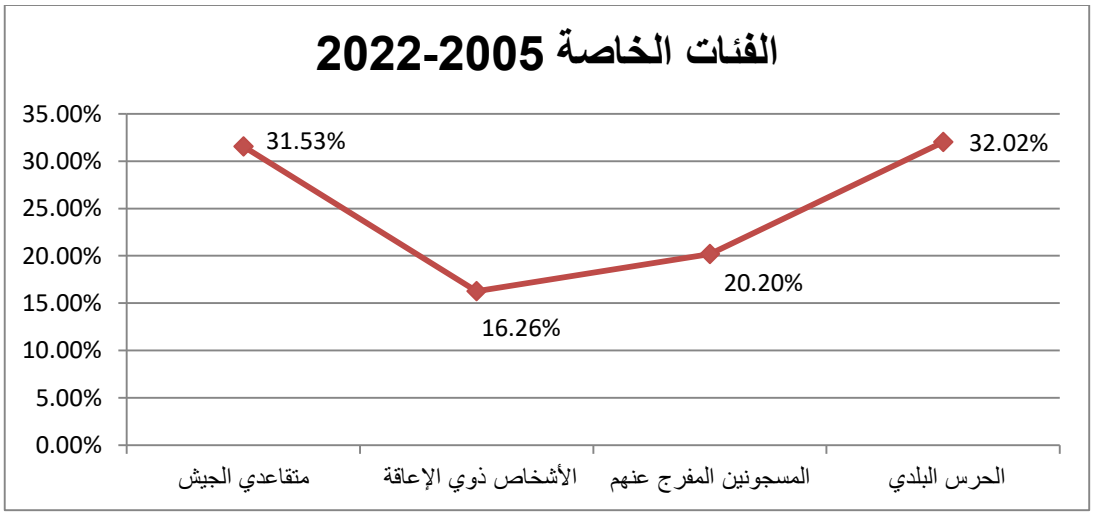
5- الحصيلة الإقراضية حسب الفئات الخاصة للوكالة الوطنية للتسيير القرض المصغر منذ نشأتها إلى غاية 2022: تسعى الوكالة إلى دمج عدة فئات في عالم الشغل لتمكينها من استحداث مشاريع خاصة، حيث تضم هذه الفئات الخاصة كلا من: الأشخاص ذوي الإعاقة، المسجونين المفرج عنهم، متقاعدي الجيش، الحرس البلدي، والجدول التالي يوضح عدد القروض الممنوحة لهذه الفئات:

الجدول رقم (17 – 3): توزيع القروض الممنوحة حسب الفئات الخاصة منذ نشأة الوكالة إلى 2022.

الفئات الخاصة	الحرس البلدي	المسجونين المفرج عنهم	الأشخاص ذوي الإعاقة	متقاعدي الجيش	المجموع
عدد المستفيدين	130	82	66	128	406
النسبة %	32,02%	20,20%	16,26%	31,53%	100%

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف المكلف بالإعلام لوكالة Angem بالمدية.

الشكل رقم (16 – 3): توزيع القروض الممنوحة حسب الفئات الخاصة منذ نشأة الوكالة إلى 2022.



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف المكلف بالإعلام لوكالة Angem بالمدية.

تتمثل المهام الرئيسية للوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر في مرافقة الفئات الهشة من خلال التكوين والتسويق، وذلك بمساعدة أكبر عدد ممكن من الفئات الضعيفة الموجودة في المجتمع، ومن بين هذه الفئات الخاصة نجد الفئات المحرومة والتي تعيش في وضع اجتماعي خاص من حيث التمويل المالي والمعنوي والتي لم تهمشها الوكالة، واعتمادا على معطيات الجدول رقم (17-3) فإن الإحصائيات تشير إلى أن فئة الحرس

البلدي استفاد من 130 قرض بنسبة 32.02 %من القروض المخصصة للفئات الخاصة، تليها فئة متقاعدي الجيش حيث استفادت من 128 قرض بنسبة 31.53 %، في حين استفادت فئة المسجونين المفرج عنهم من 82 قرض بنسبة 20.20%، وأخيرا فئة الأشخاص ذوي الإعاقة استفادت من 66 قرض بنسبة 16.25%، وهذا ما يفسر الرغبة في إعادة إدماج هذه الفئات في المجتمع وتحسين وضعيتهم حتى لا تهمش أكثر مما هي عليه من أجل دعم سبل العيش.

ثانيا:تقييم نشاط الخدمات غير المالية للوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر بالمدية (2020-2022).

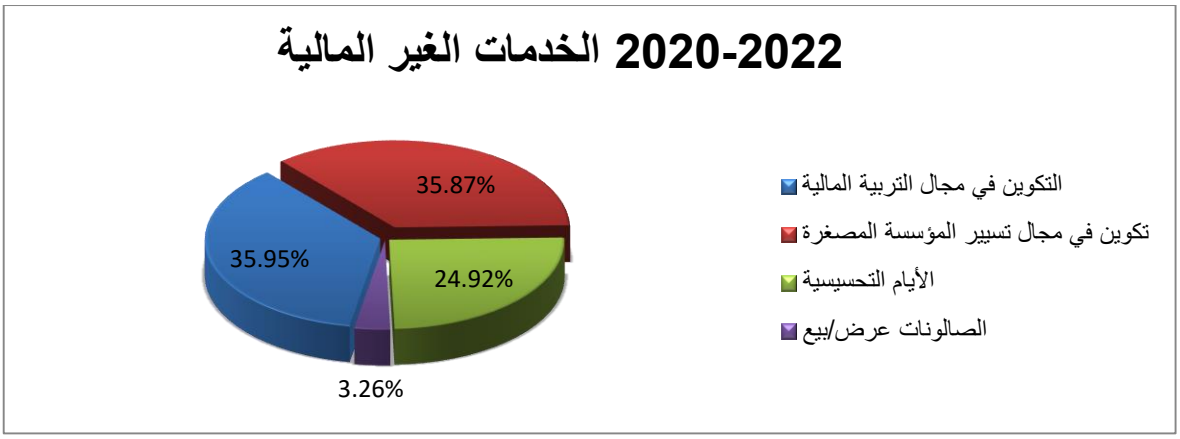
سنبين فيما يلي حصيلة نشاط الوكالة خلال فترة الجائحة إلى غاية 2022.

الجدول رقم (18 – 3): حصيلة الخدمات غير المالية (2020–2022).

الخدمات غير المالية	2020		2021		2022		
	عدد المستفيدين	النسبة %	عدد المستفيدين	النسبة %	عدد المستفيدين	النسبة %	المجموع
التكوين في مجال التربية المالية	44	29,33%	186	37,05%	200	36,76%	430
التكوين في مجال تسيير المؤسسة المصغرة	28	18,67%	201	40,04%	200	36,76%	429
العدد الإجمالي للمقاولين المكونين	**72**		**387**		**400**		**859**
التغير	_	_	_	437,50%	_	3,36%	_
الأيام التحسيسية	69	46%	102	20,32%	127	23,35%	298
الصالونات عرض/بيع	9	%6	13	2,59%	17	3,13%	39
إجمالي للمستفيدين من الخدمات غير المالية	**78**		**115**		**144**		**337**
التغير	_	_	_	47,43%		25,21%	_
المجموع	150	_	502	_	544	_	1196

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف المكلفة بالتكوين لوكالة Angem بالمدية.

الشكل رقم (17 – 3):حصيلة الخدمات غير المالية لوكالة Angem (2020–2022).



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف المكلفة بالتكوين لوكالة Angemبالمدية.

من خلال الجدول رقم (18-3) نلاحظ أن الوكالة قامت بتقديم خدمات غير مالية في إطار مرافقة المستفيدين من القروض المصغرة، ومن أهم هذه الخدمات نجد التكوين في التربية المالية، حيث استفاد منه 430 شخص خلال الفترة (2020-2022)، والتكوين في تسيير المؤسسة المصغرة ب429 مستفيد بمجموع 859مستفيد، وهذا التكوين لرفع القدرات والمؤهلات العلمية والمعرفية لدى المستفيد، أما عن باقي الخدمات غير المالية فعدد الأيام التحسيسية المقدمة وصالونات العرض والبيع المنظمة من طرف الوكالة الولائية التي وصلت إلى 298 يوم تحسيسي 39صالون خلال الفترة الممتدة (2020) إلى غاية (2022)، وهذا في إطار مساعدتهم وتسويق منتجاتهم خصوصا في بعض المناسبات كعيد المرأة، ونلاحظ العدد الإجمالي للمقاولين المكونين خلال سنة (2021) ارتفع بدرجة كبيرة جدا بنسبة 437.5 %، وبالمقارنة مع سنة (2022)، فإن نسبة الارتفاع كانت ضئيلة ب 3.36 %، أما بالنسبة للتغير في العدد الإجمالي للخدمات غير المالية خلال سنة (2021) ارتفع بنسبة 47.43%، وهي نسبة كبيرة بمقارنتها مع سنة (2020)، أما بالنسبة لسنة (2022) نلاحظ ارتفاع في عدد المستفيدين من هذه الخدمات بنسبة 25.21%.

المطلب الثالث: مستقبل التمويل المصغر في الجزائر.

تعتبر تجربة التمويل الأصغر بالجزائر حديثة النشأة نسبيا إذا ما قورنت بغيرها من التجارب المماثلة في بعض الدول، إذ كان لزاما على الدولة التفكير جديا في تطوير هذا النوع من التمويل وتدعيمه من خلال استغلال الإمكانيات البشرية والطبيعية، المتاحة واستغلال السوق الواسع الذي يتجسد في الطلب المتزايد على

منتجات التمويل المصغر، وخصوصا في ظل الوضع الاقتصادي الراهن الذي تعرفه الجزائر والذي شهد انخفاضا حادا في إيرادات الدولة نتيجة لهبوط أسعار النفط والناجم عن تفشي وباء كورونا (كوفيد-19).

أولا: الفرص المتاحة لتطوير التمويل المصغر في الجزائر.

يمكن للجزائر أن تطور في صناعة التمويل المصغر من خلال استغلال الفرص المتاحة للاستثمار والتي تعمل على زيادة الإنتاج الحقيقي الذي يعطي قيمة مضافة للناتج الوطني، ويمكن تلخيص هذه الفرص فيما يلي[1]:

أ. إقامة مؤسسات تمويلية متخصصة في مجال التمويل المصغر، دورها الأساسي تقديم مختلف خدمات التمويل المصغر لعملائها، تتمتع بالاستقلالية في التسيير وتحقق مجموعة من الأهداف أهمها:

- اتساع نطاق الانتشار: أي إمكانية الوصول إلى عدد أكبر من الفقراء وتغطية أكبر نطاق جغرافي؛
- عمق الانتشار: أي الوصول إلى أقل مستوى من الدخول (الفقراء والمعدومين والنساء الماكثات في البيت)؛
- جودة الخدمة: أي تقديم خدمات بصورة سريعة وميسرة بما يتلاءم والمتطلبات الفعلية للعملاء؛
- استمرار تقديم الخدمات المالية بصورة منتظمة، ويتحقق هذا من خلال تسعير الخدمات، بحيث تغطي تكاليفها، فلا يمكن أن تعتمد المؤسسات في تمويلها كليا على إعانات الدولة.

ب. تنشيط وتفعيل دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال التمويل المصغر: يكون ذلك من خلال عملية إشراك هذه المنظمات والجمعيات في مختلف البرامج الحكومية التي تعمل في مجال التمويل المصغر، فيتغير دورها من إغاثة الأفراد المحتاجين والفقراء إلى تنميتهم وتدريبهم، وتتحول إلى مؤسسات رسمية تنشط في مجال التمويل المصغر.

ت. فتح المجال للمستثمرين الخواص بإنشاء سوق تمويل مصغر في الجزائر من أجل الوصول إلى أكثر شريحة ممكنة من الفقراء، وتوسيع نطاق العمل والتمويل المصغر للوصول إلى جميع المناطق الريفية والنائية التي يكثر

[1] – حكيمة صيفاوي، بسمة عولمي، **التمويل الاصغر ودوره في دعم التشغيل في الجزائر في ظل جائحة كورونا وآفاق تطويره – دراسة تقييمية لتجربة Angem بالجزائر**، المجلة الدولية للآداء الاقتصادي، مخبر آداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركية الاقتصادية الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، المجلد 4، العدد الخاص، نوفمبر 2021، ص ص: (197 – 198).

فيها المحتاجين، وبالتالي استقطاب أكبر عدد ممكن من العملاء حتى تكون منافسة وجودة في تقديم الخدمات وتخفيض تكاليف التمويل.

ث. تنشيط دور دواوين الزكاة وصناديق الزكاة، وتأسيس مؤسسات تمويل مصغر قائمة على إيرادات صناديق الزكاة والوقف، بحيث يستغل جزء من هذه الإيرادات في تقديم قروض حسنة للشباب البطال الذي يتمتع بمؤهلات تسمح له بالحصول على القرض، من أجل استثمارها في مشاريع ناجحة، ويكون هذا وفقا للشريعة الإسلامية.

ج. بالنظر إلى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نجد أنها تعتمد في تمويلها على عائدات الدولة واعتمادها على الخزينة العمومية، وهذا من شأنه أن يؤثر على استمراريتها وديمومتها، لذا عليها أن تفكر في طرق أخرى لتمويلها كتحقيق عائدات من نشاطاتها تضمن لها تغطية تكاليفها وتحقيق إيرادات، لذا عليها استحداث صيغ تمويلية جديدة تحقق لها عوائد مثل صيغ التمويل الإسلامي كالمشاركة والمرابحة.

ح. يتوجب على الدولة وضع آليات مناسبة كفيلة بتلبية مختلف طلبات القروض بما يتناسب واحتياجات كل فئة، بحيث يتلقى كل طالب للتمويل المصغر وخاصة النساء الماكثات بالبيت والأفراد محدودي الدخل والبطالين وغيرهم ممن تستهدفهم مؤسسات التمويل المصغر طلبهم.

ثانيا: إستراتيجية الجزائر في تطوير التمويل المصغر في ظل وباء كورونا (كوفيد – 19):

أدى تفشي وباء الكورونا (كوفيد – 19) بشكل متسارع في الجزائر على غرار باقي دول العالم إلى التأثير على كافة قطاعات النشاط نتيجة للإجراءات والتدابير الوقائية المتخذة من أجل الحد من تداعيات هذه الجائحة، ومن بين القطاعات التي كان لها نصيب من التأثير قطاع التمويل المصغر ممثلا في التأثير على نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث تبنت إستراتيجية جديدة في منح القروض تهدف إلى ضمان الاستمرارية في النشاط وتقديم الخدمات للجمهور عن طريق التسجيل الإلكتروني في موقع الوكالة دون الذهاب إليها، وأطلقت في هذا الإطار حملة تحت شعار "استفد من القرض من بيتك"، بموجب ذلك أصبح بإمكان كل طالب قرض التسجيل في موقع الوكالة بإنشاء حساب خاص به، وتقديم طلب القرض بواسطة هذا الحساب، كما يتيح لهم هذا الحساب معرفة كافة المعلومات المتعلقة بالقرض وصيغ التمويل الممكنة واختيار

قطاعات النشاط التي يرغب طالب القرض النشاط فيها وشروط التأهيل المطلوبة، بالإضافة إلى مكونات الملف في حالة قبول طلب التمويل، كما يتيح تسجيل إمكانية متابعة مدى تقدم دراسة ملف التمويل.

وفي إطار دعم جهود الدولة الرامية إلى مكافحة انتشار الوباء قامت الوكالة بدعوة كافة الشباب الراغبين في الاستثمار في مجال مكافحة انتشار جائحة كورونا للتسجيل عبر بوابة الوكالة، وتقديم طلبات الاستفادة من قروض مصغرة تمكنهم من فتح ورشات خاصة بإنتاج مواد التطهير والتعقيم والكمامات والمآزر والألبسة الوقائية، وتتم دراسة هذه الطلبات عن بعد والرد عليها في وقت قياسي، وتسعى الوكالة من خلال هذه القروض الجديدة إلى تشجيع المشاريع الصغيرة التي تكون لها فائدة معممة، خاصة في ظل استمرار الوضع الصحي الصعب الذي يتطلب تظافر جهود كل الفاعلين الاقتصاديين بخصوص المؤسسات المصغرة.

وفي إطار هذه الظروف الصعبة سمحت الوكالة لبعض موظفيها ممن استفادوا من العطل الاستثنائية جراء هذه الجائحة بأداء العمل من بيوتهم، دون اللجوء إلى الحضور اليومي إلى مقرات الوكالة وإرسال هذه الأعمال عبر البريد الالكتروني الخاص بالوكالة، وفضلا عن ذلك مكنت الوكالة في ظل الجائحة المرافقين والمكونين من تقديم دورات تدريبية للمستفيدين من القروض بتقنية التحاضر عن بعد[1].

[1] – عثمان ولد الصافي، أحمد علماوي، ذهبية بن عبد الرحمان، **واقع التمويل الاصغر في الجزائر وأفاق تطويره لما بعد جائحة كورونا (كوفيد–19)**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد السادس، العدد 2، ديسمبر 2020، ص ص: (295 – 296).

خلاصة الفصل.

كان لتجربة التمويل المصغر في الجزائر المسير من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر آثارا إيجابية في العديد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، فقد ساهمت بشكل فعال في الاندماج الاقتصادي للعديد من الفئات في المجتمع مثل النساء الماكثات في البيت وأصحاب المداخيل الضعيفة، وحتى فئات ذوي الاحتياجات الخاصة وتمكينهم من إنشاء مؤسسات تخرجهم من دائرة الفقر، فبالرغم من هذا إلا أن تحليلنا للمعطيات المتعلقة بنشاطها يثبت وجود فرق كبير بين الأهداف المسطرة والأهداف المنجزة.

من هنا يتعين على القائمين على هذه الوكالة إعادة النظر في آليات منح الدعم واستهداف القطاعات المنتجة، حتى تتمكن من تحقيق الأهداف المنوطة بها فيما يتعلق بمكافحة البطالة وإنشاء مؤسسات مصغرة تساهم في خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، ويتبين لنا أن هناك إقبال كبير على الوكالة للاستفادة من قروض مصغرة لتمويل النشاطات وإنشاء مؤسسات مصغرة تساهم في دفع عجلة التنمية، وبالتالي توفير مناصب شغل ومعالجة مشكل الفقر والبطالة لدى الأشخاص المستبعدين من النظام المالي الرسمي، سواء كانوا شباب، وأسرا ذات دخل محدود، وبالتالي تكون الوكالة ساهمت بشكل فعال في إضافة قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

الخاتمة

خاتمة

التمويل المصغر هو آلية حديثة تعكس مساعي الدول في تشجيع المبادرات الفردية للأشخاص الذين يحاولون تحسين مستوى معيشتهم ، والجزائر من بين هذه الدول التي تسعى لإمداد الفئات الهشة والطبقات الفقيرة بالتمويل اللازم في شكل قروض مصغرة تغطي حاجياتهم ومتطلباتهم من خلال البدء في مشاريعهم المصغرة الخاصة والاستثمار فيها، والتي تدر عليهم أرباحا تمكنهم من تجاوز قيود البطالة التي تُمّثل أحد التحديات الكبرى التي تواجه الدول، ودعم المشاريع بقروض مصغرة يساهم في التقليص من معدلات البطالة وهي الطريقة الأنجع لإنشاء مناصب شغل مستحدثة ومنها تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، كما يعتبر التشغيل من بين أهم المواضيع التي اهتمت بها الجزائر وسعت إلى تحقيق اكبر قدر ممكن من العمالة واستغلالها أحسن استغلال من جهة، ومكافحة البطالة والحفاظ على أمن المجتمع من جهة أخرى، فقد حاولت الجزائر مواجهة هذه المشكلة من خلال وضع إستراتيجية ومجموعة من الأجهزة لتعميمها على كامل التراب الوطني.

وفي ظل جائحة كورونا (كوفيد -19) برز دور الجزائر عبر جهازها المتمثل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي ساهمت بشكل فعال في محاربة الوباء والتصدي له، من خلال إدماج فئة الشباب وخاصة فئة النساء ومنحهم القروض الموجهة لتصنيع المستلزمات الطبية كالأقنعة الواقية والمآزر وتصنيع المعقمات وغيرها في إطار التصدي لجائحة كورونا.

تقييم الفرضيات:

من خلال هذه الدراسة يمكن الإجابة عن التساؤلات السابقة الذكر باختبار الفرضيات المذكورة سابقا، أين تم التوصل إلى الآتي:

- برامج التمويل المصغر ساهمت بفعالية في تمويل ودعم المشاريع المصغرة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**
- نجحت الدولة الجزائرية خاصة عبر وكالة تسيير القرض المصغر في تطبيق سياسة التشغيل التي كانت أداة فعالة في تخفيف عبء البطالة. **وهذا ما يثبت أن الفرضية الثانية صحيحة.**

- كان لعدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر دورا كبيرا أيضا في مجابهة ظاهرة البطالة. **وعليه فالفرضية الثالثة صحيحة.**

نتائج الدراسة:

بعد الدراسة والتحليل لهذا الموضوع قد توصلنا إلى النتائج التالية:

أ- النتائج الخاصة بالجانب النظري:

- هذا النوع من التمويل يصادف الكثير من العوائق كطول الإجراءات خاصة فيما يتعلق بمنح القروض، مما يجعل إنشاء المؤسسة يستغرق فترة طويلة؛
- يعتبر التمويل بالقرض المصغر أداة مثلى لتخفيض نسب البطالة في المجتمعات، وتوفير التمويل اللازم لمن يرغب في إقامة مشاريع مصغرة؛
- ساهم التمويل المصغر في التخفيف من حدة البطالة من خلال استحداث مناصب شغل، وتمكين الفقراء من زيادة دخلهم الأسري.
- البطالة تؤثر على النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بآثار خطيرة جدا.
- تساهم سياسة التشغيل في توفر المزيد من فرص العمل والتي تساهم بدورها في التخفيف من البطالة.

ب- النتائج الخاصة بالجانب التطبيقي:

- تعدد القطاعات الاقتصادية الموجه لها التمويل المصغر كالصناعة التي هيمنت على اكبر نسبة من التمويل المقدم من طرف وكالة المدية بنسبة 48.35%، ثم يليه الفلاحة، والأشغال العمومية، وهذا تماشيا مع طبيعة المنطقة المتسمة بطبيعتها الريفية، والاهتمام بهذه القطاعات راجع إلى التطورات الاقتصادية الراهنة في ظل انتشار فيروس كورونا، وكذلك ربحية هذه النشاطات وسهولة إنشائها.
- رغم التسهيلات والامتيازات الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، إلا أنه يوجد عزوف كبير لدى المواطنين للحصول على التمويل المصغر بسبب نظرتهم الدينية للتعاملات مع البنوك والمؤسسات المالية على أنها ربوية؛
- النساء هن الفئة الأكثر استفادة من التمويل المصغر؛

- أغلب مناصب الشغل المستحدثة في وكالة المدية أنشأت في صيغة تمويل شراء المواد الأولية بدون فوائد.
- فئة الشباب هي الفئة الغالبة في التمويل المقدم من طرف وكالة المدية لإنشاء مشاريعهم الخاصة وتنامي روح المقاولاتية لديهم.
- بالرغم من نجاح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في رفع معدلات التشغيل، وتخفيض نسب البطالة في الجزائر، وتقديمها المساعدات المالية والامتيازات الجبائية، إلا أنها تعاني من معوقات متعلقة بالجهاز المشرف على الوكالة وعدم مرافقة ومتابعة المستفيدين؛
- ساهم التمويل المصغر في الجزائر في الإدماج لبعض الفئات مثل النساء الماكثات في البيت والفئات ذوي الاحتياجات الخاصة في القطاع الإنتاجي.
- استفادة قطاع التمويل المصغر من جائحة كورونا (كوفيد -19) عن طريق استغلال تكنولوجيا الاتصالات الحديثة والتواصل عن بعد لتقديم الخدمات المالية إلكترونيا، وحتى تقديم الخدمات غير المالية مثل إقامة الدورات التدريبية للمستفيدين بتقنية التحاضر عن بعد؛
- نشاط التمويل المصغر في الجزائر أشبه بما يكون نظام مساعدات اجتماعي يغيب عنه الطابع التجاري، وهو ما يفسر الضعف في نسب استرداد القروض وعدم استدامة برامج التمويل المصغر؛
- احتكار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لجانب كبير من سوق التمويل المصغر، وبالتالي عدم فتح السوق للمنافسة؛
- تمنح القروض المصغرة بصيغة الإقراض الفردي وعدم وجود صيغة الإقراض الجماعي التي أثبتت فعاليتها في بعض الدول.

الاقتراحات:

انطلاقا من النتائج السابقة الذكر يمكن أن نقدم جملة من المقترحات التي نراها ضرورية، وهي كالآتي:

- إعادة النظر في صيغ التمويل التي تقدمها الوكالة، خصوصا صيغة التمويل الثلاثي؛
- إعادة هيكلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، خصوصا الوكالات الولائية فيها؛
- إعادة النظر في الإجراءات المعمول بها في تقديم خدمة التمويل المصغر من طرف الوكالة، وذلك من خلال تعزيزها بإجراءات أخرى تساعد على السير الحسن للوكالة؛

- إعادة النظر في الفئات المستهدفة من عمليات التمويل المصغر؛
- العمل على وضع إستراتيجية واضحة حول التمويل المصغر في الجزائر، وذلك من خلال الاعتماد على خبرات بعض الدول الرائدة في هذا المجال، والناجحة فيه؛
- توسيع شبكة خدمات التمويل المصغر كالادخار والتأمين والتحويلات، وعدم اقتصارها على تقديم القروض المصغرة فقط؛
- القيام بعمليات إحصاء دقيقة للفئات المستهدفة من فقراء وأصحاب المداخيل المتدنية ومحاولة الوصول إليهم من قبل مؤسسات التمويل المصغر؛
- دعم الفكر المقاولاتي لدى الشباب وتحفيزه على المبادرة وخلق مشاريع إنتاجية صغيرة؛
- الزيادة في مبالغ التمويل المصغر لأنها غير كافية لدعم المشاريع، مع مراعاة قيمة الدينار وتأثير التضخم على أسعار المواد الأولية.

آفاق الدراسة:

على ضوء ما تم تناوله عبر هذه الدراسة وبناء على النتائج المتوصل إليها، نقترح جملة مواضيع التي نعتقد أنها تشكل أفاقا لهذه الدراسة:

- دور التمويل المصغر في تطوير المؤسسات الناشئة (START UP)؛
- حوكمة مؤسسات التمويل المصغر ومدى مطابقتها لمعايير الرقابة الدولية؛
- دور التمويل المصغر في تطوير المقاولاتية النسوية؛
- دراسة التمويل المصغر بالمقارنة بين دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ودور صندوق الزكاة؛
- دور القرض المصغر في محاربة الفقر والبطالة ضمن أطر تنظيمية وتشريعية مناسبة؛
- دراسة أثر التمويل المصغر على التنمية " دراسة مقارنة بين تجارب الدول الأسيوية والإفريقية والشرق الأوسط".

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب

1. السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مؤسسة رؤيا للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، الاسكندرية، مصر، 2008.
2. أحمد الأشقر،**الاقتصاد الكلي**، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
3. جميل أحمد محمود خضر وآخرون، **البطالة: الأسباب والآثار وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات–دراسة حالة المملكة العربية السعودية–**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة القاهرة، مصر، 2013.
4. حامد حسن، **عقود التمويل المستجدة في البنوك الإسلامية–دراسة تأصيلية تطبيقية–**، دار الميمان للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، الرياض، السعودية، 2011.
5. خالد واصف الوزني ، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2000.
6. رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة ومشكلات تمويلها**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر،2008.
7. زينب صالح الأشوح، **الاطراد والبيئة ومداواة البطالة**، دارغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003.
8. ضياء مجيد الموسوي،**النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، بن عكنون، الجزائر، 2005.
9. عبد القادر خليل، **الاقتصاد البنكي مدخل معاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
10. علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
11. عبد الحكيم رشيد، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ، دار البداية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.

12. فريد النجار، **البورصات والهندسة المالية**، مؤسسات شباب الجامعة، القاهرة، مصر،1998.

13. ميثم عجام، **التمويل الدولي**، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.

14. محمد عثمان إسماعيل حميد ،**أساسيات ومبادئ التمويل والإدارة المالية في منظمات الأعمال**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2006.

15. مصطفى يوسف كافي،**الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، مكتبة المجتمع العربي، 2014، عمان، الأردن، 2014

16. مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل "التجربة الجزائرية"**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.

17. محمد علي الليثي وآخرون، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 1997.

18. مصطفى سلمان وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

19. معين أمين السيد، **محاضرات في: مدخل للاقتصاد تاريخ الوقائع الاقتصادية مدخل لإدارة الأعمال**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الطبعة الأولى، 2014.

20. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد –من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010.

الأطروحات والمذكرات

1. سمير حفاصي، **اختبار علاقة أوكن بين البطالة والنموالاقتصادي لدول المغرب العربي – دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1990–2017)–**، أطروحة دكتوراه غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2021.

2. صباح زروخي، **أثرالنمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر –دراسة قياسية للفترة (1986 – 2015)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017.

3. عبد الرزاق نجية صالحي، **دور التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة نحوتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر – دراسة حالة Angem–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019.

4. كوثر زيادة، **واقع سياسة التشغيل في معالجة البطالة في الجزائر من خلال المخطط الخماسي 2010 – 2014**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018.

5. سميحة يونس، **خريجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007.

6. جباري، **آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001– 2012**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2015.

7. أنور أمين بوزلزل، **مساهمة في اقتراح آليات لترشيد التمويل المصغر "دراسة حالة: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الفرع الجهوي –بسكرة–**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2021.

8. بوجمعة بلخيري، **القروض المصغرة ودورها في توسيع نشاط السوق المحلية "دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وكالة أدرار"**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018.

9. حليمة الشيخ، **مشكلة البطالة في الجزائر: دراسة في الواقع وطرق المعالجة 2019 – 2021**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2022.

10. حليمة عالم، **سياسة التشغيل في الجزائر ودورها في الحد من البطالة "دراسة حالة مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن"**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2015.

11. خليل ولد ونوغي، **أثر البرامج التنموية على البطالة والتشغيل في الجزائر(2019/2000)**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021.

12. خولة بوقرة، **دور التمويل الأصغر في تطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة، ANGEM CNAC, ANSEG** ، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021.

13. رشيدة بوقرة ، **قياس أثر النمو الاقتصادي على معدل البطالة "دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2013"**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015.

14. زينب بوسليمان، **تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة "دراسة قياسية لمعدلات البطالة دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2015)**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2017.

15. زوليخة جاب الله، ندى الريحان رمضان، **دور التمويل متناهي الصغر في تعزيز المقاولاتية دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-تبسة-**،مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2021.

16. سليمة مسعودي، **مشاريع التنمية المحلية ودورها في زيادة التشغيل "دراسة حالة قطاع السكن بولاية المدية 2005-2015"**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2016.

17. سمية حفاف، **دور القرض المصغر في دعم وتمويل المشاريع الحرفية للمرأة –دراسة عينة من النساء المستفيدات من تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة في الفترة الممتدة بين 2010-2014 –**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.

18. سلمى رابحي، حسناء دادو، **تقييم سياسات التشغيل في الجزائر "دراسة حالة –ولاية ادرار-"**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2019.

19. سفيان عوادي، سيف الدين خليل، نصر الدين بن علي، **أثر المتغيرات الاقتصادية على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2022.

20. شهناز لغواطي، فريالجدو، **اثر الإنفاق الحكومي على البطالة "دراسة قياسية خلال الفترة (1980–2018) باستخدام نموذج (ARDL)**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2021.

21. فطوم قنان، **سياسات التشغيل في الجزائر ودورها في الاستقرار الاجتماعي –دراسة حالة الوكالة الوطنية للتشغيل بسيدي عيسى–(2017 – 2018)**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ، 2018.

22. فوضيل غوالم، **دور آلية التمويل المصغر في إنشاء الأسر المنتجة "دراسة مقارنة بين الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ورقلة (الجزائر) ومؤسسة التنمية الاجتماعية ولاية الخرطوم (السودان) في الفترة الممتدة ما بين (2010–2014)**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2016.

23. كريمة ميلي، **التمويل المصغر وآليات تنفيذه في الجزائر– دراسة حالة وكالة دعم وتشغيل الشباب بالمسيلة** _، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015.

24. ليدية سليماني، ديهية سليماني، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم سياسة التشغيل في الجزائر 2001 – 2009 "دراسة حالة مؤسسة متوسطة لإنتاج الحليب والألبان Le fermier بتيزي وزو"**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015.

25. محمد شريف موساوي،محمد أولاد علي، **التمويل الإسلامي كآلية بديلة لتمويل المؤسسات المصغرة–دراسة تجربة اليمن والسودان**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية، ادرار، 2018.

26. منير بن غروزي ، **أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة**، مذكرة ماسترغير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018.

27. محمد بوراس، صابر حاجي، **قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على البطالة في الجزائر الفترة (2000–2020)**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021.

28. نعيمة خرفي، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التقليل من البطالة "دراسة حالة الجزائر 2017/2007"**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020.

29. ميلود بودالي، مروان بحة، **القروض المصغرة ودورها في الحد من البطالة –دراسة حالة وكالة ولاية المدية لتسيير القرض المصغر ANGEM MEDEA–**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2022.

30. هالة سويسي، **التمويل الأصغر كتقنية حديثة لتفعيل وتطوير المؤسسات المصغرة– عرض تجربة السودان والجزائر–**،مذكرة ماستر غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مركز عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2020.

31. هوارية موساوي ، مبروكة كوبي، **مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة وكالة ادرار خلال الفترة (2015–2019)**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2020.

32. هاجرة مسعي احمد، **دور الزكاة في التقليل من البطالة "صندوق الزكاة لولاية الوادي نموذجا"**، مذكرة ماستر غير منشورة، ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2015.

33. يحي مراح ، خليل معمري، **دور التمويل متناهي الصغر في مكافحة الفقر**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2021.

الملتقيات

1. آمنة مرزوق، **آلية التمويل متناهي الصغر الإسلامي – البنوك الإسلامية**، ملتقى وطني حول "التمويل متناهي الصغر كآلية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، ماي 2022.

2. الضاوية يسبع، زينب غزازي، **دور التمويل متناهي الصغر في الحد من الفقر بالجزائر**، ملتقى وطني حول "التمويل متناهي الصغر كآلية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، ماي 2022.

3. نعيمة شلابي، بلقاسمي زايدي، **إستراتيجية التمويل متناهي الصغر كآلية لدعم وترقية المؤسسات المصغرة في الجزائر–دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM –**، ملتقى وطني حول: التمويل متناهي الصغر كآلية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، ماي 2022.

4. علي مكيد، جميلة خديم ، **القرض المصغر بين الدعم والإعفاء نحوخلق مناصب شغل والتخفيف من تفشي ظاهرة الاقتصاد الموازي الشرعي**، ملتقى وطني افتراضي حول التمويل متناهي الصغر كآلية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، جامعة يحي فارس، المدية، ماي 2022.

5. كمال باصور، محمد أمين بلكحل، صيغ التمويل المستخدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ودورها في تنمية المشاريع المصغرة بالجزائر، ملتقى وطني افتراضي حول التمويل متناهي الصغر كآلية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية ماي 2022.

6. زهور بلطرش، أمينة شرقي، **مؤسسات التمويل المتناهي الصغر ودورها بين تحقيق الانتشار للوصول إلى الفقراء وتحقيق الاستدامة المالية–دراسة لبعض مؤسسات التمويل المصغر في الدول العربية**، ملتقى وطني افتراضي حول التمويل متناهي الصغر كآلية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، ماي 2022.

7. خديجة عراب هريش، عبد الغني كحلة، بوعمرة جودي، **متطلبات التمويل الإسلامي المصغر كآلية لتفعيل قطاع التمويل متناهي الصغر–دراسة حالة بنك البركة الجزائري–**، ملتقى وطني افتراضي حول التمويل متناهي الصغر كآلية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، ماي 2022.

8. فاطمة الزهراء مغدور، عماد معوشي، **التمويل متناهي الصغر– مفاهيم، نماذج وتحديات –**، ملتقى وطني افتراضي حول التمويل متناهي الصغر كآلية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، ماي 2022.

9. محمد برابح، خديجة قرشي، **مفاهيم أساسية حول التمويل متناهي الصغر**، ملتقى وطني افتراضي حول:التمويل متناهي الصغر كآلية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة يحي فارس، المدية،ماي 2022.

10. محمد أمين زاهي، ناريمان جودي، **التجارب الدولية الرائدة في مجال التمويل متناهي الصغر**، ملتقى وطني افتراضي حول التمويل متناهي الصغر كآلية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، ماي 2022.

11. عائشة موزاوي، سالم قاسي، **تجارب ونماذج عن التمويل متناهي الصغر**، ملتقى وطني افتراضي حول التمويل متناهي الصغر كآلية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة، يحي فارس، المدية، ماي 2022.

12. كمال قبايلي، سمير وكال، **الإطار ألمفاهيمي للتمويل المتناهي الصغر**، الملتقى الوطني الافتراضي حول:التمويل متناهي الصغر كآلية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، ماي 2022.

13. نور الهدى مرنيز، عبد الرزاق كبوط، **واقع التمويل بالغ الصغر في الجزائر وأثره على الفقر**،مخبر الدراسات المغاربية الاقتصادية LEEM، ملتقى الوطني الافتراضي حول: التمويل متناهي الصغر كآلية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، ماي 2022.

14. نسيمة بن يحي، فتيحة كون، **مبادئ وآثار التمويل المتناهي الصغر ومتطلبات نجاحه**، ورقة عمل بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني الافتراضي حول التمويل متناهي الصغر كآلية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، ماي 2022.

15. أميرة بلقاسمي، **التمويل المصغر في الجزائر كآلية لاحتواء الفقر والبطالة: –دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM**، الملتقى الوطني حول: "التمويل متناهي الصغر كآلية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، ماي 2022.

16. مهدي خلوفي ، **التمويل متناهي الصغر في الجزائر بين الواقع والمأمول**،الملتقى الوطني الإفتراضي حول: التمويل متناهي الصغر كآلية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، ماي 2022.

المجلات

1. أنيسة بركان، **التجارب الآسيوية الرائدة في مجال التمويل المصغر**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، المجلد 8، العدد 01.
2. أشرف إبراهيم عطية، **تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على الاقتصاد المصري**، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد: 3، العدد: 3، 2022.
3. – أمين قسول، إبراهيم لجلط، **تأثير جائحة كورونا على مقدمي الخدمات المالية للفقراء والسبل الممكنة للحد من الأزمة – مؤسسات التمويل الأصغر نموذجا –**، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المركز الجامعي إيليزي، الجزائر، العدد 01، ديسمبر 2022.
4. بشير عبد الكريم، **تصنيفات البطالة ومحاولة قياس هيكلية والمحيطة منها خلال عقد التسعينات**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد الأول، 2004.
5. بوعلام مولاي، محمد سفير، **دراسة كمية تحليلية للعلاقة بين البطالة وبعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة: 1970–2014**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات،جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر،المجلد 2، العدد الثالث، ديسمبر 2017.
6. حكيمة صيفاوي، بسمة عولمي، **التمويل الاصغر ودوره في دعم التشغيل في الجزائر في ظل جائحة كورونا وآفاق تطويره – دراسة تقييمية لتجربة Angem بالجزائر**، المجلة الدولية للآداء الاقتصادي، مخبر آداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركية الاقتصادية الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، المجلد 4، العدد الخاص، نوفمبر 2021.
7. رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مجلة عالم المعرفة، مركز دراسات الوحدة العربية، الكويت، العدد 226، أكتوبر 1998.

8. سعدية زايدي، **سياسات التشغيل في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد: 13، ديسمبر 2017.

9. عبد القادر مطاي، أمين قسول، إبراهيم بلقلة، **التمويل الأصغر في الجزائر الواقع والمأمول**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر، العدد: 03، 2018.

10. عثمان ولد الصافي، أحمد علماوي، ذهبية بن عبد الرحمان، **واقع التمويل الأصغر في الجزائر وأفاق تطويره لما بعد جائحة كورونا (كوفيد–19)**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد السادس، العدد 2، ديسمبر 2020.

11. عصام عبد الوهاب، كمال الدين محمد عثمان البشير، **دور التمويل الأصغر في تطوير المشروعات الصغيرة : تجربة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية**، مجلة شبكة أبحاث العلوم الاجتماعية، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان، 30 مارس 2015.

12. عفيف بوعتو، **تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للمشاريع المصغرة– دراسة حالة: فرع ANGEM لمستغانم خلال الفترة (2012/2018)**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019.

13. عبد الرزاق مولاي لخضر، **تقييم أداء سياسات سوق الشغل في الجزائر2000 – 2011**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 10، أكتوبر 2012.

14. عثمان ولد صافي وآخرون، **واقع التمويل الأصغر في الجزائر وآفاق تطويرها لما بعد جائحة كورونا (كوفيد–19)، دراسة تقييميه لتجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، المجلد السادس ، العدد 2، ديسمبر2020.

15. عالية عبد الحميد عارف، **إدارة القروض متناهية الصغر: الآليات والأهداف والتحديات**، المجلة العربية للإدارة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مجلد 29، العدد الأول، جوان 2009.

16. عيسى رحيمي، عادل قرقاد، **ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وآثارها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية**، جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف–، العدد: 00، 2018.

17. عقبة ريمي، سعدية قصاب، **دراسة العلاقة بين البطالة والجريمة حالة الجزائر –خلال الفترة 2010/2001–**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد الثاني، العدد السابع، 31 ديسمبر 2014.

18. فاطمة بوسالم، نضال يدروج، **سياسة التشغيل في الجزائر بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة الجزائر 03،الجزائر، العدد الثاني، سبتمبر 2017.

19. وفاء مساح، حكيم شبوطي، **التمويل الإسلامي المصغر بين السياسات المنتهجة وواقع الممارسة–دراسة تجربة الجزائر والسودان–**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، العدد 13، جوان 2018.

المراسيم

1. المرسوم الرئاسي رقم 13/04، المتعلق بجهاز القرض المصغر، المؤرخ في 22 جانفي 2004، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، 2018.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

ONE, Rapport mondial sur le développement humain, de Boeck Université, Bruxelles, 2000.

1. Abdallah Razika, Ait Ali Belkacem**, la contribution de la caisse nationale d'assurance chômage a la création de l'emploi : cas de la wilaya de Tizi Ouzou**, mémoire de master en sciences commerciales , option : finance, faculté des sciences économiques commerciales et des sciences de gestion, université de Mouloud Mammeri de Tizi Ouzou, 2017.
2. GillesFerreol, Philippe Deubel ,**Economie du travail. Armand Colin**, Paris, France, 1990.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

1. https://www.angem.dz/ar/article/decret-presidentiel-n-04-13/
2. https://www.angem.dzar/article/presentation/
3. https://www.angem.dz/ar/article/cader-de-creation/
4. https://www.angem.dz/ar/article/organigramme-de-l-angem/
5. https://www.angem.dz/ar/article/le-dispositif-du-micro-credit/
6. https://www.angem.dz/ar/article/le-dispositif-du-micro-credit/
7. https://www.angem.dz/ar/article/services-non-financiers/
8. www.angem.dz/
9. https://www.angem.dz/ar/article/contitution-du-dossier/
10. www.angem.dz/ar/article/les-formes-de-financement-du-micro-credit/
11. https://www.who.int/ar/news-room/questions-and-answers/item/coronavirus-disease-covid-19/

12. https://www.angem.dz/ar/presse/

13.http://www.aps.dz/ar/societe/87291-19/

http://www.aps.dz/ar/societe/86933-19/

الملاحق

الملحق رقم: 01



الملحق رقم:02



الملحق رقم: 03

وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تمكين المرأة اقتصاديا: واجب و تحدي

للنساء اللواتي في حالة بطالة، أو يمارسن عملا مؤقتا و غير منتظم أو اللواتي بلا دخل،
للنساء الراغبات في إنشاء أو استئناف نشاط اقتصادي مصغر مدر للدخل حتى في البيت،

لكـــــن في حاجة إلى الإمكانيات المالية، تولي وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة اهتماما كبيرا لطموحات النساء حاملات المشاريع و ذلك بمرافقتهن في مسارهن لتمكينهن اقتصاديا.

حي 1516 مسكن عدل - عين المالحة - الجزائر
الموقع الالكتروني www.angem.dz

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تستجيب لإحتياجات النساء عن طريق جملة من الخدمات.

الخدمات المالية

- سلفة بدون فوائد لشراء مواد أولية و التي لا تتجاوز كلفتها 100000 دج قد تصل إلى 250000 دج في ولايات الجنوب.
- قروض بنكية بدون فوائد لا تتجاوز كلفتها 1000000 دج، لأجل إنشاء نشاطات جديدة.

الخدمات غير المالية

- المرافقة والنصح و المتابعة من طرف مرافقات الوكالة.
- التكوين في مجال إنشاء و تسيير المؤسسات المصغرة للنساء حاملات المشاريع أو المقاولات.
- التكوين في مجال التربية المالية للنساء اللواتي نشأن مشاريعهن المصغرة في البيت.
- تنظيم صالونات لعرض و بيع المنتوجات و الخدمات المنجزة من طرف النساء.
- الاستفادة من خدمات البوابة الكترونية الخاصة بالإعلانات المجانية، قصد الترويج للمنتوجات و الخدمات وتسويقها.

بإمكان النساء الإستفادة أيضا من:

- فترة تأجيل التسديد مقدرة بثلاث سنوات (3).
- فترة تسديد القرض تصل مدتها إلى ثمان سنوات (8).

لطلب قرض مصغر، يجب:

- بلوغ سن 18 فما فوق.
- عدم امتلاك مداخيل أو إمتلاك مداخيل غير ثابتة و غير منتظمة.
- إثبات مقر الإقامة.
- التمتع بمهارات أو قدرات تتوافق مع النشاط المرغوب انجازه.
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات.
- الالتزام بالتسديد حسب الجدول الزمني: القرض للبنك، السلفة بدون فوائد للوكالة.

عند الإستجابة لشروط التأهيل لجهاز القرض المصغر،

تقوم مرافقة الوكالة بـ:

- دراسة المشروع.
- توجيه النساء من خلال النصح و المرافقة لتجسيد النشاط الاقتصادي.
- عرض الملف لدى لجنة التأهيل و التمويل على مستوى الوكالة الولائية.

بمن يجب الإتصال ؟

بالفرع المحلي التابع للوكالة و الأقرب من مقر الإقامة :

- خلية المرافقة على مستوى الدائرة ،
- المديرية الولائية.

للمزيد من التفاصيل،

زوروا موقعنا الالكتروني: www.angem.dz



الملحق رقم :04

وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

برنامج دعم و إنشاء شبكة وطنية للمستفيدين من جهاز القرض المصغر



لنعمل معا



حي 1516 مسكن عدل – عين الناقة – الجزائر
الموقع الالكتروني : www.angem.dz

عرض

يعمل قطاع التضامن الوطني من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على ترقية العمل الحر و دعم التنمية المحلية والوطنية وتكريس فكرة تشجيع الإنتاج الوطني، و هذا في إطار سياسة الدولة التي ترمي إلى الرفع من مردودية و نوعية الإنتاج الوطني.

في هذا المنظور تطلق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر برنامج دعم إنشاء شبكة وطنية لمستفيدي القرض المصغر حسب الشعب و الحرف.

و تعد هذه الشبكة بمثابة أرضية تجمع المقاولين في مجال النشاط المصغر، من شأنها أن تساهم في الترويج بصفة مستدامة للمنتوجات والخدمات التي يقدمونها حتى يكونوا أكثر قوة و فعالية في مجال تنويع الاقتصاد الوطني.

كما تعمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تعزيز التنسيق بين المقاولين لاسيما في المناطق الريفية و النائية، قصد تبادل المعلومات والتجارب خاصة في مجال تطوير المنتوجات و الخدمات و تسويقها.

تعريف الشبكة

الشبكة هي المسار أو الهيئة التي يلتقي فيها المقاولون قصد تحقيق أهداف مشتركة في إطار منظم و مهني.

إذ تسمح هذه الشبكة لكل عضو منها في خوض نهج قائم على المشاركة و التضامن الذي يعود بالفائدة للجميع.

أهداف الشبكة

- تنظيم قطاع المقاولات تحت مرجعية واضحة و مصرح بها.
- توفير المعلومات حول المشاريع والمناقصات العمومية والخاصة.
- المساهمة في دعم المقاولين الجدد بالتكوين و بتعزيز القدرات أو بالحصول على مشاريع.
- تبادل الخبرات و المعارف قصد تحسين وتطوير الأداء والارتقاء بجودة المنتوجات و الخدمات.
- تفادي تعثر المشاريع و ذلك عن طريق توفير المعلومات من المهن و في مناهج التسيير.
- إيجاد تكامل في عمل المقاولين عن طريق توفير معلومات عما يملكه كل مقاول من معدات وخبرات وإمكانيات أخرى.
- تسهيل عمليات الاندماج بين المؤسسات المصغرة لإقامة جبهات تستطيع مواجهة المشاريع الكبيرة أو تشكيل تجمعات من أجل إقامة مشاريع في إطار شراكة.

دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

يكمن دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في توفير المرافقة والدعم و الاستشارة الفنية اللازمة لهذه الشبكة مع السهر على تعزيز قدرات الناشطين فيها.

للاستفسار

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تضع تحت خدمتكم:

- 10 فروع جهوية
- 49 مديرية ولائية
- 562 خلية مرافقة
- أكثر من 900 مرافق و مرافقة.

الملحق رقم :05



الملحق رقم: 06

